



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر العنف الاسري ضد المرأة علي استقرار الاسرة

دراسة محلية سرف عمرة شمال دارفور

**The Impatc of Domestic Violence Against Women On the Family
Stability: Saraf Omra Locality North Darfur**

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

إعداد:

سامية نميري ابراهيم

بكلوريوس الإقتصاد و الإرشاد الزراعي، جامعة الزعيم الأزهرى، 2016

إشراف:

د. فاطمة محمد عزالدين

نوفمبر 2019م

إستهلال

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ۗ وَلَا
تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ۗ
وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ
اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا)

الآية 19 - سورة النساء

الإهداء

إلى روح والدي العزيز،،

إلى والدي الحبيبة،،

إلى إخوتي وأخواتي،،

وإلى أم رماز،،

إلى كل من دعمني وساندني

أهدي هذا البحث

الباحثة

شكر وتقدير

الشكر أجزله وأوفاه لله العلي التقدير على توفيقه وامتنانه. اللهم لك الحمد والشكر على نعمك التي لاتعد ولا تحصى وعلى توفيقك لأكمال هذه الرسالة ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين. أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لإدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثله في كلية الدراسات العليا ومنسوبيها من اساتذه وعاملين وقسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية من أعضاء هيئة التدريس، وأخص بالشكر وعميق إمتاني وتقديري للدكتورة فاطمة محمد عز الدين المشرفة على هذا البحث لما قدمته من دعم وتوجيهات وما جادت به من وقتها الثمين. كما أزجي وافر الشكر والتقدير لكل من: لجنة المحكمين، وعينة البحث ،وأسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. وذلك لما اضطلعوا به من دور كبير في إتمام هذا البحث. والشكر لكل من مد يد العون خلال هذا البحث.

الباحثة

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع قضية العنف الاسري ضده المرأة في ولاية شمال دارفور محلية سرف عمرة. تم اختيار عينة قصدية بسيطة من 100 من الإناث في مدينة سرف عمرة من عمر 15 وحتى 45 عاماً من المترددات على وحدة حماية الأسرة والطفل خلال الفترة من 2019/6/7-5/22م. تم جمع البيانات بواسطة الاستبيان الذي تكون من ثلاثة أقسام حول الخصائص الشخصية للمعنف، الخصائص الشخصية للعنف، وأسئلة حول نوع العنف الواقع على المرأة) كما تم جمع بيانات مع عدد من المبحوثين في شكل مجموعتي نقاش تتكون الواحدة من 7- 8 رجال. البيانات التي تم جمعها تم تحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v24) وذلك باستخدام جداول النسب المئوية والتكرار واختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت النتائج ما يلي:

- _ المستوى التعليمي للمبحوثات متوسط حيث تلقت 55% منهن تعليماً متوسطاً (أساس/ثانوي).
- _ النسبة الأكبر (41%) من المبحوثات ربات منزل.
- _ الزوج هو مرتكب العنف لدى معظم المبحوثات (81%).
- _ تراوحت اعمار 43% من مرتكبي العنف ما بين 36-45 سنة.
- _ بلغت نسبة من حصلوا على التعليم في الخلوة النسبة الأكبر بين مرتكبي العنف (27%).. 45% من المبحوثات قد تعرضن للعنف في سن 18-25 عاماً،
- _ 56% يتعرضن للعنف ما بين 1-5 مرات في الشهر.
- _ معظم المبحوثات (85%) يتفق على ان الأسباب الاجتماعية المتمثلة الأفكار والمورثات الثقافية المؤيدة للعنف ضد المرأة هي العامل الأساسي وراء العنف ضد المرأة.
- _ 93% من المبحوثات ذكرن أنه لا يكون هناك أحد غير المعنف والمعنف عند وقوع العنف. معظم المبحوثات (78%) يقابلن العنف إما بالسكوت او البكاء.

_ معظم المبحوثات (92%) يلجأن للأسرة لتلقي الدعم والحماية.

_ 74% من الأسرة كان العنف فى سبب لعدم الاستقرار.

بينت نتائج اختبار مربع كاي الآتى :

_ عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين تكرار العنف ومتغيرات العمر، الحالة الاجتماعية وتكرار العنف، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ودرجة القرابة لمرتكب العنف.

_ عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين الاستقرار الأسري ومتغيري العنف الاقتصادي والنفسي.

_ وجود علاقة ذات دلالة معنوية عكسية ما بين متغير العنف الجسدي والاستقرار الأسري.

أهم التوصيات:

أوصت الدراسة الجهات المختصة وذات الصلة بتوعية النساء بحقوقهن والتدابير التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تكرار العنف الواقع عليهن، تقديم الدعم النفسي والطبي للنساء المعنفات والقيام بالرقابة اللازمة فيما يخص العنف الأسري ووضع التشريعات الرادعة.

Abstract

The study aimed to shed light on the reality of the domestic violence against women in North Darfur state, Saraf Omra. One hundred (100) females in Saraf Omra city aged 15 to 45 years were selected from the Family and Child Protection Unit during 22/5-7 / 6/2019 by using simple purposive sample technique. Questionnaire consists of three sections (personal characteristics of the victims of violence, personal characteristics of the perpetrator, and questions on violence) was used as data collecting tool, collected data analyzed by using Stastical Pachaegs for Social Sciences (SPSS v 24) using frequency and percentage tables, and chi square test.

Results revealed the followings:

- The percentage of those who received low education was the largest among perpetrators of violence (46%) .. 45% of female respondents were subjected to violence at the age of 18-25 years,
- 56% were subjected to violence 1-5 times a month.
- The respondents agreed to a very large extent (4.77) that the social causes represented by thoughts and cultural heritage supporting violence against women are the main factor behind violence against women.
- The respondents agreed to a large degree (3.43) that there was no one but the perpetrator and themselves when violence occurred. Most of the respondents (4.20) responded to violence with either silence or crying.
- The female respondents resorted to a large degree (3.84) to the family to receive support and protection.
- The respondents largely agreed (3.73) that violence is a cause of family instability.

The results of the Chi square test showed that:

- There is no significant relationship between recurrence of violence and variables of age, marital status, socioeconomic characteristics, and degree of kinship of the perpetrator.
- there is no significant relationship between family stability and variables of economic and psychological violence
- there is a significant reverse relationship between the physical violence and family stability.

Most important recommendations

The study recommended the concerned and relevant authorities to educate women about their rights and the measures that can be taken to ensure that violence against them does not recur, provision of psychological and medical support for the victims of violence, and the required follow up and enactment of deterrent legislations.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص الدراسة
هـ	Abstract
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
الباب الأول: مقدمة	
1	1-1 تمهيد
2	2-1 المشكلة الحياتية
3	3-1 المشكلة البحثية
4	4-1 أهمية الدراسة
4	5-1 أهداف الدراسة
5	6-1 تساؤلات الدراسة
5	7-1 افتراضات الدراسة
6	8-1 مصطلحات الدراسة
6	9-1 محددات البحث
6	10-1 حدود البحث
7	11-1 الدراسات السابقة
الباب الثاني: الإطار النظري	
12	1-2 تمهيد
15	2-2 الأسرة وظائفها والمشكلات التي تواجهها
15	1-2-2 وظائف الأسرة
16	2-2-2 أهم وظائف الأسرة

19	3-2-2 حاجات الأسرة
25	4-2-2 مشكلات شائعة في الأسرة
26	5-2-2 أنواع المشكلات الأسرية
32	5-2-2 الخلافات داخل الأسرة والتغلب عليها
36	3-2 العنف الأسري
36	1-3-2 مفهوم العنف كمصطلح وظاهرة
39	2-3-2 مظاهر العنف في الحياة اليومية
42	3-3-2 مفهوم العنف الأسري
45	4-3-2 المفاهيم المرتبطة بالعنف
48	5-3-2 مؤشرات العنف الأسري
49	6-3-2 نشأة واكتشاف العنف الأسري
51	7-3-2 تطور أبحاث العنف الأسري
51	8-3-2 الأسس النظرية للعنف الأسري
53	9-3-2 أسباب العنف الأسري
59	10-3-2 مبررات دراسة العنف الأسري
67	11-3-2 النظريات والاتجاهات المفسرة لسلوك العنف الأسري
الباب الثالث: منهجية الدراسة	
76	1-3 منطقة الدراسة
78	2-3 منهج الدراسة
78	3-3 مجتمع الدراسة
78	4-3 عينة البحث
79	5-3 أداة الدراسة
80	6-3 التحليل والأساليب الإحصائية
81	7-3 المشاكل التي واجهت الباحثة أثناء الدراسة
الباب الرابع: تحليل النتائج والمناقشة والتفسير	
82	1-4 الخصائص الشخصية والاجتماعية للمعنف
85	2-4 العنف الأسري
85	تكرار العنف والمراحل السنوية التي تم التعرض فيها للعنف
87	أشكال العنف الأسري

89	الأسباب والدوافع التي قادت للعنف الأسري
90	الموجودين أثناء حدوث العنف
91	كيفية التصرف أثناء التعرض للعنف
92	تعرض أشخاص آخرين في محيط الأسرة للعنف المشابه من قبل مرتكب العنف نفسه
93	التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف وسبب عدم اتباعها
94	تأثير العنف على حياة المبحوثات
95	أثر العنف الأسري السلبي على استقرار الأسرة
96	3-4 الخصائص الشخصية والاجتماعية لمرتكب العنف
98	4-4 تحليل مربع كاي
98	العلاقة بين تكرار العنف والخصائص الشخصية
99	المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية (الحالة الاجتماعية)
100	يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية (المستوى التعليمي)
101	يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية (طبيعة العمل)
102	المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف الجسدي
103	المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف الاقتصادي
104	المقارنة بين الاستقرار الأسري و العنف النفسي
105	المقارنة بين تكرار العنف ودرجة القرابة لمرتكب العنف
الباب الخامس: النتائج والخلاصة والتوصيات	
106	1-5 النتائج
107	2-5 الخلاصة
108	3-5 التوصيات
	المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
82	جدول رقم (1-1-4) توزيع المبحوثات حسب العمر
83	جدول رقم (2-1-4) توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية
84	جدول رقم (3-1-4) توزيع المبحوثات حسب عدد الأبناء
84	جدول رقم (4-1-4) توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي
85	جدول رقم (5-1-4) توزيع المبحوثات حسب طبيعة العمل
86	جدول رقم (1-2-4) توزيع المبحوثات حسب تكرار العنف
87	جدول رقم (2-2-4) توزيع المبحوثات حسب المراحل السنية التي تم التعرض فيها للعنف
88	جدول رقم (3-2-4) توزيع المبحوثات حسب أشكال العنف الأسري
90	جدول رقم (4-2-4) توزيع المبحوثات حسب الأسباب والدوافع التي قادت للعنف الأسري
91	جدول رقم (5-2-4) توزيع المبحوثات حسب الموجودين أثناء حدوث العنف
92	جدول رقم (6-2-4) كيفية التصرف أثناء التعرض للعنف
93	جدول رقم (7-2-4) تعرض أشخاص آخرين في محيط الأسرة للعنف المشابه من قبل مرتكب العنف نفسه
94	جدول رقم (8-2-4) توزيع المبحوثات حسب التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف
95	جدول رقم (9-2-4) توزيع المبحوثات حسب التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف سبب عدم اللجوء إلى أية تدابير في حالة التعرض للعنف
96	جدول رقم (10-2-4) توزيع المبحوثات حسب تأثير العنف على حياتهن:
97	جدول رقم (11-2-4) توزيع المبحوثات حسب أثر العنف الأسري السلبي على استقرار الأسرة
98	جدول رقم (1-3-4) توزيع المبحوثات حسب صلة القرابة الشخصية لمرتكب العنف
99	جدول رقم (2-3-4) توزيع المبحوثات حسب الفئات السنية لمرتكب العنف
100	جدول رقم (2-3-4) توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي لمرتكب العنف
101	جدول رقم (1-4-4) يوضح العلاقة بين تكرار العنف والخصائص الشخصية (العمر)
102	جدول رقم (2-4-4) يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية (الحالة الاجتماعية)
103	جدول رقم (3-4-4) يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية (المستوى التعليمي)
104	جدول رقم (4-4-4) يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية

	الاقتصادية (طبيعة العمل)
105	جدول رقم (4-4-5) يوضح المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف الجسدي
106	جدول رقم (4-4-6) يوضح المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف الاقتصادي
107	جدول رقم (4-4-7) يوضح المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف النفسي
108	جدول رقم (4-4-8) يوضح المقارنة بين تكرار العنف ودرجة القرابة لمرتكب العنف

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل
21	شكل رقم (1-2) هرم ماسلو للحاجات

الباب الأول مقدمة

1-1 تمهيد:

عندما تغيب لغة الحوار بين الأشخاص في المجتمع ليحل مكانها مفهوم القوة يصبح سلوك العنف هو السلوك السائد والمبرر من قبل البعض في العلاقات بين المواطنين وفي العلاقات الأسرية بين الزوجة والزوج وبينهما وبين الأبناء. حيث تمثل ظاهرة العنف واحدة من الظواهر الاجتماعية التي تحدث في كل المجتمعات دون استثناء، مما يعني أنها ظاهرة تمثل تهديداً مرعباً لأمن الأسرة وسلامة أفرادها، وأنه لا بد من تضافر الكثير أو العديد من العلوم لفهم الظاهرة والوقوف عليها (أحمد، 2010).

ويستمد هذا الموضوع حساسيته البالغة من أهمية الأسرة في حياة الفرد، والتي يفترض إن تكون المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الفرد قوته ومكانته الاجتماعية، وإحساسه بالأمن والراحة النفسية، إلا إن هذه الوظيفة تختل في بعض الأحيان، وتتحول الأسرة إلى مصدر إزعاج وتهديد لأحد أفرادها، فيشعر بعدم الأمن، وربما يكون عرضة للعنف وإساءة المعاملة من قبل بعض أفراد هذه الأسرة. ويحتل موضوع العنف داخل الأسرة جانباً كبيراً من اهتمام العلماء في إطار العلوم الاجتماعية، وذلك لما لهذه الإساءة من تأثير على الصحة النفسية والجسمية لأفراد الأسرة، وبالتالي التأثير على الصحة النفسي للأسرة ككل (أبو أسعد ودردير، 2015).

في الغالب رأي علماء الانحراف والجريمة أنهم لازالوا يرون هذه الظاهرة ذاتها لا تعود إلى أسباب محددة تقوم على فكرة التنظيم أكان ذلك على المستوى الفردي أو الاجتماعي، بل إن ظاهرة العنف تتكون من خلال نفس العمليات التي تكون السلوك الإنساني السوي غير المنحرف، وفهم ظاهرة العنف كنموذج للانحراف الاجتماعي، وانتشار الآفات المهددة للأمن العام واستقرار الأسرة وأبنائه، فإن ذلك يستوجب دراسة اجتماعية شاملة لفهم مختلف التغيرات التي يتعرض لها، إن

دراسة مشكلة العنف الأسري وعلاقته باستقرار الاسرة علاقة وطيدة وكبيرة باعتبار إن العلاقات الأسرية أوالمعاملة الوالدية وحتى الأجواء الأسرية المضطربة تعتبر من المحركات والدوافع الموجهة نحوالسلوك الانحرافي وربما حتى الفعل الإجرامي، ذلك إن الأسرة التي يسودها التوتر الشديد والعصبية الزائدة، وسوء التوافق بين الأبوين أوالتفكك الأسري نتيجة (الطلاق، الهجر) تدفع إلى خلق السلوك المضاد للأسرة، فمثلا تعرض الآباء للمشكلات الخارجية، والضغط النفسية نتيجة الإيقاع السريع للحياة، والصاخب، وافتقاد معظم الأسر إلى الهدوء والسكينة والثبات الانفعالي يدفع كله إلى عدم استقرار الاسرة. إن العنف الأسري قديم قدم الإنسان (أحمد، 2010)، فأول جريمة عرفتها البشرية بين بني آدم هابيل وقابيل ويمكن إدراجها تحت مفهوم العنف الأسري بمفاهيمه الحديثة في القرن الحادي والعشرين.

1-2 المشكلة الحياتية:

يعتبر العنف ظاهرة إجتماعية إنسانية سلبية متأصلة في تاريخ البشرية عانت منها المجتمعات الإنسانية كافة متقدمة أومتخلفة، لا زالت تعاني من تنامي هذه الجريمة في العالم لتشكل إحدى الظواهر اللافتة لهذا القرن مع الخشية في أن يكون هذا التنامي من أبرز سمات القرون المقبلة. ومن الأشكال التي يأخذها العنف ما يسمى بالعنف الأسري، إذن فالعنف لا يمارس فقط خارج الأسرة، بل أيضا داخل الأسرة الواحدة، هذه المؤسسة البالغة الأهمية في حياة الفرد بالنظر إلي وظيفتها في إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتنشئته الإجتماعية التي تسمح له بالاندماج بكيفية إيجابية في المجتمع الواسع إذ يتفق في هذا الصدد كل من عويضة (1996) والعيسوي (1995) علي أن الطفل في السنوات الأولى من حياته يكون اقرب من محيط الأسري من غيرها، ففيها يتعلم الكثير من الخبرات اللازمة التي تساعده علي النمو الجسمي، النفسي، الإنفعالي، العقلي، المعرفي، والإجتماعي، فإذا توفر الجو الأسري الملائم الذي يشجع حاجات

توافقة في الجانب الاجتماعي ككل، فإن التكيف مع البيئة الاجتماعية ممكن، أما إذا كان ملئ بمواقف الحرمان والإحباط والصراعات والعنف في الأسرة فإن ذلك يؤثر سلباً على شخصية الفرد (عويضة، 1996؛ العيسوي، 1995).

تبين الدراسات السابقة أن معدل انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في السودان مشابه للمعدلات العالمية (أحمد، 2010)، كما أوضحت أن العنف الأسري مشكلة عميقة ومخفية بصورة مأساوية و محزنة ساعد في بقائه وأستمراريتها أسباب اجتماعية وتاريخية ودينية وإعلامية و إعلامية و تعليمية (نارد، 2006) والبحث في هذه المشكلة وتسليط الضوء عليها يساعد في حماية الأسرة التي هي نواة المجتمع وترى الباحثة أن حجم مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في دارفور، بما في ذلك منطقة الدراسة (سرف عمرة)، قد يتجاوز بقية مناطق وأقاليم السودان نتيجة للصراع المستمر في الإقليم منذ ما يقارب الخمسة عشر عاماً والذي جعل من العنف نمطاً للعلاقات الاجتماعية المختلفة.

1-3 المشكلة البحثية:

على الرغم من انتشار العنف الأسري ضد المرأة في منطقة الدراسة بصورة ملحوظة، إلا أنه لم يتم تسليط الضوء عليها ودراستها من قبل، مما جعل الباحثة تحاول تناول هذه المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو حجم مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في منطقة سرف عمرة؟
- ما هو أثر العنف الأسري ضد المرأة علي استقرار الأسرة في منطقة سرف عمرة ؟
- ما هي اسباب العنف الأسري في منطقة سرف عمرة وما هي دوافعه ؟

1-4 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها الذي تتصدى لدراسته فهي تسعى لتقديم مقترحات لمواجهة العنف الأسرى وبالتالي فإن موضوعها ينطوي على أهمية كبيرة من كل النواحي، ويلخص الباحثة أهمية هذه الدراسة وفق ما يلي :

- _ أهمية وخطورة الموضوع الذي تتصدى له حيث أصبحت ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة من السلوكيات السائدة بين أفراد المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة مما يهدد الأسرة وهي المؤسسة الأولى في بناء المجتمع ويدمر العلاقات الأسرية . والتصدي للعنف بأساليب علمية هو السبيل الأمثل لاستعادة الأمن والاستقرار الأسري.
- _ تأتي هذه الدراسة في ظل ندرة الدراسات الإرشادية في المجتمع السوداني التي تقدم نتائج تساعد على تصميم وتطبيق برامج إرشادية لمواجهة ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة، وبالتالي فإن الباحثة بأمل أن تكون هذه الدراسة وهذا الجهد إضافة علمية ترتقي بالإرشاد والأسرة إلى ما يجب أن يكون عليه في مواجهة مشكلات المجتمع.
- _ تعد هذه الدراسة استجابة لنتائج وتوصيات بعض الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والنسوات التي تناولت ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة محليا وعالميا.
- _ تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة بمثابة دعوة للباحثين والمهتمين لتكثيف الجهود العملية والاهتمام بإعداد وتطبيق البرامج الإرشادية لمواجهة العنف الأسري.

1-5 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للتعرف عن واقع قضية العنف الأسري ضد المرأة في ولاية شمال دارفور محلية سرف عمرة وتتلخص أهداف البحث الفرعية في التالي :

- التعرف على أهم أشكال العنف الأسري

- معرفة الاسباب التي أدت الي ارتكاب العنف الاسري ضد المرأة في شمال دارفور (محلية سرف عمرة)
- معرفة الدوافع التي أدت الي ارتكاب العنف الاسري ضد المرأة في شمال دارفور (محلية سرف عمرة)
- معرفة مرتكب الاسري ضد المرأة وخصائصه الشخصية
- قياس درجة استقرار الاسرة في منطقة الدراسة
- وضع توصيات لأهم الحلول والتدابير التي يجب اتخاذها علي مستوي الدولة والمجتمع والافراد للحد من مشكلة العنف الاسري ضد المرأة في شمال دارفور
- وضع تصور لبرنامج إرشادي لمواجهة العنف الأسري.

6-1 تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة علي التساؤلات الآتية :

- ما هو أثر العنف الاسري ضد المرأة علي استقرار الاسرة ؟
- ما هي أهم أشكال العنف الأسري ضد المرأة في منطقة الدراسة ؟
- ما هي أهم أسباب العنف الأسري ضد المرأة في منطقة الدراسة ؟
- ما هي دوافع ممارسة العنف الاسري ضد المرأة في مجتمع الدراسة؟
- من هو مرتكب العنف الاسري ضد المرأة؟
- ما خصائص مرتكب العنف الاسري ضد المرأة ؟

7-1 افتراضات الدراسة:

1. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تكرار العنف الاسري والخصائص

الاجتماعية للمعنفة

2. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأسري و متغير العنف الجسدي

3. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأسري والعنف النفسي

4. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تكرار العنف ودرجة القرابة لمرتكب العنف

8-1 مصطلحات الدراسة:

أ. **مفهوم العنف:** تبنت هذه الدراسة تعريف منظمة اليونسكو للعنف بأنه: "استخدام الوسائل

التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية".

ب. **مفهوم العنف الاسري:** كل فعل يصدر من أحد أفراد الأسرة بهدف إلحاق الأذى

والضرر لفرد آخر سواء كان الضرر مادي (الضرب - إحداث إصابة) او ضرر معنوي

(التسلط - تقييد الحرية- الإهانة) وبطريقة مباشرة (عنف لفظي- بدني) أو غير مباشرة

(عنف معنوي). وتركز هذه الدراسة على العنف الموجه ضد المرأة، على اعتبار أن

المرأة هي الأضعف في الأسرة.

ج. في هذه الدراسة، يشير مصطلح الاسرة إلى: الجماعة التي ارتبط ركنها بالزواج الشرعي

والتزمت بالحقوق والواجبات بين طرفيها وما نتج عنها من ذرية، وما اتصل بها من

أقارب.

9-1 محددات البحث:

ليس هناك صعوبات كثيرة تذكر في سبيل اجراء البحث لكن يوجد بعض صعوبات مثل في

الاتصال مع المستهدفين والمواصلات متوقع ان يؤدي الي زيادة تكلفة البحث

10-1 حدود البحث:

يوجد نوعين من الحدود :

1 الحدود المكانية : تم اجراء هذا البحث في ولاية شمال دارفور محلية سرف عمرة

2-الحدود الزمانية

تم اجراء البحث خلال ستة اشهر ابتداء من شهر مارس 2019م حتي يوليو 2019م.

1-1 الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث خطوة هامة من خطوات البحث العلمي وعليه قمنا بمراجعة الآداب السيكولوجية لهذه الدراسة مراجعة متأنية وتبين أن هناك دراسات تناولت العنف الأسري ضد الأطفال والمراهقين والإساءة إليهم والحرمان الوالدي وسوء التوافق النفسي والاجتماعي لديهم. وفيما يلي بعض هذه الدراسات وأهمها:

1. (حامد وبن طالب، 2014) - مجلة العلوم الإنسانية - عمادة البحث العلمي

بعنوان : دور المرشد الطلابي في التعامل مع مشكلات العنف الأسري لطلاب المرحلة

الثانوية بالرياض

هدفت الدراسة إلي : التعرف علي دور المرشد الطلابي في التعامل مع مشكلات العنف

الأسري لطلاب المرحلة الثانوية بالرياض.

ومن نتائج الدراسة :

- أن دور الإدارة المدرسة تجاه ظاهرة العنف الأسري بدرجة فوق الوسط.
- أن دور المرشد الطلابي في تطوير نفسه تجاه ظاهرة العنف الأسري بدرجة كبيرة جداً
- أن دور المرشد الطلابي في مساعدة المجتمع تجاه ظاهرة العنف الأسري بدرجة متوسطة.
- أن دور المرشد الطلابي الأساسي في حل مشكلة العنف الأسري بدرجة كبيرة جداً

2. (الكعبي، 2013) - مجلة جامعة دمشق.

بعنوان : العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري

هدفت الدراسة إلي: التعرف علي الظروف والأوضاع المجتمعية المعاصرة التي تؤدي إلي ظهور العنف الأسري تجاه الأبناء والتحصيل الدراسي، التعرف علي درجة ممارسة العنف الأسري تجاه الأبناء بأشكاله المختلفة (الجسدي، اللفظي النفسي) والتعرف، والتعرف علي الفروق لممارسة العنف الأسري تجاه الأبناء تبعا لمتغيرات البحث.

نتائج الدراسة :

- توجد علاقة ارتباطية سلبية ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسة العنف ضد

الأبناء وتحصيلهم الدراسي فكلما زارد

3 - (2000) Fick Anton دراسة فيك أنتون هدفت إلى دراسة فاعلية برنامج إرشادي للأسر التي تحقق فيها حالات العنف الأسري الجسدي والنفسي للأطفال، وتكونت عينة الدراسة من أسرة من الأسر التي تعنف أبنائها جسدياً، ونفسياً وقد تم إرشاد هذه الأسر من خلال البرنامج الإرشادي نحو كيفية تحسين معاملة أبنائهم من خلال توعيتهم بأساليب الرعاية الوالدية والمعاملة الصحية . وأشارت نتائج الدراسة إلى فعالية البرنامج الإرشادي الأسري المقدم للأسر المعنفة بأطفالهم، وذلك عن طريق توجيه الأسر إلى الذهاب للأخصائية النفسية لكي تعيش حياة أسرية بعيدة عن العنف، وقائمة على الحب والتعاون بين أفراد الأسرة.

4-(2003) دراسة أمال محمود هدفت إلى التعرف على بعض الخصائص النفسية والسلوكية لبعض الأطفال المساء معاملتهم ومعرفة الفروق في هذه الخصائص باختلاف نوع الإساءة النفسية، والجسدية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي والمستوى التعليمي للوالدين، وظروفهم الأسرية، وتألفت عينة الدراسة من 30 طفلاً ذكراً عادياً، و 160 طفلاً ذكر مساء معاملتهم، عينة وتراوح أعمارهم بين 9-12 سنة، وشملت

الأطفال المساء معاملتهم كأسر تعاني من إدمان الوالدين، واستخدمت مقياس مركزية الذات، ومقياس وجهة الطلاق، والمشاحنات الأسرية، والاضبط، ومقياس الحالة المزاجية إعداد: الباحثة . وبينت نتائج الدراسة ان الأطفال المساء معاملتهم يعانون من اضطرابات الحالة المزاجية (قلق، واكتئاب) وأنه توجد فروق ذات دلالة بين الأطفال المساء معاملتهم وفق نوع الإساءة الجسمية أو النفسية لصالح الأطفال المساء معاملتهم بدنيا، ولا توجد تفاعلات ثنائية أو ثلاثية بين نوع الإساءة والمستوى الاقتصادي، والتعليمي للوالدين مع متغير الدراسة .

5 - دراسة توفيق عبد المنعم (2003م) هدفت إلى معرفة العلاقة بين إساءة معاملة الطفل وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية لدى عينات الأمهات البحرينيات، وتكونت الدراسة من 202 من الأمهات البحرينيات منهن 102 ام عاملة و155 أم غير عاملة، واستخدم أدوات دراسة وهي مقياس إساءة معاملة الطفل إعداد : الباحث ومقياس الإنبساط والعصابية من استخبارات أيزنك للشخصية ترجمة عبد الخالق 1993: والقائمة العربية للتقاؤل والتشاؤم، إعداد عبد الخالق 1996. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة بين خصائص شخصية الأمهات، وبين معاملة الطفل، وكذلك في التشاؤم والعصابية ووجود ارتباط سلبي بين الانبساط لدى الأم وبين إساءة معاملة الطفل، ولا توجد فروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات في متغير إساءة معاملة الطفل .

6- Glenn Lambie (2005) دراسة جلين لامبي هدفت إلى التعرف على فعالية برنامج إرشادي للأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، وتكونت عينة الدراسة من 60 طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين 10-15 من سنة، واستخدم قائمة الملاحظة التي يسجلها المعلم عن هؤلاء الأطفال، أشارت نتائج الدراسة إلى تحسن لدى هؤلاء الأطفال في

سلوكهم، وخفف من الاضطرابات التي يعانون منها، كما تبين أن العنف البدني أكثر صور العنف انتشاراً في وسط الأطفال الذين يتعرضون للعنف من قبل الأسرة .

7- دراسة ادريس الجوهر (2005) هدفت إلى التعرف على المشكلات المترتبة على التفكك الأسري وتأثيرها على الأداء الاجتماعي للأسرة، واستخدم دليل المقابلة في جمع البيانات من الإحصائيات الاجتماعية من خلال الخدمات التي تقدم في الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات التي ترتبت على التفكك الأسري منها مشكلات نفسية، وجسمية، واجتماعية، واقتصادية.

8- دراسة Ferdinand Fredjr (2006) فيرديناند فيرجر هدفت إلى قضي حماية الطفل التي يجب اتباعها مع الوالدين، وتكونت عينة الدراسة من 20 أسرة ممن يعانون من العنف الأسري منهم (10) أسر مجموعة تجريبية، و10 أسر مجموعة ضابطة، وبينت نتائج الدراسة وجود إيجابية في زيادة فاعلية البرنامج في قدرته على التأثير في زيادة التفاعلات الإيجابية بين الآباء وأطفالهم، كما خفف من الآثار النفسية للمشكلات العاطفية والسلوكية لدى الأطفال المساء إليهم، وقد تم توجيههم نحو وقاية الأطفال من الاضطرابات العاطفية والسلوكية من خلال تزويد منقضي حماية الأطفال بمنبهات فعالة لمساعدة الوالدين على تحسين تفاعلاتهم مع الأطفال من خلال الأسر النشطة على المستوى النفسي العاطفي والاجتماعي والصحي والتعليمي .

9- دراسة أحمد الشهري (2006م) هدفت إلى التعرف على الخصائص النفسية والعضوية التي تساهم في زيادة احتمالات تعرض الأطفال للإيذاء، والتي يمكن من خلالها التعرف على حالات الإيذاء من قبل المتخصصين من أطباء الأطفال والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وتكونت عينة الدراسة من المراهقين ما بين (11

الي (18 سنة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المراهق المتعرض للإيذاء كثير التوتر والقلق ويعاني من اضطرابات أثناء النوم والأكل، وأن الدخل الشهري لأسر الأطفال، ونوع السكن، ومستوى تعليم الوالدين، وعدد أفراد الأسرة من المتغيرت التي لها تأثيرها على ظاهرة إيذاء الأطفال .

10 - دراسة غادة حجازي (2007م) هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج إرشادي في خفض حدة الإساءة الوالدين للمراهق، والكشف عن الفروق في درجة تعرض المراهقين الفلسطينيين للخبرات المسيئة، ومدى معاناتهم من المشكلات النفسية والسلوكية جراء الإساءة إليهم من قبل والديهم وتكونت العينة من 15 طفلاً واستخدمت أدوات الدراسة مقياس المشكلات السلوكية للأطفال إعداد صلاح أبوناهية، والمقابلة الشخصية إعداد الباحثة والبرنامج الإرشادي، إعداد الباحثة. أوضحت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج الإرشادي ودرجات نفس المجموعة بعد تطبيق البرنامج على أبعاد مقياس الإساءة الوالدية كما يدركها المراهق، ووجود فروق بعد التطبيق المباشر للبرنامج ودرجات نفس المجموعة بعد فترة المتابعة ووجود علاقة دالة بين كل من مقياس الإساءة الوالدية ومقياس المشكلات السلوكية .

الباب الثاني الإطار النظري

1-2 تمهيد

من المعروف أن الأسرة ومنذ فجر التاريخ تتبوأ مكانة هامة على صعيد حماية أفرادها وتربيتهم وتنشئتهم، بل أن الأسرة في الماضي كانت هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة الق تؤدي هذه الوظائف، وذلك قبل أن تنتزع المجتمعات المعاصرة منها هذه الوظائف شيئاً فشيئاً. ومع ذلك، فما زالت الأسرة تلعب دوراً حاسماً في تشكيل شخصية الفرد في المراحل السنية المختلفة، فهي بطريقة استجابتها لسلوكه وبالخبرات التي توفرها له - وبخاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة - تحدد مستوى ثقته بذاته واستقلاليته، بل ونموه وتكيفه التكنولوجي العام، سواء للأحسن أو للأسوأ، حيث إن قدرات الأفراد وخصائصهم تعكس تأثيرات الوالدين، - فهما يتوليان الطفل منذ نعومة أظفاره حيث تكون فاعليته للنمو والتعلم في نورتها، ويمارسان أدوارهما ولفترة طويلة في الحياة (فهمي، 2015).

ويعد العنف أحد المشكلات الخطيرة التي تعاني منها الأسرة التي أصبحت تتسم بالتناقض الظاهري؛ لأن العنف أصبح أمراً شائعاً داخل تلك الجماعة الاجتماعية التي من المفترض أنها مبنية على الحب والمودة والتراحم، والتي تعد من أهم الجماعات الاجتماعية التي تساعد على اكتساب الأفراد قيم الحق والعدل والخير والمساواة والفضيلة والصدق والتقدير الاجتماعي، وإطاعة واحترام كبار السن، وغيرها من القيم التي تعكسها المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع.

وفي الوقت الراهن لا يمر يوم دون أن تطالعنا الصحافة بأخبار الحوادث من قتل وضرب وانتقام داخل الأسرة الواحدة، لقد أصبح العنف متبادلاً بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأبناء، وبين الأخوة والأخوات، وبين الأبناء وكبار السن. لقد بدأت قيم التراحم تندر في بعض الأسر، وهي

ظاهرة منتشرة بين المتعلمين وغير المتعلمين، وعلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والأمثلة كثيرة نجدها في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، علماً بأن ما ينشر في وسائل الإعلام يغطي 10% فقط من أحداث العنف الأسري وخاصة التي تدخل في إطار التجريم (جناية - جنحة).

كما أن الإحصاءات والبيانات الرسمية عن حوادث العنف الأسري لا تمثل الحقيقة بكاملها، إذ أنما تعتمد على البلاغات التي تسجل بدفاتر أحوال أقسام الشرطة، علماً بأنه في أغلب الأحيان يتم التنازل عن البلاغ، حماية لمكانة الأسرة وسمعة أفرادها، ومن ناحية أخرى نجد أن المستشفيات والعيادات الخاصة والمدارس لا تقوم بتسجيل حالات الإساءة أو الإهمال أو الإيذاء الموجه من قبل الآباء والأمهات تجاه أطفالهم (المجذوب وآخرون، 2003).

وحيث إن العنف الأسري يحدث داخل سياق اجتماعي؛ لذلك لا يمكن التقليل من شأن الظروف المجتمعية التي يمر بها المجتمع، والتي يمكن أن تشجع أو لاتشجع التعبير عن نوع معين من أنواع السلوك العنيف.

فالمجتمع المعاصر يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية مريعة أدت إلى تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث أصبحت القيم المادية تمثل القيمة الأساسية، فالأفراد يتعاملون مع معطيات الحياة، ومع الآخرين من منظور مادي بحت، ومن هنا كان التكاليف على التحول على المادة والتغاضي عن القيم والأخلاق التي تعود عليها الأفراد (المجذوب، وآخرون، 2003).

فالمجتمعات المعاصرة تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية مريعة أدت إلى تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية، كما تعاني المجتمعات المعاصرة من الزيادة السكانية الرهيبة التي لا يقابلها توفير للمتطلبات الأساسية للأفراد من مساكن ومدارس ومستشفيات ووسائل مواصلات وضآلة الدخل وارتفاع الأسعار، كل ذلك يزيد من إحساس الأفراد بالعجز ويدفعهم إلى المزيد من

التكاليف على اكتساب الأموال، وينعكس ذلك على توتر الأفراد وقلقهم داخل الأسرة، حيث يصبح سلوك العنف رد فعل لهذا القلق والتوتر والإحباط.

كما أن طول مدد التقاضي بين الناس أدى إلى تراجع الإحساس العام باحترام القانون، وساد نمط الاستهانة بالتشريعات، فقد يؤدي البطء في حسم المنازعات إلى يأس الأفراد من الحصول على حقوقهم عن الطريق المشروع، ولجأ البعض إلى العنف كوسيلة للحصول على حقوقهم، ويكمن وراء هذا السبب تفسير العديد من سلوكيات العنف بين الزوجين في محيط الأسرة (المجنوب، وآخرون، 2003).

وأيضاً تفشي الجهل والامية في محيط الأسرة من شأنه المساهمة في ظهور أنماط العنف، وخاصة بين الطبقات الدنيا في المجتمع، كما أن وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون والسينما لها تأثير ملموس في زيادة حجم واتجاه العنف الأسى، نظراً لما تقدمه من أعمال درامية تعلى من الغف والقوة، وقد يؤدي ذلك بالبعض إلى تقليد ومحاكاة هذه النماذج العنيفة مما يؤدي إلى سلوك العنف في محيط الأسرة (فهيمى، 2015).

2-2 الأسرة: وظائفها والمشكلات التي تواجهها

الاسرة: هي الجماعة التي ارتبط ركنها بالزواج الشرعي والتزمت بالحقوق والواجبات بين طرفيها وما نتج عنها من ذرية، وما اتصل بها من أقارب. وهي إحدى الآليات الأساسية في إتمام عمليتي التنشئة والتطبيع الاجتماعي، وتشكيل شخصية الطفل، وإكسابه العادات الي تبقى ملازمة له طوال حياته، فهي البذرة الأولى في تكوين النمو الفردي وبناء الشخصية، فإن الطفل في أغلب أحواله مقلد لأبويه في عاداتهم وسلوكهم فهي أوضح قصداً، وأدق تنظيمياً، وأكثر إحكاماً من سائر العوامل التربوية. وما من شك أن الأسرة لها الأثر الذاتي والتكوين النفسي في تقويم السلوك الفردي، وبعث الحياة، والطمأنينة في نفس الطفل، فمنها يتعلم اللغة ويكتب بعض القيم والاتجاهات، وقد ساهمت الأسرة بطريق مباشر في بناء الحضارة الإنسانية، وإقامة العلاقات التعاونية بين الناس، ولها يرجع الفضل في تعلم الإنسان لأصول الاجتماع، وقواعد الآداب والأخلاق، كما أنها السبب في حفظ الكثير من الحرف والصناعات التي توارثها الأبناء عن آبائهم (الغرايبة، 2012).

2-2-1 وظائف الأسرة

يبدو جلياً أن الأسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة، ونظام اجتماعي رئيسي، وليس الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية. وبالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع، فهي النظام الذي عن طريقه يكتسب الفرد أنسانيته، وهي أول بيئة حاضنة للطفل وصدق النبي صلى الله عليه وسلم حين قال (ما من مولود إلا ويولد إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه) كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسان سوى تربيتهم في أسرة، ومن هنا فكل شخص ينتمي بشكل ما لأسرة واحدة على الأقل، ولذلك تعد الأسرة المهدي الحقيقي

للطبيعة الإنسانية فضلاً عن أن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني يعيش في انسجام مع الآخرين (أبو أسعد ودردير، 2015). وفيما يلي أهم وظائف الأسرة.

2-2-2 أهم وظائف الأسرة (أبو أسعد ودردير، 2015):

1/ الوظيفة البيولوجية (Biological Function):

وهي من أهم وظائف الأسرة وهي عبارة عن الإنجاب والتناسل وحفظ النوع من الانقراض، وحتى يمكن إنجاب أطفال تتوافر فيهم كافة الشروط الصحية اللازمة، أي حتى يكون الأطفال مكتملي الصحة الجسدية والعقلية لابد من مراعاة ما يلي:

أ. يجب أن تكون الناحية الجسدية لدى الأبوين سليمة ففي حالة اعتلال الصحة البدنية

يجب منع النسل، حتى لا ينتج نسل ضعيف بسبب الأمراض المعدية أو المزمنة.

ب. يجب أن تكون الناحية العقلية لدى الأبوين صحيحة حتى لا ينجبوا أطفالاً ضعاف

العقول.

ج. يفضل أن يكون عدد الأفراد في الأسرة عدداً نموذجياً يحقق التوازن بين أفراد الأسرة

واحتياجاتهم، ويكون متفقاً مع جميع الوظائف.

2/ الوظيفة الاقتصادية (Economical Function):

لقد كان من المعروف في الأزمنة السابقة أن رب الأسرة هو الكفيل الاقتصادي لجميع مطالب

الأسرة، أي أنه العائل الأول المسؤول عن كل الموارد الاقتصادية، ولكن تبعاً لظهور المدنية

وزيادة المتطلبات الأسرية، فقد أدى ذلك إلى تعويد الأفراد على التربية الاستقلالية، حتى ينشأ كل

طفل منهم وهو يشعر بالمسؤولية، ولكي تتحقق الوظيفة الاقتصادية في الأسرة، يجب مراعاة ما

يلي:

أ. أن يساهم الأب والبالغون في الأسرة حسب الإمكانيات والخبرات على زيادة مصادر الدخل.

ب. يجب أن تعمل الأم أي عمل منتج وليس ضرورياً أن يكون ذلك خارج المنزل، فمن الممكن لها أن تقضي وقت فراغها بالمنزل بما يعود بالنفع على الأسرة، فتساعد زوجها أو بالعمل خارج الأسرة، ولكن بما لا يتعارض مع وظيفة الأم الأساسية في التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال، ورعاية شؤون المنزل والزوج.

ج. تأمين مستقبل الأسرة في محاولة إيجاد فائض اقتصادي لذلك.

3/ الوظيفة النفسية (Psychological Function):

من المعروف أن الأطفال في الأسرة يتأثرون بالمناخ النفسي السائد في الأسرة، وبالعلاقات القائمة بين الأب والأم، ويكتبون اتجاهاتهم النفسية بتقليد الآباء والأهل، وبتكرار الخبرات العائلية الأولى، وتعميمها الذي يسيطر على الجو الذي يحيا في إطاره الطفل.

فالشخصية السوية هي التي نشأت في جو تشيع فيه الثقة والوفاء والحب والتآلف والأسرة التي تحترم فردية الشخص، وتدرجه على احترام نفسه، وتساعد على أن يحافظ على كرامته بين الناس، وتوحي إليه بالثقة اللازمة لنموه، هي الأسرة المستقرة الهادئة، من ناحية العلاقات التي تعكس ثقها على أطفالها. فالعلاقات والشعور المتبادل بين أفراد الأسرة (الأب والأم) له أهمية كبرى وذلك لأن هذا الشعور إذا صادفه أي عقبات أو انحلال اصبحت العلاقات داخل الأسرة مضطربة، مما يؤدي إلى انحلال وتفكك الأسرة، وبالتالي إلى نشرد الأطفال وانحرافهم، أر إلى عدم الإنتاج السليم، وعدم أداء كل فرد لوظيفته نحو الأسرة بطريقة صحيحة. وحرصاً على أن يكون الشعور المتبادل بين أفراد الأسرة شعوراً يسوده الاطمئنان والشعور بالمسؤولية، وحفظ كيان الأسرة يجب مراعاة ما يأتي:

- أ. عقد اجتماعات أسبوعية لجميع أفراد الأسرة، حيث يتم في تلك الاجتماعات مناقشة شؤون الأسرة، ودراسة مشاكلها، وكذلك المشاكل التي تصادف كل فرد من أفرادها.
- ب. مساهمة جميع الأفراد في الأسرة بشكل إيجابي في رسم وتخطيط وتنفيذ برامجها.
- ج. تنمية معايير النضج النفسي عند أفراد الأسرة عن طريق تنظيم العلاقات، فيجب مراعاة أن تكون علاقة الأم بالأولاد متساوية مع احترام كرامتهم وخصوصيتهم.

4/ الوظيفة الاجتماعية (Social Function):

كانت الأسرة ولا تزال أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي، ونقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر، وبمعنى آخر تعليم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع، والاندماج في ثقافته، واتباع تقاليده والخضوع لالتزاماته، ومجاراة الآخرين بوجه عام.

إن السنوات الخمس الأولى من حياة الفرد هامة لأسباب عدة منها: أن الطفل في هذه المرحلة لا يكون خاضعاً لسلطة جماعة أخرى غير أسرته، ولأنه يكون فيها سهل التأثير وسهل التشكيل، وشديد القابلية للإيحاء والتعلم، وقليل الخبرة، وعاجزاً ضعيف الإرادة قليل الحيلة، وفي حاجة دائمة إلى من يعوله ويرعى حاجاته النفسية والجسمية المختلفة (أبو أسعد ودردير، 2015).

ويتوقف أثر الأسرة في عملية التطبيع الاجتماعي على عوامل عدة منها:

1. الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
2. المستوى الثقافي.
3. حجم وتماسك واستقرار الأسرة.
4. الجو العاطفي الذي يتمثل في معاملة الوالدين لبعضهما البعض.

كما اشاروليم اجيرن (Willim Ogburn) إلى أن للأسرة وظائف أخرى وهي:

- أ. وظيفة منح المكانة: أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى.
- ب. الوظيفة التعليمية: الأسرة تقوم بتعليم أفرادها كتعليم القراءة والكتابة والحرفة والمهارات الحياتية والاجتماعية.
- ج. وظيفة الحماية: الأسرة مسؤولة عن حماية أعضائها فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمية فقط، وإنما يمنحهم أيضاً الحماية الاقتصادية والنفسية، وكذلك يفعل الأبناء لأبائهم عندما يتقدم بهم ألسن.
- د. الوظيفة الدينية: كتعليم أفراد الأسرة الصغار ممارسة الشعائر الدينية المختلفة، والمحافظة على التعاليم والأوامر الدينية.
- هـ. الوظيفة الترفيهية: كقضاء وقت معا، والخروج معا في رحلات وزيارات مختلفة في أوقات الفراغ (أبو أسعد ودردير، 2015).

2-2-3 حاجات الأسرة

هناك العديد من الحاجات التي تحتاجها الأسرة والتي إذا ما أشبعت فإن الأسرة ستكون قادرة على الوفاء والالتزام بواجباتها ومتطلباتها وأدائها بالشكل المناسب، ولا شك في أن هذه الحاجات يشترك جميع أفراد الأسرة في تلبيتها، ولا يمكن لفرد واحد أن يقوم بتلبيتها بعيداً عن أفراد الأسرة الآخرين، وإذا لم يتم توفيرها وتلبيتها فإنها بلا شك ستؤدي إلى مشكلات لدى الأسرة.

وعند التطرق لهذه الحاجات يمكن التحدث إلى هرم ماسلو في النظرية الإنسانية ودوره في تلبية هذه الحاجات، حيث على الأسرة العمل على تلبيتها بالتدرج من الأسفل إلى الأعلى، حيث يشير ماسلو إلى ما يلي:

1. أن الإنسان خير بطبيعته (Human Natures Good) أو على الأقل محايد

(Neutral) وأن المظاهر السلوكية السيئة أو العدوانية تنشأ بفعل ظروف البيئة.

2. أن الإنسان حر ولكن في حدود معينة فهو حر في اتخاذ ما يراه مناسب من قرارات وقد

تكون هنالك مواقف وظروف تحد من حريته.

3. التأكيد على السلامة أو الصحة النفسية (Emphasis on Psychological) الدراسة

النفسية يجب أن توجه إلى الكائن الأنساني السليم وليس الأفراد العصائيين أو الذهانبيين

(Shaffer، 1978).

يرى ما سلو أن الأسرة التي يتمتع أفرادها بالصحة النفسية تكون قادرة على إشباع حاجات أفرادها

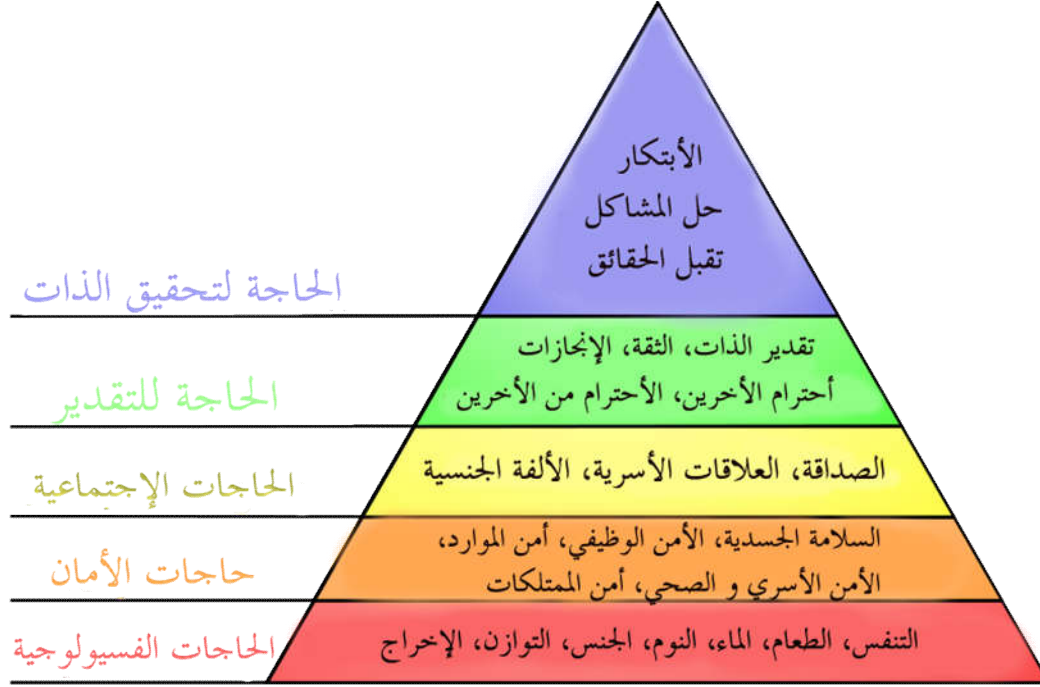
المختلفة والوصول إلى ما يسمى بتحقيق الذات، وعلى ذلك فإن ماسلو يرى أن الإنسان قد يحتاج

متطلبات معينة، وفي حالة عدم إشباعها فانه يشعر بالكدر والضيق وهذا يترتب عليه خلل أسري

شامل.

ويظهر شكل (1-2) تصنيف هرم ماسلو للحاجات مرتبة من الحاجات الفسيولوجية وانتهاء

بالحاجة لمساعدة الآخرين على تحقيق الذات.



شكل رقم (1-2) هرم ماسلو للحاجات (أبو أسعد ودردير، 2015)

1. الحاجات الفسيولوجية (Physiological Needs):

وهي الحاجات الأساسية اللازمة لبقاء حياة أفراد الأسرة، وتمتاز بأنها فطرية كما تعتبر نقطة البداية في الوصول إلى إشباع حاجات أخرى وهي عامة لجميع المجتمع إلا أن الاختلاف يعود إلى درجة الإشباع المطلوبة لكل فرد حسب حاجته، وبعض هذه الحاجات يحافظ على بقاء الفرد، وبعضها يحافظ على بقاء النوع ومن أمثلة هذه الحاجات: الحاجة إلى التنفس، والحاجة إلى الطعام، والحاجة إلى الماء، والحاجة إلى ضبط التوازن، والحاجة إلى الجنس. مثال: حاجة الزوجين لممارسة الحياة الجنسية.

2. الحاجة إلى الأمان (Safety Needs):

إن تحقيقها يعتمد على مقدار الإشباع المتحقق من الحاجات الفسيولوجية فهي مهمة للفرد فهو يسعى إلى تحقيق الأمان والطمأنينة له ولأولاده، كذلك يسعى إلى تحقيق الأمان في العمل سواء

من ناحية تأمين الدخل أو حمايته من الأخطار الناتجة عن العمل وأن شعور الفرد بعدم تحقيقه لهذه الحاجة سيؤدي إلى انشغاله فكريا ونفسيا مما يؤثر على أدائه، ومن أمثلة هذه الحاجة: الأمن الوظيفي، وأمن الإيرادات والموارد، والأمن المعنوي والنفس، والأمن الأسري، والأمن الصحي. مثال: حاجة الزوجة للأمان وعدم التهديد بالطلاق أو الأبناء بالطرد من قبل الزوج أو الأب (أبو أسعد ودردير، 2015).

3. الحاجات الاجتماعية (الحب والانتماء) (Belongingness and Love Needs)

وهي حين يشعر أفراد الأسرة عموما بالحاجة إلى الانتماء والقبول، سواء إلى مجموعة اجتماعية كبيرة (كالنوادي والجماعات الدينية، والمنظمات المهنية، والفرق الرياضية) أو الصلات الاجتماعية الصغيرة (كالأسرة والشركاء الحميمين، والمعلمين، والزملاء المقربين) . ويضم هذا المستوى من الحاجات العديد من الحاجات الاجتماعية مثل الحاجة إلى تقبل الآخرين والتقبل من الآخرين والصحبة والحببة والتعاطف وتكوين الجماعات والولاء . ولا يتسنى للفرد إشباع هذه الحاجات إلا في وجود الآخرين من أفراد جنسه وخلال اتصاله بهم وتعامله معهم بصورة أو بأخرى.

ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى الشعور بالامتنان والراحة والدفء أما إذا أحبطت هذه الحاجات فإن مشاعر الحنين إلى الصحبة والانتماء إلى الجماعات تلح على الفرد إلحاحا شديدا يمكن إذا أستم بالنسبة لبعض الأفراد أن يسبب لهم معاناة قاسية تؤدي بهم إلى الانهيار. وفي كل الأحوال لا يعني الانتماء تجماع الفرد بأي فرد آخر بل بمن يرتبط وإياهم بأهداف ومصالح وآمال ومخاوف ومعتقدات وقيم واتجاهات مشتركة في جماعة واحدة توفر له عضويتها إشباع تلك الحاجات الاجتماعية. وتظهر في مستويين:

أ. المستوى الأدنى أو مستوى الحب الناشئ عن النقص (Love-Deficit or D) وفيه يبحث الإنسان عن صحبة أو علاقة تخلصه من توتر الوحدة وتساوم في إشباع حاجاته الأساسية الأخرى مثل الراحة والأمان والجنس.

ب. المستوى الأعلى أو مستوى الكينونة (love-Being or B) وفيه يقيم الإنسان علاقة خالصة مع آخر كشخص مستقل، كوجود آخر يحبه لذاته دون رغبة في استعماله أو تغييره لصالح احتياجاته هو.

مثال: حاجة الابن لأن يشعر بالانتماء للأسرة في سن المراهقة (أبو أسعد ودردير، 2015).

4. حاجات التقدير (Esteem Needs):

لو ان فردا من أفراد الأسرة كان محظوظا بالقدر الكافي بحيث يشبع حاجاته الفسيولوجية وحاجاته إلى الأمن والانتماء والحب، فإن الحاجة للتقدير سوف تسيطر على حياته، وتتطلب هذه الحاجة تقديرا من الآخرين، وهذا التقدير يؤدي إلى إيجاد مشاعر لدى الفرد بأنه متقبل وذو مكانة وشهرة إلى تقديره لذاته الذي يؤدي بدوره إلى مشاعر الكفاءة والثقة والساد.

وهذا التمتع من الحاجات كما يراه ماسلو له جانبان:

أ. جانب متعلق باحترام النفس أو الإحساس الداخلي بالقيمة الذاتية.

ب. جانب متعلق بالحاجة إلى اكتساب الاحترام والتقدير من الخارج، ويشمل الحاجة إلى اكتساب احترام الآخرين. والسمعة الحسنة، والنجاح والوضع الاجتماعي المرموق والشهرة والمجد.

رماسلو يرى انه بتطور السن والنضج الشخصي يصبح الجانب الأول أكثر قيمة وأهمية للإنسان من الجانب الثاني.

مثال: حاجة الابن أن يشعر أن والديه يقدرانه ويقبلان به لذاته

5. الحاجات المعرفية Cognitive needs :

وتشمل الحاجة إلى الاستكشاف والمعرفة والفهم، وقد أكد ماسلو على أهميتها في الإنسان بل أيضاً في الحيوان، وهي في تصوره تأخذ أشكالاً متدرجة، تبدأ في المستويات الأدنى بالحاجة إلى معرفة العالم واستكشافه بما يتسق مع إشباع الحاجات الأخرى ثم تتدرج حتى تصل إلى نوع من الحاجة إلى وضع الأحداث في نسق نظري مفهوم، أو إيجاد نظام معرفي يفسر العالم والوجود، وهي في المستوى الأعلى تصبح قيمة يسعى الإنسان إليها لذاتها بصرف النظر عن علاقتها بإشباع الحاجات الأدنى (أبو أسعد ودردير، 2015).

مثال: حاجة الزوجة لتطوير ذاتها وتنميتها خلال مراحل حياتها المختلفة من خلال إكمال الدراسة أو الحصول على دورات تدريبية مستمرة.

6. الحاجات الجمالية (Aesthetic needs):

وهذه الحاجة تشتمل على: عدم احتمال الاضطراب والفوضى والقبح والميل إلى النظام، والتناسق، والحاجة إلى إزالة التوتر الناشئ عن عدم الاكتمال في عمل ما أو نسق ما. مثال: حاجة الزوج لتنظيم وقته في أثناء وجوده في المنزل والرغبة في البقاء بهندام مرتب وشعر مرتب ورائحة مقبولة.

7. الحاجة لتحقيق الذات (Actualization-Self):

يقصد بحاجة الفرد إلى تحقيق الذات التي تنشأ عند استثارته لديه الدافع لأداء عمل معين يرى أنه أهل للقيام به فيصر على إتمامه متخطياً بذلك ما يقابله من عقبات وصعاب ومستثمراً فيه بكل ما لديه وما يمكن أن تصل إليه قدراته وإمكاناته على اختلافها وتنوعها محققاً لنفسه بذلك قدراً من التميز يراه جديداً بذاته. كذلك يبدو أن المتميزين بشدة هذه الحاجة إلى تحقيق الذات قد نشأوا منذ صغرهم في بيئة تشجع الاستقلالية وتعتمد في التنشئة الاجتماعية على إثابة السلوك

المرغوب أكثر من اعتمادها على العقاب في ردع السلوك غير المرغوب. وفيها يحاول الفرد تحقيق ذاته

من خلال فهم قدراته ومهاراته الحالية والمحتملة ومحاولة استغلالها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانجازات (أبو أسعد ودردير، 2015).

- مثال: حاجة الابن لكي يقوم بأعمال تطوعية في المنزل بدون مقابل.

2-2-4 مشكلات شائعة في الأسرة

يقصد بالمشكلة الزوجية بين الزوجين (Marital Problem) ظهور عائق يمنعهما أو يمنع أحدهما من إشباع حاجات أساسية، أو تحقيق أهداف ضرورية، أو تحصيل حقوق شرعية، فيشعر أي منهما أو كلاهما بالحرمان والإحباط، ويدرك التهديد وعدم الأمن في علاقته الزوجية، وينتابه القلق أو الغضب في تفاعله الزوجي، ويسوء توافقه مع الزوج الآخر (الخولي، 1986). ويسمى ظهور العائق في الحياة الزوجية الحادث الضاغط (Stressor Event)، أما ما ينتج عنه عن مشاعر توتر وقلق وضغط وتهديد وظلم وحرمان وألم، فيسمى إدراك المشكلة والانفعال بها.

ولا يسبب كل حادث ضاغط مشكلة، فقد يتعرض الزوجان لأحداث ضاغطة ولا يتأزمان، لكن كل مشكلة في الزواج ناتجة عن أحداث تضغط على الزوجين نفسيا أو جسميا أو اجتماعيا أو دينيا. وتختلف المشكلات في مستواها ومداهها وطبيعتها:

1. فمن حيث المستوى: قد تكون المشكلة شديدة أو متوسطة أو خيفة.
2. ومن حيث المدى: قد تكون مزمنة (Chronic Problem) أو طارئة.
3. ومن حيث الطبيعة: قد تكون متوقعة أو غير متوقعة.

ويختلف تأثير المشكلات على العلاقة الزوجية والتفاعل بين الزوجين: فالمشكلات الشديدة والمزمنة أشد خطراً على الزواج من المشكلات الأخرى، لأنها تدل على استمرار المشكلة، وصعوبة التغلب عليها، أو التأقلم معها. أما المشكلات الخفيفة والمتوسطة فهي شائعة بين المتزوجين، ومفيدة في تنمية الزواج وتقوية العلاقة الزوجية، واكتساب الخبرات، التي تجعل التفاعل إيجابياً، والتوافق الزوجي حسناً في المشكلات اللاحقة.

إن النزاع بين الأزواج والزوجات امر عادي وشيء طبيعي وقد يحدث إما قليلاً أو كثيراً في جميع الأسر غير أنه قد يكون بسيطاً وقليل الحدوث فينتهي أثره ولا يترك في النفوس شيئاً يذكر، وقد يكون خطيراً ومتكرراً بحيث يجعل التوتر قائماً على أشده، واشبه بالحروب الباردة التي تهدد كيان الاجتماع الأسري مما يؤثر على انخفاض وارتفاع المستوى التحصيلي للدراسة في تلك الأسر (الخولي، 1986).

وحيث إن الأسرة مجتمع صغير يتميز بالروابط الوثيقة والحوافز المباشرة لتكوين العلاقات المتبادلة بين أعضائه لذلك يعتبر سوء توافق العلاقات المتبادلة وتنافرها من أهم المشكلات التي تتعرض لها الأسرة ويمكن النظر إلى هذه المشكلات من زاوية العلاقات بين الزوج والزوجة أو فيما يتصل بالتأثر في عمليات نمو الأطفال (أبو أسعد ودردير، 2015).

2-2-5 أنواع المشكلات الأسرية:

تشير الخولي (1983) إلى أنه من النادر أن تكون حياة الأسرة كاملة (Perfect) طوال دورة حياتها، لأن كثيراً من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث المشكلات، حيث أن الأسرة التي تقابلها المشكلات هي غالباً، تلك التي ليس لها الإمكانيات الملائمة بمواجهة الأحداث.

ويقسم الجوهري الأزمت الأسرية إلى:

1. الأسرة الي تشكل ما يطلق عليه "البناء الفارغ" وهنا نجد الزوجين يعيشان معاً، ولكنهما لا يتواصلان إلا في أضيق الحدود، ويصعب على كل منهما منح الآخر دعماً عاطفياً.
 2. الأزمت الأسرية التي ينتج عنها الانفصال الإرادي لأحد الزوجين وقد يتخذ ذلك شكل الانفصال أو الطلاق أو الهجر.
 3. الأزمت الأسرية الناتجة عن أحداث خارجية كما هي الحال في حالات التغيب الدائم غير الإرادي لأحد الزوجين، بسبب الترمل أو السجن أو الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الحروب.
 4. الكوارث الداخلية الي تؤدي إلى إخفاق غير متعمد في أداء الأدوار كما هو الحال بالنسبة للأمراض العقلية، أو الفسيولوجية، ويدخل في ذلك التخلف العقلي لأحد الأطفال أو الأمراض المستعصية التي قد تصيب أحد الزوجين (الخولي، 1986).
- كما يمكن تقييم المشكلات الأسرية إلى ما يلي:

1. المشكلات الفسيولوجية والوراثية :

نتيجة لإصابة أحد أفراد الأسرة بأحد الأمراض الوراثية، فإن هذا يؤثر على الجو العام للأسرة، ويشير محمد عودة إلى أن المشكلات الوراثية تقع على رأس قائمة المشكلات الصحية، ويمكن التغلب على هذا النوع من المشكلات بتحسين النسل حتى يكون لكل طفل تكوين وراثي سليم. فالوراثة الصالحة أو الاستعداد الجسمي السليم هو حجر الزاوية في الحياة الأسرية السعيدة.

2. المشكلات النفسية:

تؤثر المشكلات النفسية في العلاقات الأسرية بين الزوج وزوجته أو بين الوالدين وأبنائهما، تأثيراً سيئاً في بعض الأحيان، حيث تظهر في سوء التوافق النفسي للفرد وفي علاقاته مع غيره من الأفراد، وعدم قدرته على التفاهم مع أسرته.

وفي الجو الأسري، تنشأ تيارات من المشاعر الإنفعالية، حيث يشعر الطفل بنوع من الحب نحو والديه، إذا ما توفر له قدر من الإشباع والشعور بالسعادة، ويشعر بنوع من الكراهية إذا لم يتوافر ذلك الإشباع.

كما أن أسلوب الآباء في التعبير عن الحب لبعضهما، أو لأطفالهما يؤثر في تحديد الجو الانفعالي للأسرة. وقد أشار إريكسون إلى ضرورة أن نصل بالطفل إلى حالة وسط بين الثقة وعدم الثقة بالعالم الخارجي، ذلك أن الحالة الأولى تجعله غير قادر على إدراك الأخطار الحقيقية في الخارج، بينما الحالة الثانية تدفع به إلى العزلة وكلا الحالتين غير مرغوب فيهما (أبو أسعد ودردير، 2015).

3. المشكلات الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي في كثير من المجتمعات مسؤولاً إلى حد كبير عن المشكلات الأسرية، فالفقر أو البطالة يؤديان إلى نقص الموارد المادية مما يخلق المشكلات الأسرية التي تسبب لأفراد الأسرة الشعور بالقلق والخوف.

وقد يكون انخفاض المستوى الاقتصادي في بعض الأحيان من أسباب تشتت الأطفال أو مزاولتهم للتسول لعدم كفاية الموارد المادية وقد تضطر الأم بسبب المستوى الاقتصادي المنخفض إلى العمل، وبذلك تضعف قوتها، ويقل اهتمامها بشؤون الأسرة، مما يتسبب في نشوء شقاق أو مشكلات.

4. المشكلات التربوية:

إن بداية مسؤولية تربية الأبناء تقع على الوالدين في الأسرة، إن الأسلوب الشائع في معظم الأسر هو الأسلوب المفروض من الأب على الأبناء. فالأب في أسرنا ما زال ذو قيمة وسلطة في تعاملنا معه، وهو الأمر والناهي في معظم الأسر دون أي حوار مع الأبناء، ونحن في مجال علم النفس نقول إن التشدد والقوة قد يتركبان آثارا سلبية على الأبناء.

5. المشكلات الاجتماعية:

المشكلات الاجتماعية للأسرة تتعلق بعلاقة الفرد بأسرته ومجتمعه والتي يترتب عليها اضطراب العلاقة الزوجية لسبب أو لآخر بين الوالدين والأبناء. أو نتيجة التربية الخاطئة في الصغر وأثرها على اضطراب الشخصية والعلاقات داخل الأسرة وما يترتب على ذلك من الطلاق، الهجر، الترمل، الزواج من الأجنبية، هجر الوالدين للطفل، سجن أحد الوالدين أو مشكلة الإدمان على المخدرات، كل ذلك لها آثار سلبية تنعكس على حياة الأسرة (أبو أسعد ودردير، 2015).

6. المشكلات الشخصية:

إيذاء ضد النفس (محاولة الانتحار) إلحاق ضرر بالآخرين، تعاطي المخدرات أو المنشطات تعاطي إدمان الكحوليات (الخمور)، انحراف جنسي، مشكلات عاطفية، مشكلات أسرية (العنف الأسري، إيذاء ضد أحد الزوجين، إيذاء أحد أفراد الأسرة الآخرين، التصدع الأسري، مشكلات الأبناء، الخلافات الزوجية).

7. مشكلات شرعية:

مثل ارتكاب فعل منحرف وفق أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية.

كما تصنف المشكلات الأسرية حسب المراحل الي تظهر فيها في الدورة الأسرية:

أ. مشكلات قبل الزواج: ومنها سوء الاختيار الزوجي والتفاوت وعدم التكافؤ بين الزوجين في الشخصية والعمر، أو اختلاف البيئة بينهما، أو في المستوى الاجتماعي، وما يصاحب ذلك من شعور بالنقص أو تعال لدى أحد الطرفين، والاختلاط الزائد والتجارب قبل الزواج، وما يصاحب ذلك من سلوك محرم، وكذب وتورط وشك متبادل وخيانة للأهل.

ب. مشكلات أثناء الزواج: ومنها مشكلات تنظيم النسل، وما قد يصاحبه من خلافات حول مداه ومدته وما يرافقه من اضطرابات نفسية جنسية وردود فعل عصابية، وكذلك مشكلة العقم، وما يصاحبها من اتهام كل طرف للآخر، بأنه هو السبب مما يؤدي إلى اللجوء للدجالين والمشعوذين، والانفصال أو تعدد الزوجات وشعور العاقر بالإحباط، والحرمان والحقد وتوتر الأعصاب، وكذلك تظهر مشكلة تدخل الحماة والأقارب، وما يصاحبه من مشاعر الأسى والغيرة والخصومة، وكذلك تظهر مشكلة تعدد الزوجات وما يصاحبها من إرهاب وتشتت وعدم استقرار وظلم وتسارع وتسابق، وكذلك مشكلة اضطراب العلاقات الزوجية مثل الليونة أو القسوة الزائدة والتسلط والهجران، والغيرة الشديدة والطلاق الانفعالي، وكذلك تظهر المشكلات الجنسية مثل الممارسات الشاذة وعدم التكافؤ بين الإفراط والضعف والخianات الزوجية وما يصاحبها من شك وطلاق.

ج. مشكلات بعد إنهاء الزواج: مثل الطلاق وما يصاحبه من مشكلات الأطفال والنفقة ومثاكل أخرى وهي الترميل والعزوبة بعد الزواج، وما يصاحبها من صعوبة التوافق

والوحدة والقلق والهم والخوف والاضطرار للعمل لكسب العيش أو التوقع في البيت والحاجة إلى مساعدة الآخرين، والاضطرار للمعيشة مع الأولاد المتزوجين.

د. مشكلات الشيخوخة وسن التقاعد: ويصادف أحيانا استغناء الزوجة عن الزوج بعد كبر أولادها وتوظيفهم والتكفل بها عن زوجها من مصروف معيشي ومواصلات وقضاء حاجياتها الشخصية، ومنها الشعور بالعزلة والوحدة النفسية وضعف العلاقات الاجتماعية بين المسن وأصدقائه، وانحسارها تدريجيا في دائرة ضيقة والتطرف في نقد سلوك الجيل الثاني، والشعور بقرب النهاية، وعدم الجدوى، وعدم القيمة، وزيادة الفراغ ونقص الدخل وما يصاحبها من إحساس بالقلق والخوف من التقبل، وضعف الطاقة الجنسية أو التثبيت، وما يصاحبها من زواج المسن لفتاة في سن بناته، أو الشك في سلوك زوجته، أو اللجوء للتصرفات الجنسية الشاذة والضعف الصحي العام، وضعف الحواس كالسمع والبصر، وذهان الشيخوخة، وما يصاحبه من اكتئاب وسرعة الاستثارة والعناد، والنكوص إلى حالة الاعتماد على الآخرين (أبو أسعد ودردير، 2015).

ويمكن تقسيم أزمات الأسرة إلى ثلاث فئات هي:

1. التمزق أو فقدان الأعضاء: (Dismemberment) ويقصد به فقد أحد أعضاء الأسرة نتيجة ذهابه إلى الحرب أو دخول أحد الزوجين المستشفى أو موت أحد الوالدين، أو فقدان أحد أفراد الأسرة لأي سبب من الأسباب.
2. التكاثر أو الإضافة: (Accession) ويقصد به ضم عضو جديد للأسرة دون استعداد مسبق، ومثال ذلك حمل غير مرغوب فيه، أو زوج أم، أو تبني طفل، أو حضور أحد الأجداد المسنين للإقامة مع الأسرة.

3. الانهيار الخلقي: (Demoralization) ويقصد به فقدان الوحدة الأسرية والأخلاقية كما

تشتمل على الخيانة الزوجية أو إدمان الخمر، أو المخدرات أو الانحراف، وكل

الأحداث التي تجذب الخزي والعار (أبو أسعد ودردير، 2015).

مواجهه التحديات الأسرية:

من الضروري أن نلاحظ أن الاختلاف في وجهات النظر مهم أيضاً في حياتنا إذا تم التعامل معه بطريقة إيجابية، والإستفادة منه للإضافة المثمرة في حياتنا الأسرية ، وتبعاً للمقولة السائدة "أن لا نجعل الاختلاف في وجهات النظر يفسد للود قضدية" ولا داعي للقلق أبداً من هذا الاختلاف، لأنك علامة صحية لتباين الآراء بين أفراد الأسرة الواحدة ، ويعد اختلاف الرأي فرصة للتقارب وتبادل وجهات النظر، لأنه يتيح لكل فرد من أفراد الأسرة التعبير عن رأيه، والاستماع إلى آراء الآخرين، ومن هنا تظهر روح المشاركة الإيجابية التي تؤدي إلى تفاعلنا الإيجابي داخل الأسرة الواحدة، فهناك صفات مختلفة تميز كل واحد منا عن الآخر، وهذه الصفات إذا كانت فعالة، فإننا نعتبرها مهارات إيجابية لا بد أن نأخذ بها ولا نهملها أو ننتقدها (إبراهيم، 2012).

2-2-5 الخلافات داخل الأسرة والتغلب عليها:

الأصل في الإرشاد الأسري هو محاولة تسوية الخلافات داخل الأسرة ، ومحاولة التغلب عليها ، واعتبارها تحديات من الضروري المرور بها ثم التغلب عليها.

ومن هنا كان من الضروري إتباع خطوات هامة في طريق تسوية هذه الخلافات الا وهي:

1/ معرفة الهدف المرجو الوصول اليه:

من هنا يتضح ضرورة تحديد الهدف الذي أريد الوصول إليه ، من خلال التفاوض لحل الأزمة ، ومعرفة ما الذي أواجهه حالياً من مشكلات؟ ما الذي أريد ان أغيره؟ وما هي الحلول المناسبة

التي أرجوها لحل هذه المشكلات، وما هي النتيجة التي تعود على الأسرة ككل من حل وتسوية هذه المشكلات، وذلك لأننا عندما نركز على مانريد، فإن هذا يسهل التواصل بيننا، وعدم المبالغة في النظر إلى صغائر الأمور، التي تضع في طريقنا العقبات والمعوقات، وبالتالي نحصل على استعادة مرجوة عن طريق التوجه الإيجابي للنقد دون التعنت في الرأي أو العناد، الذي يؤدي إلى ظهور خلافات جديدة لا مجال لها في حالة تسوية الخلاف الحالي، كما ان مشاركة الوالدين في محاولة تسوية المشكلات معاً واشترآكهم في هدف واحد، هو تسوية الخلاف القائم فعلاً، يسهل طريق الحل ويؤدي لتحقيق الرضا لجميع الأطراف. مع الحرص دائماً وخصوصاً بين الزوجين إذا إذا استمروا في التركيز على نقاط الخلاف بينهما، فإن ذلك يؤدي إلى توسيع الفجوة بينهم وعدم التوافق والوصول إلى حل، ولكن إلقاء الضوء على أماكن التوافق يسهل فعلاً الوصول لطريق تسوية الخلافات (إبراهيم، 2012).

٢/ تهدئة الخلاف لحين الوصول إلى حل مرضي:

الرقى في المعاملات عندما نختلف مع الآخرين، يؤدي إلى نجاحنا في اتخاذ القرارات المثمرة المتزنة في حل مشكلاتنا الأسرية، فنحن كلنا نتعرض لفترات من الغضب والاضطراب الشديد، والذكريات والخبرات السلبية التي تؤثر بالطبع في طريقة اتخاذنا للقرار، ومن هنا كان لابد من أن نعطي لأنفسنا فرصة للتهدئة وخصوصاً في أوقات إحتدام الخلافات داخل محيط الأسرة ، حتى يتمكن كلاً منا إلى إدراك أحاسيسه الداخلية الحقيقية، وتحديد رغباته وإرادته الفعلية، التي يحيا بها في طريق تفكيره في حل مثل هذه المشكلات، لأن التغييرات التي تحدث نتيجة إتخاذك لفترة التهدئة، وحجم الفائدة التي ستعود على أسرتك كبير جداً، لأن هذا بدوره يساعدك على استعادة التوازن الداخلي وحل الصراعات الداخلية، والحصول بالتالي على نتائج إيجابية، لفترة التهدئة تساعد على إحسان التصرف والتفكير بصورة إيجابية مميزة (إبراهيم، 2012).

3/ الاصرار على المرور من الأزمة:

مهما كانت الأزمات التي تواجهها الأسرة، من الضروري أن يكون لدينا مثابرة حتى نستطيع حل المشكلات وتسويتها، وعدم اليأس أو الاستسلام في منتصف الطريق تحت أي ظرف من الظروف، وأن نترك المشكلات عالقة حتى لا نتفاهم وتصبح أكثر تعقيداً، وهنا سيشعر كل فرد داخل الأسرة بالسعادة والرضا لأننا في طريق إصرارنا على حل مشكلاتنا فلنلتحم بواقعية أكثر مع بعضنا البعض، وتكون لنا سياسات مشتركة في طريق توثيق علاقة أسرية متينة، وذلك في حد ذاته يظهر احترام كل فرد داخل الأسرة للآخر، من خلال المرونة والليونة في المعاملات، والتي تجعلنا نشعر بكم المساندة الموجودة بيننا، والصراحة الإيجابية التي تصبح منهج حياة، واحترام بعضنا لبعض ، وتقديم الدعم والتقدير المتبادل بيننا ، واحترام الأوقات التي يحدث فيها الخلاف بسبب تدخلات خارجية او ضغوط، من هنا يتعلم كل منا مهارة الاختلاف مع الآخر، وتكون هناك قاعدة راسخة من الترابط الأسري الذي لا يتصدع أمام أي تحد من تحديات الحياة(إبراهيم، 2012).

4/ الحب أساس إستقرار وسعادة الأسرة:

يعتبر الحب هو أساس كل ما يقوم به الوالدين في اتجاه تربية أبنائهم، فهو الأرض الخصبة التي ينمو فيها الأبناء ، والشمس التي تمدهم بالدفء والنور في جميع مراحل النمو النفسى والجسمانى، فمنحنا الحب لأولادنا يجعل شخصياتهم تنمو بطريقة سوية، لأن الحب يجمع بين أفراد الأسرة ويغذى حياتهم بالأمان والدفء، ويزيل من صدورنا كل الهموم والأحزان، وهو الذى يزيد من ترابطنا الأسري ويضفى على معاملاتنا الكثير من الاحترام والتقدير ، فالحب يكسر حواجز الخوف بين البشر، ويقضى على الفرقة بينهم والحب ينعكس على أولادنا ويجعلهم قادرين على حب الآخرين ونيل تقديرهم واحترامهم، ويديم روح المشاركة ، ويجعلنا على درجة عالية من

التفاهم وعندما لا ينال الأبناء القدر الكافي من الحب فإن الخسارة تكون كبيرة، لأن غياب الحب يؤثر سلباً على حياتهم، ويحدث الكثير من الفجوات التي تباعدتهم عن بعض، فالأولاد الذين يكبروا وهم غير قادرين على حب أنفسهم أو حب الآخرين، هم فى الغالب الذين تعرضوا لفقدان الحب الكافي من قبل الوالدين، وهذا بالضرورة يلزمه وقفة من أجل التغيير والتوجيه لسلوك أفضل، فعندما نوجه كل طاقتنا حتى نتقرب لأولادنا ، نحن هنا نشعر بالاستمتاع وتقوى العلاقة الودية بيننا وبينهم، لأن الحب ليس بالشئ الصعب، فإذا اندمجت مع أسرتك ستشعر فعلاً بمشاعر إيجابية متدفقة داخلك، مختلف تماماً عما تشعر به إذا عزلت نفسك عنهم.

ومحاولة الجمع بين أنواع الحب المختلفة يساعد كل إنسان لإكتشاف طاقات كبيرة تساعده على الإستمتاع الحقيقى بحياته، ومن هنا وجب التنويه إلى أنه هناك ثلاثة أنواع من الحب من الضروري فهم معانيهم والتفرقة بينهم، وهى الحب المادي، الحب المعنوي، الحب الفطري، ولكل طريقته وجمال معاملاته فالحب المادي يعبر به من خلال الحواس الخمس التى وهبها الله لنا من خلال احتضان الأبناء، ومعانقتهم والتواصل الحسى معهم، والحب المعنوي عن طريق مشاركة الوالدين لأبنائهم فى مشاعرهم وأحاسيسهم، وإنشاء جسر من التواصل العاطفي بين الوالدين وأبنائهم، والحب الفكري ... يجعل الوالدين يبذلان مرحلة التقبل لأبنائهم لأنه الحب الذى خلقنا الله سبحانه وتعالى عليه وخلق أولادنا أيضاً، وهذا الحب هو مثال للثبات العاطفي بيننا وبين أولادنا، ونشعر به جيداً عندما نتصالح مع أنفسنا، وبالتالي نشعر بالأمان والسعادة والانسجام بيننا وبين أولادنا وإذا لم نستطيع أن نشعر بكل أنواع الحب تجاه أولادنا، ولم نتمكن من التواصل معهم، فمن الضروري طلب المساعدة من خبراء ومرشدين لهم المهارة والخبرة فى إعادة التواصل بيننا وبينهم مرة أخرى(إبراهيم، 2012).

2-3 العنف الأسري

2-3-1 مفهوم العنف كمصطلح وظاهرة

أ/ مفهوم العنف في اللغة:

جاء في المعاجم العربية المختلفة أن العنف بالضم ضد الرفق، وهو الشدة، القوة، القسوة، اعتنف الأمر أى أخذه بشدة وبقوة وقسوة، لأمه: عتب عليه، عنف به أو عليه، اعتنف الشيء أى كرهه والتعنيف هو التعبير عن اللوم والتوبيخ.

ويشتق مفهوم العنف في الإنجليزية من المصدر "to violate" بمعنى ينتهك أو يعتدى، وهي تعني القوة والصرامة والإكراه، وجاءت كلمة العنف في القاموس الفرنسي تحت مصطلح Force وهي تعني القوة، الطاقة، العنف، الصرامة، القوة وهي مرادفة للمصطلح Violence .

وإذا تحدثنا في أصل كلمة العنف violence من الناحية التاريخية فنسجد أنها مشتقة من الكلمة اللاتينية violoentia وتعنى إظهارا عفويا وغير مراقب للقوة كرد على استخدام القوة المتعمد. ويحدد قاموس وبستر (Webster 1979) سبعة معان على الأقل لاصطلاح العنف، تتراوح بين المعنى الدقيق نسبيا والذي يشير إلى استخدام القوة الجدية بقصد الإيذاء أو الإضرار، والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة، مروراً بمعان أخرى تشير جميعاً إلى الهجوم والعدوان واستخدام الطاقة الجدية ورفض الآخرين بصور مختلفة.

فالعنف من حيث الجذر اللغوي يعني "ممارسة للقوة على شيء ما أو شخص ما"، وثمة طرق لا نهاية لها لممارسة القوة؛ لذا فلن نتحقق فائدة من هذا المفهوم اللغوي إلا إذا عرفناه على نحو أكثر تحديداً، فالاستخدام القاموسي لكلمة العنف قد لا يقدم تعريفات تلم بالنطاق

الواسع الاستخدامات الحديثة للعنف الذي أصبح يشير إلى صور متعددة: كالعنف الفردي والعنف الجماعي.

ب/ مفهوم العنف في العلوم الإنسانية:

قدم ألباحثون في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة عدداً كبيراً من التعريفات لتحديد ماهية العنف، ونستعرض فيما يلي أهم اتجاهات تعريف العنف التي أوردتها الدراسات الأجنبية والعربية. ثمة ميل إلى تعريف العنف على نحو عام، مثل التعريف الذي ورد في موسوعة الجريمة والعدالة، والتي عرفت العنف بأنه مفهوم عام يشير إلى كل أشكال السلوك سواء كانت واقعية أم مرتبطة بالتهديد - التي يترتب عليها تحطيم وتدمير للملكية - أو إلحاق الأذى أو الموت بفرد أو النية بفعل ذلك.

ويتجه البعض في تعريف العنف إلى التركيز على آثاره، فيرى البعض على الآثار المادية الجسدية مثل تعريف كلابر (Klapper 1936) للعنف بأنه: أى جرح أو إيذاء جسدى، أو أي جرح أو قتل للأحياء بشكل عام، وتعريف بتز Betz للعنف بأنه: الإيذاء بطريق استخدام القوة المادية الشديدة.

ويركز البعض الآخر على الجانب النفسي مثل تعريف بدوى للعنف بأنه: "استخدام الضغط والقوة اسخداما غير مشروع وغير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما".

بيتما يقترح بعض العلماء تفسيراً موسعاً لمعنى العنف يشمل الأفعال ذات الطبيعة والآثار المادية ووسائل الضغط المعنوية والأخلاقية. فنجد باندورا Bandura يعرف، العنف "بأنه سلوك يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر. سواء كان ذلك الآخر فرداً أم شيئاً. فهو يتضمن الإيذاء البدني، والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل".

ويتوافق التعريف الموسع للعنف مع تعريف منظمة اليونسكو حيث عرفت العنف بأنه: "استخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية"، واعتبرت العنف النفسي والأخلاقي نوعاً أعمق من العنف الجسدي، وأكثر استحقاقاً للإدانة والرفض لأنه أكثر مهارة من العنف الجسدي وأكثر منه خطراً (فهمي، 2012).

ج/ مفهوم العنف من الجانب القانوني:

لم يضع المشرع الجنائي تعريفاً محدداً للعنف، وإنما نظم فقط الآثار القانونية المترتبة عليه. الفروض المتعددة التي يأخذها المشرع في الاعتبار سواء للتحريم أو التشديد أم لامتناع المسؤولية، فالقانون الجنائي لا يعتد بالعنف إلا إذا خرج في شكل سلوك يندرج تحت طائلة العقاب ويسمى في هذه الحالة جريمة Crime.

ويقصد بجرائم العنف Crimes of Violence كل الجرائم التي تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها لترويع الآخرين أو تحقيق أهداف شخصية أو سياسية غير مشروعة وغير قانونية، ويدخل فيها جرائم الحراية (السرقية بالإكراه) والسطو المسلح والاعتصاب والبلطجة والإرهاب، كما تستوعب ممارسات العنف التربوي والعنف الأسري والعنف ضد المرأة وضد الطفل والعنف النفسي بكل أشكاله اعتباراً من التحقير إلى غسل المخ وإصابة الآخرين بالهلوسة وفقد العقل.

ويندرج العنف وهو الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة، في الحقل التصادمي مع الآخر. إنه بالدرجة الأولى حالة تدرس بذاتها، ولكن ليس حالة مركبة من حيث ظهورها وأدائها وترابطها؛ حالة ذاتية لها موضوعها (الأنا في مواجهة الآخر). فالعنف سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة للأنا وللنحن، كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومرتكزة استبعاد الآخر عن حلبة التغالب إما بخفضه إلى تابع، وإما بنفيه خارج الساحة (إخراجه من اللعبة) وإما بتصفيته معنوياً أو بدنياً. ولذا فإن معنى العنف السياسي هو عدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى

الشيء المناسب للحاجة العنيفة، كذلك فإن العنف سلوك متبادل يبدأه الفاعل ويواجهه القابل، مواجهة القابل للحدث العنفي تستلزم مقاومته، فتعنى استئناف العنف المبتدأ بغف مختلف، وتعنى إنطلاق مسار العنف والعنف المقابل.

كذلك فإن الاعتداء البدني يعد شرطاً ضرورياً لوصف السلوك بالعنف، في حين أنه ليس كذلك لوصف السلوك بالإساءة، فقد ينتقى الاعتداء البدني ويعد السلوك سيئاً كما في حالة السخرية أو الإهمال أو الإهانة، أي أن معظم حالات العنف تعد إساءة في حين أن معظم حالات الإساءة لا تعد عنفاً (فهيمى، 2012).

2-3-2 مظاهر العنف في الحياة اليومية

في ضوء ما تناولناه في المحاور السابقة بدءاً من تحديد لمفهوم العنف والمفاهيم المرتبطة به، مروراً بتوضيح الفروق بين عدد من التعريفات لمفهوم العنف، وانتهاءً بتوضيح العوامل التي ساعدت على ظهور العنف داخل المجتمع، فإنه سوف نلقى الضوء في هذا الجزء على أبرز مظاهر العنف في حياتنا اليومية وذلك على النحو التالي:

1/ العنف البنائي:

يظهر العنف البنائي عندما يكون البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد مشبعاً بالعنف (القوة المادية) وهنا تصح البيئة التي يعيش فيها الأفراد عبئاً يثقل كاهلهم، ولا يكون بمقدورهم أن يغيروها، وكثيراً ما تتشابه كل الظروف المرتبطة بالبيئة السكنية أو الوضع الاجتماعي أو الثقافي لتخلق حول البشر سياقاً من القوة المادية التي يمكن النظر إليها بوصفها شكلاً من أشكال العنف الكامن داخل البناء الاجتماعي والثقافي. وتميل الدراسات الحديثة في مجال العنف إلى اعتبار صور الفقر، والمعاناة الإنسانية، والتخلف الثقافي، والتدهور الحضري والعمراني بمثابة عنفاً بنائياً ينسج حياة الأفراد، ويكبل قدراتهم ويعوقهم عن تحقيق طموحاتهم وانجازاتهم

داخل مجتمعاتهم التي يعيشون فيها. ويمكن أن يفهم العنف البنائي من خلال التعرف على صور

المعاناة التي تعتبر مصدراً لمتغيرات مقلقة في حياة البشر مثل (فهمي، 2012):

أ. تزدى البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، وضيق الشوارع والمساكن ونقص الخدمات وتدهور حالة المرافق والبنية التحتية، وممارسة أنشطة صناعية وتجارية مخالفة للقوانين.

ب. الضوضاء التي تنتج عبر مصادر مختلفة مثل ارتفاع الأصوات عند الكلام، واستخدام مكبرات الصوت، واستخدام الراديو ومكبرات الصوت في الشوارع والبيوت دون الالتزام بالقواعد.

ج. انتشار الفقر، وانخفاض مؤشرات نوعية الحياة كالمسكن الملائم، وتوافر خدمات الصرف الصحي والكهرباء والمياه النقية، وانخفاض مستويات المعيشة، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية.

د. الموروثات الثقافية الداعمة للتمييز ضد المرأة وتنتشر هذه الموروثات في كثير من المجتمعات النامية وتتمثل في:

1. العنف المباشر ضد المرأة (عملية الختان).

2. التمييز ضد المرأة في العمل والتعليم والمشاركة الاجتماعية والدامية.

3. انخفاض مكانة المرأة في الحياة العامة.

2/ العنف التفاعلي :

ويقصد به العنف الذي يحدث بين طرفين في موقف تفاعل، ويحدث عندما يخترق أحد أطراف التفاعل قواعد التفاعل، فتصدر عنه تعرفات شائنة فيتحول الموقف من موقف عادي إلى موقف عنيف، وهنا ينحرف الموقف عن هدفه ويتحول إلى هدف آخر، ويتحول أحد أطراف الموقف إلى

شخص ينتهك حدود الطرف الآخر الذي يتحول بدوره إلى ضحية، بل أنه قد يتحول هو الآخر إلى إصدار استجابات ذات طابع عنيف، وهنا يأخذ العنف التفاعلي على شكل دائرة (فهومي، 2012).

ومن أبرز أمثلة العنف التفاعلي العنف الأسري، والعنف في تفاعلات الميدان العام (العنف المجتمعي) وسوف نتناولهم بشيء من التفصيل على النحو التالي (فهومي، 2012):

أ/ العنف الأسري :

تعد الأسرة أحد الميادين التي توضح لنا هذا النمط من العنف التفاعلي، فالأسرة التي يفترض أنها تقوم على العلاقات الحميمة وعلاقات الود والولاء والانتماء والرحمة، تتحول تحت وطأة الضغوط الحياتية إلى مكان يمارس فيه العنف بطرق عديدة. وتركز دراسات العنف داخل الأسرة في صورتها الكلاسيكية على موضوعين رئيسيين هما:

1. العنف الموجه ضد الأطفال أو ما يعرف في التراث العلمي سوء استخدام الأطفال

Child abuse أو إساءة معاملة الأطفال، حيث يحرم الأطفال هنا من أدنى حقوقهم

الإنسانية، في فيحرمون من التعليم، ومن الرعاية الصحية والاجتماعية والعاطفية.

2. العنف المتبادل بين الزوجين، وتركز الدراسات هنا على العنف الموجه ضد المرأة، على

اعتبار أن المرأة هي الأضعف في الأسرة، الأكثر تعرضاً للعنف، وذلك لأن الأطر

الثقافية الجامدة تتحيز ضدها، وتتيح للرجل تفوقاً ورفعة في المكانة، وفي امتلاك القوة

والسيطرة داخل الأسرة.

ب/ العنف المجتمعي :

ويقصد به هنا كل ما يقع خارج نطاق الأسرة، حيث يخرج الفرد من عالم الأسرة الخاص إلى العالم الخارجي في الشارع أو المواصلات أو المطاعم أو المقاهي، ويتسم العنف هنا بأنه يحدث عبر دائرة واسعة من الحياة. وثمة عدد من الحقائق مرتبط بهذا النوع من العنف:

1. أن هذا النمط من العنف هو عنف ميداني حضري، فقلما يظهر في المجتمعات الريفية.
2. أنه أكثر ظهوراً في الأحياء الفقيرة داخل المدن والتي تضم العمال وفقراء الحضر، ففي هذه المناطق العشوائية يتحول الشارع إلى ميدان لاستعراض القوة ويتشكل داخله عالم يفرز صوراً من السيطرة والخضوع.
3. أن هذا النوع من العنف هو عنف ذكوري. فهذا العنف أكثر ظهوراً لدى الذكور، ولدى الفئات الأصغر سناً من الذكور وبشكل خاص.
4. يدور العنف في الجتمع حول موضوعات مختلفة أهمها النزاع حول الأمور المادية، والنزاع حول المكانة والقوة، والنزاع حول المرأة، والنزاع على شغل الحيز المكاني والشخصي.

2-3-3 مفهوم العنف الأسري

لاشك أن جرائم العنف الأسري تمثل خطورة كبيرة على المجتمع نظراً لما تركه في نفوس أفراد الأسرة من أثر بالغ يهدد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة. وسلوك العنف يأخذ صوراً شتى، فهو يتدرج من الضرب والجرح البسيط ليلبغ ذروة جسامته في القتل، فالقتل هو النموذج الكامل لسلوك العنف في غايته وجسامته، وخاصة ذلك النوع الذي يرتكب عمداً أو يتحقق متجاوزاً القصد(فهمي، 2012).

ومن أجل ذلك كانت جرائم العنف الأسري جديرة باهتمام الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، كعلم الإجرام، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، بهدف تحديد مفهوم سلوك العنف بصفة عامة، والعنف الأسري خاصة، وموقف المشرع إذا ما ارتكب العنف في محيط الأسرة الواحدة، والبحث عن تفسير علمي لهذا النمط من السلوك الإجرامي بغية الوقوف على أهم الأسباب التي تدعو بعض الأفراد إلى إتيان هذا النمط من السلوك دون غيرهم.

وحتى وقتنا الراهن لم يتحقق الإجماع حول تعريف العنف الأسري، وقد انحصرت جهود الباحثين في تحديد التعريفات الإجرائية التي تستخدم لقياس العنف.

ومن أمثلة التعريفات الواسعة تلك التي استخدمتها حركة التحرر النسائية في تعريفهن للعنف المنزلي باعتبار ان العنف يشير إلى السلوك الذي يقتضي الاستخدام المباشر للاعتداء الجسدي ضد أحد أفراد الأسرة رغماً عن إرادته". وعلى الرغم أن هذا التعريف يتضمن أفعالاً مثل القتل والضرب والقهر الجنسي إلا أنه يؤخذ عليه أنه يعتبر الصفع من أشكال عنف الآباء للأبناء ، ودفع الزوجة على أنه عنف زوجي ، وعلى العكس مما تقدم يطلق بعض الباحثين في العنف الأسري مصطلح الإيذاء على بعض الأفعال غير المقبولة اجتماعياً.

ولذا يمكن القول إن تعريفات العنف الأسري تعكس في الغالب معايير المجتمع وثقافته (فهمي، 2012).

وفى ضوء العرض السابق لمفهوم العنف الأسري يمكن استنتاج أهم الخصائص العامة التي يتسم بها سلوك العنف الأسري وهي (فهمي، 2012):

1/ العنف الأسري سلوك لا اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية العاملة فيه، وهو سلوك مكتسب وليس غريزياً، يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر.

2/ العنف الأسري قد يتخذ شكل إيذاء الأطفال من قبل آبائهم وأمهاتهم أو أولي الأمر، أو إيذاء الزوجة من قبل زوجها، أو العنف بين الأخوة والأخوات، أو العنف نحو الآباء، أو إيذاء كبار السن أو الإيذاء الجنسي للأطفال والمرأة .

3/ العنف الأسري بالرغم من غلبة الطابع الفيزيقي المادي عليه، والمتمثل في الضرب والجرح والقتل والاعتصاب ... إلخ، فإنه قد - يتخذ في بعض الأحيان- صوراً غير فيزيقية ترتبط بالأذى النفسي والمعنوي .

4/ العنف الأسري يتجه نحو موضوع معين قد يكون فرداً أو شيئاً، كما في حالة الضرب والقتل، أو في حالة الاستيلاء على الملكية أو إتلافها (السرقه بالإكراه والحريق العمده). كما أن العنف الأسري يفضي إلى إلحاق الضرر أو الأذى بالموضوع الذي يتجه إليه.

5/ العنف الأسري قد يرتبط بفرض الرأي وممارسة القوة، والقوة هي القدرة على فرض إرادة شخص ما، سواء بطريقة شرعية أم غير شرعية بناءً على مآلديه من مصادر جسدية ونفسية ومادية.

6/ العنف الأسري قد يكون أحادي البعد من جانب طرف على آخر دون رد فعل مناسب، أو ثنائي البعد، فكلا الطرفين يتبادلان العدوان، أو جماعياً في حالة استقطاب كل طرف عدداً من أفراد الأسرة.

7/ العنف الأسري ينتج عن صراع شخصي أو غير شخصي، وقد يكون واضحاً أو مستتراً بتراكم خبرات التفاعل، وقد يرجع إلى عوامل ذاتية أو بيئية، وقد يرجع إلى عوامل حاضرة أو ماضية، أو إلى تفاعل العوامل الحاضرة مع الماضية.

8/ العنف الأسري يرتبط عادة بالحرمان النفسي وعدم القدرة على تأكيد الذات، وقد يحدث نتيجة الشعور بالإحباط أو القهر أو الإحساس بالظلم (فهمي، 2012).

9/ العنف الأسري يرتبط عادة بمشكلات التكيف والتوافق الأسري، فقد يدور العنف حول البعد الاقتصادي أو التعليمي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي أو القيمي، أو قد يمارس العنف حول بعد تربية الأبناء أو الترويع وشغل أوقات الفراغ...إلخ.

10/ العنف الأسري قد يقع - في بعض الأحيان - بمدعم خارجي أو بتدعيم من أعضاء النسق الأسري ذاته، كما في حالات قتل الزوجة بمساعدة عشيقها أو شخص آخر غريب عن الأسرة، أو قتل الزوجة لزوجها بمساعدة الأبناء.

11/ العنف الأسري يعبر عن صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو سوء فهمها، أو قد يعبر عن انعدام القيم واختلال القواعد والمعايير الأسرية، أو غياب الثواب والعقاب، أو فشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية.

ولذلك يمكن تعريف، العنف الأسري بأنه كل فعل يصدر عن أحد أو بعض أعضاء النسق الأسري نحو بعضهم بهدف إلحاق الأذى والضرر المادي أو المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر بالمستهدفين من العنف أو بأي من رموزهم ومتعلقاتهم مع توافر القصد.

وبمعنى آخر أنه كل فعل يصدر من أحد أفراد الأسرة بهدف إلحاق الأذى والضرر لفرد آخر سواء كان الضرر مادي (الضرب - إحداث إصابة) أو ضرر معنوي (التسلط - تقييد الحرية - الإهانة) وبطريقة مباشرة (عنف لفظي - بدني) أو غير مباشرة (عنف معنوي) (فهيم، 2012).

2-3-4 المفاهيم المرتبطة بالعنف

1/ التعصب والتمييز:

بينما أحرز العالم تقدماً كبيراً في مجال العلوم التطبيقية واستخدام هذا التقدم أحياناً لصالح البشرية من تحكم في دورة الأمراض ومن تخفيف للألام الجسدية للإنسان إلا أننا في الوقت

نفسه نكاد نعيش في العصر الحجري حينما نتعامل مع العلاقات الإنسانية. فلا يزال الكثير منا أفراداً وجماعات لا يستطيع قبول الآخر (فهمي، 2012).

وما زلنا نشعر بالعداء لمن يختلف عنا فنخاف من هذا الاختلاف، سواء أكان أساسه اللون أو الدين أو الجنس. ويقول البعض إن الوصول إلى سر القنبلة الذرية يبدو أحياناً أسهل من اكتشاف سر تعصب الإنسان ضد أخيه الإنسان. ولعل أقدم أنواع التعصب وأوضحه هو التعصب ضد المرأة التي مازالت منذ القدم تعاني أشكالاً من التعصب والتمييز ضدها بشكل فج أحياناً وبشكل مستتر أحياناً (فهمي، 2012).

أ- تشتق كلمة التعصب في اللغة العربية من العصبية أي الجماعة الذكور، وهي جمع عاصب، وقد عرفت كلمة التعصب في اللغة الإنجليزية بكلمة Prejudice بأنها كلمة الحكم المسبق على الأمور أو على الشيء أو على الشخص والجماعة. كما يعرف التعصب بأنه حكم ما قبل فحص الحقائق والإعتبارات المتعلقة به، كما يعرف التعصب بأنه حكم غير ناضج يتسم بالإنفعالية دون أساس يستند إليه، وقد يكون هذا الحكم إيجابياً أو سلبياً.

ب- التمييز مصطلح قانوني له تداعياته وآثاره الاجتماعية، وإن كانت لفظة Ioninat Discrim تعبر عن الظلم والإجحاف أكثر مما تعبر عن التفرقة والاختلاف. وقد تطور تعريف التعصب فأصبح يعنى تكوين حكم ما قبل فحص الحقائق والإعتبارات المتعلقة به. ويعتقد البعض أن التعصب حكم سلبي غير ناضج يتسم بالإنفعالية دون أساس يستند إليه، وهذا الحكم السلبي يعبر عن نوع من العداء يشوب العلاقات الشخصية يوجه إلى جماعة بأكملها أو إلى بعض أفراد هذه الجماعة. ويحقق

ذلك نوع من الإشباع لدى من يصدر منه الحكم، كما ينبع التعصب أحيانا من الانسياق الأعمى للأعراف والتقاليد والمناخ السائد في المجتمع.

2/ الترويع:

ويقصد به أعلى درجات الترويع التي تتعرض لها الزوجة أو الأبناء أو الزوج ويؤدي إلى إفساد العلاقة والحد من التفاعلات الإيجابية داخل الأسرة ويسعى كل طرف من أفراد الأسرة إلى إيجاد حل يجنبهم هذا الترويع.

أما العنف فهو عند البعض سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقت العدوانية استثمارا صريحا بدائياً كالضرب والنقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره (فهمي، 2012).

3/ التهديد:

هو زرع الخوف في نفس الزوجة أو الزوج أو الأبناء من خلال الضغط على إرادتهم وتخويفهم من أن هناك ضرر سوف يلحق لهم أو بأشياء لها صلة بهم سواء كان ذلك من خلال استخدام القوة أو العنف.

أما العنف ضد المرأة فهو كل سلوك ترتب عليه فخر المرأة والضرب أو إكراهها على ممارسة الجنس بالإغتصاب وبطريق غير مشروع سواء إتخذ هذا السلوك شكل فردي أو كان على نحو جماعي ومهما كان السبب أو الدافع من هذا السلوك (فهمي، 2012).

4/ العدوان:

هو سلوك يقصد من خلاله إحداث الضرر الجسدي أو النفسي لشخص آخر أو أنه سلوك يؤدي إلى الضرر الشخصي وتدمير الممتلكات.

ويربط البعض بين العنف والعداوة فيرى أنه رغم الفارق النوعي والموضوعي بين العنف والعداوة فلا يوجد عنف بدون شعور عدواني سابق ظاهر أو مستتر ويؤكد أن العداوة ليس مرادفاً للعنف ولكنه سبب له ومؤشراً إليه، وتكمن خطورته في صعوبة التنبؤ بلحظة إنفجاره. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا أردنا أن نستأصل العنف كوسيلة تعبير فعلينا أن نعالج العداوة كظاهرة سلوكية (فهمي، 2012).

2-3-5 مؤشرات العنف الأسري

تركز الخدمة الاجتماعية في دراستها للعنف على كيفية تغيير سلوك العداوة وتخفيف الآثار والأضرار الناتجة عنه، والسعي نحو التحكم في العوامل والأحداث المسببة له، والتي تدفع الضرر لممارسة العداوة على ذاته أو على الآخرين أو في بيئته الاجتماعية بشكل عام (فهمي، 2012).

ويحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى أن يكون لديهم قدرة على تحديد متى يحدث العنف داخل الأسرة، وهناك مؤشرات تساعد على ذلك، وهي (فهمي، 2012):

1/ من جانب المرأة :

الإيذاء الموجه للذات، الحرمان، احساسها بامتلاك الزوج، الكره، العقاب، الحقد، الغيرة، إيمان العقاقير والكحوليات، السلوك المضاد للشريك، الخوف من سلوك الشريك، الأرق، الخوف من الكوابيس.

2/ من جانب الرجل:

التحكم في الشريك الآخر، تكرار الضرب بالأشياء عندما يكون غاضب، التحكم في قرارات الأسرة، الكره أو الغضب أو الحقد على الطرف الآخر، الشك، الحماية الزائدة، الغيرة، الدفاع عن النفس أمام إصابات الشريك الآخر، المزاج الحاد، النقد أو تشويه السمعة.

3/ من جانب الأطفال:

الصعوبات المدرسية، الرسوب أو الفشل، الخوف الزائد، السلوك العنيف خاصة مع الأولاد، الإصابات غير المعلن عنها، المشاكل العاطفية، المشكلات السلوكية، مشكلات النوم، الفقر والحرمان.

ويشير فهمي (2015) إلى أن دوباش ودوباش Dobash and Dobash قد اكدا أن الأخصائي يعطى مساعدة عاجلة في الإسكان والقضايا القانونية، وذلك فقط إذا كان الأطفال يعانون من أخطار جسمية، وحتى في تلك الحالات نجد أن المرأة تقع في مشكلة مزدوجة وهى إحساسها بالخوف من أن تفقد رعاية أطفالها بسبب عدم وجود إقامة آمنة وكافية لها، وبالتالي يكون هذا التهديد كافٍ لعودتها إلى منزل الأسرة مع احتمالية حدوث عنف لها ولأطفالها (فهمي، 2012).

أ. عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين.

ب. عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء.

ج. عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء.

2-3-6 نشأة واكتشاف العنف الأسري:

لقد ارتبطت الاستخدامات الأولى بمصطلح العنف بفئة الأطفال في الأسرة، وكانت أول صور الإساءة هي ما كشف عنه الأطباء من حالات الأطفال المصابين بكسور وجروح نتيجة ضرب وتعذيب أحد الآباء أو القائمين على رعايتهم ثم امتد هذا المصطلح ليشمل أنواع كثيرة من الإساءة مثل إهمال الأطفال، المعاملة السيئة للأطفال، سوء التغذية، والإساءة الجنسية، إهمال التعليم، الإهمال الطبي، الإساءة العقلية. ورغم أن الاهتمام بالإساءة البدنية للطفل هو أول ما استدعى انتباه الباحثين في دراسة الأسرة فإن هذا المصطلح سرعان ما انتشر ليشمل أشكال

أخرى من الإساءة لأفراد الأسرة مثل الإساءة للمرأة مع التركيز على الإساءة للزوجة وخاصة الزوجة المضروبة ضرباً مبرحاً وكذلك الإساءة إلى كبار السن (فهمي، 2012).

وكان للاهتمام بدراسة الإساءة إلى الطفل الفضل في إلقاء الضوء على العنف الذي يقع على المرأة - وخاصة الزوجات- وبدأت هذه الدراسات بدراسة مرتكبي الجرائم المودعين في السجون، وكذلك الزوجات الباحثات عن مأوى من ضرب الأزواج، واتضح من الدراسات أن معظم مرتكبي الجرائم من النساء المودعين في السجون كانوا هدفاً للإساءة البدنية المبرحة من قبل أزواجهم أو آبائهم.

كما اهتم بعض الباحثين بدراسات الإساءة البدنية التي تقع على المرأة بصفة عامة سواء داخل الأسرة أو خارجها في التجمعات المحلية، وأشاروا إلى أن المرأة أكثر فئات المجتمع تعرضاً للإساءة - وبصفة خاصة في الأسرة - كذلك ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين الرجل والمرأة بهدف معرفة صور الإساءة التي تقع على المرأة سواء داخل الزواج أو خارج الزواج، وكان من نتائج هذه الدراسات أن المرأة تقع عليها الإساءة البدنية من جانب الرجل سواء قبل الزواج أو بعد الزواج وإن تقبل المرأة لهذه الإساءة يرتبط بمفهوم الذات لديها وخلفيتها الأسرية، وبدأ يأخذ العنف الأسري العديد من الأشكال فكان التصنيف الرئيسي له يحدد دائماً على (فهمي، 2012):

عنف جسدي - جنسي - عاطفي - نفسي أو اجتماعي، ولكن أصبح هذا التصنيف واسع المدى، لأنه من الممكن أن تتداخل أشياء كثيرة في كل تصنيف، وهذا مما أدى بالاتحاد الفدرالي لمساعدة المرأة إلى تحديد العنف الأسري وأشكاله وإنه يعنى أشياء كثيرة مثل التهديد، العزلة، إبقاء المرأة بدون نقود، الرعب، المناورة، الحرمان من الطعام، إيذاء الأطفال، أو استخدامهم بأي طرق لتهديدهم.

2-3-7 تطور ابحاث العنف الأسري:

حاليا ينظر إلى العنف الأسري على أنه مفهوم واسع لا يتضمن فقط المعاملة بقوة والأذى، ولكن أيضاً يشمل العنف الجسدى، فقد لاقى العنف الجسدى للمرأة (والعنف بصفة عامة تجاه الأطفال) اهتمام كبير من العيادات والمراكز الطبية، في بداية عام 1963م وبالتدرج اتسعت الدراسات الخاصة بإيذاء الطفل من خلال المفهوم. الضيق للطفل المعرض للضرب لى يشمل أنواع أخرى من المعاملة بقسوة مثل الإهمال، وقد اتسعت أيضاً دراسات إيذاء الطفل والمرأة من عام 1970 إلى بداية 1980 لى يشمل على الأسباب والآثار والنتائج المترتبة على الإيذاء الجنسي وكان هذا الاتساع نتيجة الجهود البذولة من الحركة النسائية وتركيز الانتباه تجاه المرأة كضحية، وبذلك أصبحت الحركة النسائية هى المسؤولة عن تحديد مشكلة إيذاء الزوجة في عام 1970م.

إن الأبحاث التي قامت عن العنف الأسري في سنة 1980-1990 ركزت تقريباً

على ثلاثة موضوعات رئيسية:

أ. تأثير أومدى العنف الأسري.

ب. العوامل المصاحبة للعنف الأسري.

ج. تفسير الأسباب المؤدية إلى العنف الأسري.

2-3-8 الأسس النظرية للعنف الأسري:

ينظر إلى العنف الأسري من ثلاثة مستويات نظرية عامة في التحليل:

أ. المستوى الفردي (أو النموذج النفسي)

ب. المستوى النفسي الاجتماعي

ج. المستوى الاجتماعي الثقافي

أ. النموذج النفسي (المستوى الفردي): يركز على خصائص الشخصية كمحدد للعنف أو الإيذاء، ونجد أن هناك بعض الأبحاث تركز على خصائص الشخصية الفردية للضحية، ويشمل النموذج النفسي اتجاهات نظرية ترتبط بين اضطرابات الشخصية والخصائص المرضية، المرض العقلي، الإدمان، نتائج الإيذاء.

ب. المستوى النفسي والاجتماعي: يفترض أن العنف والإيذاء من الممكن فهمهم من خلال فحص عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر على الأسرة مثل بناء الأسرة وتنظيمها والتفاعلات اليومية بين الأعضاء، والتي قد تكون مؤشراً لحدوث العنف، كما يركز على الاتجاهات النظرية التي تختبر بناء الأسرة والضغط، وانتقال العنف من جيل إلى جيل بالإضافة إلى نماذج تفاعل الأسرة كعوامل تفاهم في حدوث العنف الأسري (فهيم، 2012).

ج. المستوى الاجتماعي الثقافي: يمدنا بمستوى كبير من التحليل، فالعنف يحدد في ضوء متغيرات المجتمع مثل: عدم المساواة، والفردية، والمعايير الثقافية، والاتجاهات السائدة حول العنف، والعلاقات الأسرية.

هناك ثلاث نماذج تستخدم لشرح الإيذاء الزوجي:

أ/ نموذج العنف الشخصي:

ويحدث العنف عندما يفتقر الكبار المهارة في الإستجابة للضغوط والصراعات، والافتقار إلى المهارات الشخصية، بالإضافة إلى وجود المشكلات الاجتماعية والمظاهر الجانبية للشخصية، كل هذه العوامل تقود إلى حدوث العنف الأسري.

ب/ نموذج العنف الأسري:

يركز على تأثير المعايير والقيم الموجودة في الأسرة، حيث أن العنف يحدث نتيجة الصراعات التي تتم بين أعضاء الأسرة، ويظهر العنف أيضاً عندما يكون لدى أعضاء الأسرة خبرة عنه في

الطفولة أو يعيشون تحت ظروف الفقر، ومن ثم فإن الأطفال الذين يتم إيدائهم يصبحون في المستقبل آباء يؤذون أولادهم.

ج/ نموذج سياسة النوع:

يرى أن العنف داخل الأسرة يرجع إلى واحد من الأمثلة العديدة لسيطرة المرأة أحياناً في المجتمع، فعندما يحظى الرجل بالنجاح والمال والمكانة، فذلك يعتبر تهديداً للمرأة - من وجهة نظرها - ويكون رد فعلها هو العنف وأحياناً تستمر المرأة في الزواج رغم وجود علاقات سيئة مؤذية بينها وبين زوجها، وذلك بسبب خوفها من أن تكون بمفردها بالإضافة إلى غياب الموارد الأساسية (الكافية)، وذلك يجعل فكرة الهروب من الزواج لديها غير مستحبة، وهذا النموذج يقود إلى الاعتراف بأن عدم وجود مأوى للمرأة، وعدم إعتادها اقتصادياً على نفسها يجعلها تنافس الرجل على السلطة والمكانة (فهيمى، 2012).

2-3-9 أسباب العنف الأسري:

من الممكن أن ننظر إلى أسباب العنف الأسري من خلال مستويات العنف (فهيمى، 2012):

أ- العنف الأسري بين الزوجين:

1) عدم التكافؤ الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى خلق صراعات ومن ثم يقود إلى العنف داخل الأسرة.

2) اختلاف معايير وثقافة كل من الزوجين يساعد على خلق العنف.

3) الاختلاط الأسري دون ضوابط شرعية يؤدي إلى الانحراف الأخلاقي لبعض الزوجات

مما يسهل العنف الأسري.

4) يزداد العنف الأسري في ظروف هجرة الأزواج أو الزوجات للعمل بالخارج.

5) يحدث العنف الأسري ويزداد عند خروج الزوجين معاً للعمل فترات طويلة وترك الأبناء دون رعاية كافية ومناسبة.

6) إن وجود الفقر والضرر والأذى والصراع بين الزوجين يجعل الحياة صعبة على الشخص الفقير ويزيد من وجود العنف.

ب- العنف بين الآباء والأبناء :

1- تعلم الأبناء غير المقصود من خلال عقاب الآباء لهم يؤدي إلى توارثهم العنف في سلوكياتهم.

2- تربية التدليل أو الحرمان تؤدي إلى انتشار العنف الأسري.

3- يزداد العنف الأسري في ظروف عدم جدية الرقابة والتوجيه للأبناء.

4- سيادة الصراع حول المال والجنس وإهمال تربية الأبناء والتساهل في عقوق الوالدين وتفسخ الروابط الأسرية كلها متغيرات تساهم في زيادة العنف الأسري.

ج- العنف بين الأبناء :

1- إن مشكلة العنف الناتج عن التليفزيون قد يكون سبب - حفيقى لاضطرابات الأطفال،

فقد اقترح الرينشين El Rubinstein أن الأطفال المعرضين للعنف هم من يعانون من

اضطرابات سيكولوجية والتي قد تدمر إدراكهم للواقع بالإضافة إلى أن هؤلاء الأطفال

يكونوا غير قادرين على التخلص من المشاهد التليفزيونية وبذلك يتعاملون مع أصدقائهم

بخوف وعنف (فهمي، 2012).

2- إيمان بعض الأبناء وانخفاض مستوى الإنجاز لدى آخرين وشعور البعض بالاغتراب

وتوسط مستوى الوعي الأسري كلها تساهم في انتشار حالات العنف الأسري.

3- الجشع والطمع وضعف الإرادة والاستسلام لهوى الشيطان والنفس وأصدقاء السوء من

شأنه أن يساهم في زيادة العنف بين الأبناء في الأسرة.

4- وأيضاً قد يحدث العنف الأسري نتيجة لضياع المعايير الدينية في توزيع الميراث بين

الأبناء مما يجعلهم يعيشون في خلافات وخصومات وتعديات مستمرة.

5- يؤثر الاغتراب من خلال أشكال الانفعال وانعدام القدرة والسيطرة وضياع المغزى أو

سيادة الإحباط لدى الأبناء مما يدفعهم لممارسة العنف والعدوان (فهمي، 2012).

وهناك وجهة نظر أخرى ترصد أبرز هذه العوامل في الآتي:

أ/ العوامل الشخصية:

وهي العوامل المرتبطة بمكونات شخصية عضو الأسرة الذي يمارس العنف داخل نطاق أسرته

ومن أمثلة هذه العوامل (فهمي، 2012):

* ضعف الوازع الديني.

* عدم فهم الأديان السماوية.

* ضعف الذات والشخصية.

* عدم إدراك الواقع الاجتماعي بشكل صحيح.

* عدم الاستقرار والالتزان الانفعالي.

* ضعف الثقة بالنفس.

* الاعتزاز الزائد بالشخصية.

* الحساسية المفرطة تجاه كلام وسلوك الآخرين في الأسرة.

ب/ العوامل الأسرية:

وهي العوامل المرتبطة بالتكوين الأسري والتنشئة الاجتماعية والظروف الأسرية المحيطة، ويمكن

رصد أبرز العوامل الأسرية في التالي (فهمي، 2012):

1. المشكلات الأسرية.
2. كبر حجم الأسرة.
3. زيادة الأعباء الأسرية.
4. الصراع على السلطة بين الأبوين.
5. التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبوين.
6. التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبناء (مثل: القسوة الشديدة أو التدليل الزائد أو الرفض والإهمال لهم أو عدم محاسبتهم على السلوك الخاطئ).
7. ضعف التنشئة الدينية لدى الأبوين والأبناء.

ج/ العوامل المجتمعية:

وهي العوامل المرتبطة بالاجتماع وما لديه من ثقافة وما يولده من مشكلات وأساليب الضبط

الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي المتوفرة ومدى ممارستها، ويمكن رصد أبرز هذه العوامل

المجتمعية في الآتي (فهمي، 2012):

1. ضعف العادات والقيم والأعراف التي تحض على الرحمة واحترام الغير واحترام ملكيتهم واحترام حريتهم.
2. ضعف أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في المجتمع.
3. تعرض الأسرة لمشاهد العنف والجريمة بشكل مكثف ومتكرر ويومي من خلال وسائل عديدة في المجتمع سواء في الشارع أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية مثل:

التلفزيون والسينما وشبكة الإنترنت ... بما يقدمانه من أخبار ومسلسلات وأفلام ومعلومات، قد تؤدي إلى اعتياد الناس على سلوك العنف واعتقاد بعضهم خطأ بأنه طريق للشهرة أو احتلال مكانة بين الآخرين أو وسيلة لتحقيق الأهداف بأسرع الطرق وأنهم سوف يهربون من العقاب مثل أبطال الأفلام بل قد يستقر في ذهنهم أن العالم حافل بالعنف وأنه نمط لتسوية المشكلات في القرن الحادي والعشرين (المجذوب وآخرون، 2003).

6. صور ودرجات العنف الأسرى:

للغنف الأسرى صور ودرجات عديدة نذكر منها (السمري، 2001؛ عفيفي، 2011؛ فهمي، 2012):

التصنيف الأول:

1. العنف الموجه نحو الذات.
2. العنف الموجه نحو الزوج.
3. العنف الموجه نحو الزوجة.
4. العنف الموجه نحو الأبناء.
5. عنف الأبناء الموجه نحو الأب أو الأم أم الاثنين معاً.
6. العنف الموجه نحو البيئة المادية للأسرة.

التصنيف الثاني:

1. إيذاء النفس.
2. سب أعضاء الأسرة.
3. التهديد اللفظي.

4. التشابك بالأيدى.
5. التشاجر.
6. الضرب (ضرب الزوجات أو ضرب الأزواج أو ضرب الأبناء أو ضرب أي الأبوين أو كليهما).
7. إتلاف الأثاث المنزلي.
8. السرقة.
9. الحبس داخل المنزل.
10. التحرش الجنسي.
11. التهديد بالقتل.
12. الطرد.
13. الخلع.
14. الطلاق.
15. الحرق.
16. إحداث عاهة.
17. القتل.

التصنيف الثالث:

1. عنف مؤقت.
2. عنف متقطع.
3. عنف مستمر.

التصنيف الرابع:

1. عنف بدرجة بسيطة.

2. عنف بدرجة متوسطة.

3. عنف بدرجة كبيرة.

التصنيف الخامس:

1. عنف لم يخرج من نطاق الأسرة.

2. عنف خرج من نطاق الأسرة بحيث اطلع عليه الجيران او الأقارب ووصل الأمر إلى

الشرطة او النيابة أو المحاكم.

2-3-10 مبررات دراسة العنف الأسري

إن العنف داخل الأسر قديم قدم الوجود الإنساني ذاته، وقد اتسع مجال بحوث العنف الأسري في

الحقبة الراهنة بدرجة كبيرة وبصور متعددة، وهناك مجموعة من العوامل، أدت إلى تزايد اهتمام

الباحثين بتلك الظاهرة يمكن إيجازها فيما يلي (عبد الرحمن، 2003):

1/ الانتشار:

تشير نتائج البحوث - العربية - إلى انتشار العنف في الأسرة بأشكاله ومستوياته المتنوعة لدرجة

يقال معها أن الأسرة أصبحت من أكبر مؤسسات العنف في المجتمع. ويكشف الفحص الميداني

للنتائج الخاصة بمعدلات انتشار أنواع العنف المختلفة كما توضح الدراسات العلمية عن وجود

ترتيب تنازلي لمعدل شيوع كل منها، ففي صدر القائمة يقع العنف ضد الزوجات، وفي مؤخرتها

العنف ضد الوالدين، ويتوسطها العنف ضد الأخوة والأزواج.

ويمكن القول أن العنف ضد المرأة ليس قضية هامشية عندما نتحدث عن علاقتها بالتمية،

وبالرغم من صعوبة قياس هذه الظاهرة، إلا أنه عند إجراء مسح للتراث فسيتضح لنا أنها ترتكب

على نطاق واسع. والعنف ضد المرأة يعد نتيجة لاختلال التوازن بين الجنسين، وتحدث هذه الظاهرة على المستوى الشخصي في المنزل، والمجتمع، والدولة، وفي كل هذه المستويات فإن الرجل يلجأ للعنف لإجبار وإكراه المرأة، ويستخدمه أيضاً كوسيلة للعقاب أثناء حدوث خلافات بينهما. وتعد قضية العنف ضد المرأة من أبرز قضايا حقوق الإنسان، وذلك لقيام الرجل باستخدام العنف لمنع المرأة من اكتساب حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية (عبد الرحمن، 2003).

2/ الآثار السلبية للعنف الأسري:

أ/ الآثار الصحية:

إن العنف ضد المرأة يؤثر على صحة المرأة وصحة أطفالها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فالصحة عامل أساسي في الفقر المادي وبصوة أوسع في الفقر الإنساني. وقد أوضحت الدراسات السابقة أن العنف ضد المرأة يسبب المرض والعجز بين النساء في الأعمار التي تتراوح ما بين 15- 44 عاماً، وذلك بالمقارنة بالوفيات التي تحدث نتيجة لأمراض الملاريا، والسرطان، وحوادث المرور، والحرب. (عثمان، 2019).

بالإضافة إلى أن العنف ضد المرأة سبب مباشر لحدوث الأذى، واعتلال الصحة، والموت، ويؤثر العنف ضد المرأة على صحة المرأة بطرق غير مباشرة، فعلى سبيل المثال الحمل غير المرغوب فيه وما يحمله ذلك من مخاطر صحية تنشأ نتيجة لعملية الاغتصاب. ومن التأثيرات الأخرى انتقال الأمراض عن طريق الممارسات الجنسية مثل الالتهاب الكبدي الوبائي، ومرض الإيدز، وأن ممارسة الإيذاء على مدار السنين ضد المرأة يؤثر سلباً على المرأة ويسبب لها حدوث مشاكل صحية. وبالنسبة لبعض السيدات فإن عبء الإيذاء يكون كبير لدرجة لا تجعلهم يستطيعون

ممارسة حياتهم بصورة طبيعية. فالعنف الأسري ربما كان من الأسباب التي تؤدي إلى الاكتئاب والانتحار.

وليست التأثيرات الصحية للعنف ضد المرأة مقتصرة على المرأة فقط، بل هناك العديد من الشواهد من أجزاء متفرقة من العالم بأن العنف ضد المرأة يهدد أيضاً بقاء أطفالهم ، وبعبارة أخرى، فالعنف ضد المرأة عامل أساسي في وفيات الأطفال. فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة تميل نادو وآتر برادش أن المرأة التي تتعرض للضرب ربما تفقد الجنين نتيجة للإجهاد، أو ولادة جنين ميت أو ولادة طفل غير مكتمل النمو.

وبالإضافة إلى وفيات الأطفال، فإن الأطفال المعرضين للعنف الأسري أو الذين يتعرضون للإيذاء يعانون من مشاكل صحية وسلوكية، ويشمل ذلك نقص الوزن، وسوء التغذية، واضطرابات في النوم وصعوبات في المدرسة، ومثل هذه التأثيرات تؤثر على تحصيل الأطفال في مراحل تعليمهم المختلفة بما يؤثر سلباً على رأس المال البشري في المستقبل (عثمان، 2019).

ب/ الآثار الاقتصادية:

إن النتائج الصحية السلبية للعنف ضد المرأة - في حالات كثيرة - تقودنا إلى نتائج اقتصادية سيئة بالنسبة للمرأة والطفل، وهذا ما يظهر لنا انخفاض إنتاجية المرأة، ومن النتائج الاقتصادية السلبية بالنسبة للمرأة ذلك العنف الأسري - على سبيل المثال - الذي ربما يجبر المرأة على ترك المنزل، والذهاب إلى الأعمال رخيصة الأجر وذلك للعيش.

ومن ناحية أخرى فإن العنف الممارس ضد المرأة يمكن أن يمنع المرأة من العمل خارج المنزل، وهذا يمكن أن يأخذ شكل التحرش الجنسي بالمرأة في الأسواق والشوارع أو حتى في أماكن العمل، وطبقاً لمنظمة العمل الدولية" فإن كثيراً من السيدات اكتشفن أنه لا يوجد أمان للعمل في

مجال البيع في الأسواق، أو ممارسة أي نشاط اقتصادي خارج المنزل، خوفاً من ممارسة العنف ضدهم، فالعنف ضد المرأة يعزز من استبعادها وعزلها عن مجتمعها، وأبرز مثال على ذلك الدراسة التي أجريت في مدن بنجلاديش الحضرية وفيها تحصل المرأة على عمل في مطاحن الأرز خارج قريتها لمساعدة ومساندة أسرته بعد مرض زوجها وذلك خوفاً من تعرضها للعنف (عثمان، 2019).

وهناك أمثلة مشابهة نجدها في أماكن أخرى من العالم، ولقد قدر الباحثون في شيلي عام 1997 بأن معدل الفاقد في المال بالنسبة للمرأة التي لا تبحث عن العمل خوفاً من تعرضها للعنف الأسري يقدر بـ(1.2 بليون دولار أمريكي). ووجدوا أيضاً في سان تيجو بأن المرأة التي تعمل وتتعرض للعنف تحصل على مال أقل من السيدات اللاتي لا يتعرضن للإيذاء.

وفي أحوال أخرى فإن العنف ضد المرأة ربما يمنع المرأة من التحكم في حاجاتها الشخصية، ففي جنوب آسيا فإن المرأة تمنع من الاحتفاظ بحقوقها المادية الموروثة مثل الأرض، أو يتم إجبارها لتتنازل عنها للرجل خوفاً من تعرضها للتهديد من جانب أعضاء الأسرة من الذكور على سبيل المثال الأخوة أو الأزواج. وطبقاً لتقرير أوكسفام (في الهند) فإن هناك أمثلة عديدة على طرد السيدات من منازلهم بعد وفاة أزواجهن وقتلهن خوفاً من مطالبتهن لأرث أزواجهن وممتلكاتهن. وبالنظر إلى العنف ضد المرأة فستكون له نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية تتمثل في انتشار الأمية، وارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم، وفقدان المرأة لمكانتها الاجتماعي واحترامها لذاتها وبالتالي ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع.

وبالرغم من أنه يبدو من غير الأهمية حساب التكلفة الاقتصادية لمعاونة المرأة نتيجة للعنف الذي يمارس ضدها، بيد أن هذا يعد استراتيجية لها فائدة لما تقدمه من مساعدة لصناع السياسة ليكونوا أكثر إدراكاً لبيان تأثير العنف الأسري ومحاولة التصدي له.

فالتفكير حول العنف ضد المرأة في ضوء الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية يظهر لنا تأثيره على كل قطاعات المجتمع وليس على المرأة فقط، والتي تعد القضية الأولى لهذه الظاهرة، فالكثير من الدراسات التي أجريت لتقدير هذه التكاليف تساعدنا لتغيير رؤيتنا والتي كانت تؤكد أن هذه القضية ذات اهتمام خاص.

وهناك العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت لحساب التكلفة العامة للعنف الأسري في أمريكا، وكندا، ونيوزيلندا، وفي لندن قدرت التكلفة في عام 1996 ب(5 مليون و 130 ألف جنيه استرليني أي حوالي 8 مليون و 708 ألف دولار أمريكي (بلميهوب، 2010).

وركزت هذه الدراسة فقط على التكاليف المباشرة لشكل واحد فقط من العنف ضد المرأة، فالتكاليف العامة المباشرة تشمل نفقات مرتبطة مباشرة بالعنف مثل العلاج الطبي، والاستشارة النفسية وخدمات الشرطة، والعدالة الجنائية، وتوفير سكن للمرأة وأطفالها وهكذا.

وتظهر مثل هذه التكاليف في الدول التي توجد بها هذه الخدمات، وهناك تكاليف أخرى غير مباشرة اجتماعية واقتصادية نتيجة للعنف ضد المرأة ومنها: انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وانخفاض الدخل، وتغيب المرأة عن العمل، وانخفاض دخل المرأة يعني انخفاض في الانفاق، وانخفاض في الطلب على السلع الاقتصادية.

والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة من الصعب قياسها، وما يؤثره ذلك على التنمية البشرية نتيجة للعنف ضد المرأة، فالرجل الذي يؤذى المرأة يضعف من رأس المال البشري لدى الأمم التي تعتمد عليه، وبالتالي يعرض التنمية البشرية للخطر، ويمكن القول أنه عندما يعجز الأفراد عن إشباع احتياجاتهم فإن الدولة تنهار اجتماعيا واقتصاديا (بلميهوب، 2010).

ج/ الآثار الاجتماعية للعنف الأسري:

ويمكن أن نشير إلى تلك الآثار على النحو التالي:

(1) استمرار العنف من جيل إلى جيل:

هناك العديد من الشواهد التي تؤكد أن الأولاد الذين يمارسون العنف ضد امهاتهم ربما يكون هذا بمثابة بداية لاستخدام العنف وممارسة القوة على الآخرين سواء داخل المنزل أو خارجه، وبعبارة أخرى فإن العنف الأسري يصبح دائم ومرتبط بالعنف الاجتماعي، وبالنسبة للبنات اللاتي يتعرضن للعنف الأسري في مرحلة الطفولة، فإن هذا يعنى أنهم سوف يكونون أكثر قابلية. لتقبل العنف من والديهم، وبالتالي من أزواجهم عندما يكبرون، وفي الحالتيكلتا فإن الدائرة متصلة (جلبي، 2005).

(2) تقييد سلطة المرأة:

هناك عدد من الطرق التي توضح أن العنف ضد المرأة يقيد من سلطه المرأة ومكانتها ويعيق التقدم الاجتماعي وأيضاً حصول الفتاة على التعليم، وعلى سبيل المثال ففي السنوات الأخيرة كان من أهم دوافع التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحسين مستوى التغذية، ورفع مستوى الرعاية الصحية لكل أفراد الأسرة، والعمل على خفض معدل الخصوبة، ونقص معدلات الفقر. وفي بعض البلدان فإن العنف الذي يمارس ضد الفتيات قد يمنع هؤلاء من الذهاب إلى المدارس، ويعوق من أدائهم الجيد في الدراسة، وهذا ربما يرجع إلى خوف الوالدين عدو على أبنائهم الإناث أثناء ذهابهم إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال فإن هناك أجزاء من أثيوبيا تعد مشكلة خطف الفتيات أثناء ذهابهم إلى المدرسة من أكثر المشاكل الاجتماعية. وفي حالات أخرى فإن الفتيات يتعرضن للإيذاء وهم في مدارسهم، فعلى سبيل المثال فإن العنف الجنسي والتحرش الجنسي يمثل عائق لدى الفتيات في مدارس جنوب أفريقيا (كوردوفا ونيل جاكوبسون، 2000).

(3) مشاركة المرأة في التنمية:

أشار الكثير من الباحثين إلى أن العنف ضد المرأة يقيد من قدرة المرأة ومشاركتها في عملية التنمية، ويعوق المرأة على أن تأخذ أدوار قيادية في المجتمع. فعلى سبيل المثال فإنه أثناء اجتماع في أتربرادش في الهند يزعم النساء بأن العنف لا ينتهك حقوق الإنسان فحسب بل يحرم المرأة أيضاً من مشاركتها في عملية التنمية من خلال تأثير العنف على ثقة المرأة واحترامها لذاتها، وأشار التقرير الأخير إلى أن العنف في "أنجولا" يحرم المرأة من المشاركة في الأنشطة اليومية. فالقضايا العالمية مثل الفقر، ونقص الرعاية الصحية، لا يمكن مواجهتها بدون المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة، ونتيجة لكبر وتعاضم حجم مشكلة العنف ضد المرأة والنظر إليها على أنها بمثابة قضية من قضايا حقوق الإنسان وعلاقتها بالتنمية البشرية، فإن هناك العديد من الهيئات الدولية والقومية تعمل على مواجهة هذه المشكلة.

(4) سهولة ارتكاب العنف في الأسرة وصعوبة اكتشافه:

يشير المعنى الحالي لمفهوم "مسكن الأسرة" إلى أنه ملاذ يلجأ إليه الفرد ليشعر فيه بالسكينة والألفة، فالفرد يتعرض للشرب ويجبر على فعل أشياء لا يرغبها، بل قد يصل الأمر إلى حد تعرضه للقتل، وتكمن أهمية تلك النقطة في أن عضو الأسرة سهل المنال كضحية للجاني من داخل الأسرة، وثمة ما يطلق عليه القانونيين موانع أدبية تحول دون الإبلاغ عن الجريمة التي ارتكبت ضده، فضلاً عن أن طبيعة المكان تقلل من احتمال وجود من يدافع عنه، أو يثبت حقه إذا صعد الأمر للقضاء.

(5) إدراك الدلالات النفسية والاجتماعية:

للعنف دلالات متعددة على المستوى الشخصي والأسري والاجتماعي، يتسنى في حالة إدراكها فهم طبيعته بصورة أكثر جلاء، وتوقع حدوثه، والتهيؤ لمواجهته والحد منه أو تجنبه. وقد يعد

العنف مؤشراً لفشل الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية الموكلة إليها، وعلامة على جود بعض أوجه الخلل التي يجب الانتباه إليها لإصلاحها في بنية الأسرة وبناء القوة فيها، وطبيعة العلاقات داخلها. ومن ثم فإن الوقوف على الأسباب المؤدية لحدوثه من شأنه أن يضع أيدينا على عوامل الاستقرار الشخصي والمجتمعي، فضلا عن مساعدة صانعي القرارات على تبني السياسات الكفيلة بالتعامل معه بصورة فعالة (كوردوفا ونيل جاكوبسون، 2000).

(6) تنوع أشكال العنف وضرورة تعدد الأطر المفسرة له:

إن الأطراف المتورطة في العنف عديدة، ولكل منها دوافعه، فهناك العنف الموجه ضد الأزواج، الزوجات، والوالدين، الأبناء، الأخوة، ومع الاعتراف بوجود عناصر مشتركة تجمع بينهما، إلا أن هذه الأنواع من العنف ليست توائم متماثلة، لأن ثمة جوانب ينفرد بها كل نوع مما يحول دون تعميم تفسير أسباب حدوث أحدهما لكي نفسر بها نوعاً آخر، فلا يمكننا - مثلاً - فهم العنف ضد الوالدين في ضوء العوامل التي تفسر العنف الزوجي، لأن أسباب اندلاع كل منها مختلفة، فمتغيرات من قبيل بناء القوة والتوافق العاطفي والجنسي. والعزلة الاجتماعية، والتي تسهم بقدر وافر في تفسير العنف الزوجي، غير مقيد بدرجة كافية في تفسير العنف ضد الوالدين، نظراً لأن ذلك النوع من العنف قد يرتبط بمتغيرات تتصل بخصائص المرحلة السنية، المراهقة عادة والتي يجتازها الفرد، ومن ثم فإن الاستعانة بنظريات تفسير سلوك المراهق والجائح قد تكون أكثر نفعاً. وكذلك فإن أنواع العنف تتفاوت في دلالاته، فالعنف ضد الآباء - على سبيل المثال - يحمل دلالات مرضية على مستوى الفرد والمجتمع تختلف عن تلك التي يحملها عنف الآباء ضد الأبناء، والتي قد يلقى - في بعض الأحيان - مباركة اجتماعية وتدعمه المعايير الثقافية. وكذلك فإن بعض المتغيرات ذات العلاقات الجوهرية بالعنف ضد الأطفال لا ترتبط بالمتغيرات المتعلقة بالعنف بين الأخوة، وفيما يتصل بالعنف الزوجي ذاته، فإن العنف ضد الزوجات

والأزواج يعتبران ظاهرتين مختلفتين من عدة أوجه، كميّاً وكيفياً ودافعياً، فمن حيث النسبة فإن الأول أكثر انتشاراً، ومن حيث الشدة فإن الأول أكثر شدة أيضاً ويسبب أضراراً أكبر، وأما من حيث طبيعة الدوافع المؤدية إليه فإن الثاني يكون ذا طابع دفاعي عادة. من أجل ذلك فنحن في حاجة لتطوير نماذج نظرية من أجل فهم تلك الظاهرة (بلميهوب، 2010).

2-3-11 النظريات والاتجاهات المفسرة لسلوك العنف الأسري

(1) النظرية البيولوجية:

ويرى أصحاب هذه النظرية أن البشر مثل الحيوانات لديهم غريزة العدوان، فالإنسان كالحوان تسيطر عليه بعض الغرائز الفطرية تدفعه إلى أن يسلك بشكل معين حتى يشبعها ومن هذه الغرائز العدوان. فالعنف سلوك غريزي هدفه تصريف الطاقة العدوانية. فالفرد من وجهة نظرية (فرويد) مزود بطاقة هائلة توجه للهدم والدمار وإنه حالة كبتها فإنها تظهر في صورة عدوان خارجي حيث أن البشر لديهم رغبة للقتال كذلك التي تقودهم إلى الاستمتاع بالحق الأذى والضرر بل وقتل الآخرين.

ولكن هذه النظرية عقيمة في تفسير سلوك العنف الأسري لأن العنف سلوك مكتسب وليس غريزة فلا يولد إنسان عنيداً بل يتعلم العنف من حوله (فهيمي، 2012).

(2) نظرية الإحباط والعدوان:

وتعتبر هذه النظرية من التطريات الشائعة في تفسير العنف الأسري ويركز أصحاب هذه النظرية على افتراض مؤداه: "أن العدوان ينتج دائماً عن الإحباط، كما أن الإحباط يؤدي إلى تدهور بعض أشكال العدوان ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الإحباط الذي يؤدي إلى العنف يعد نتيجة مباشرة لعدم العدالة وعدم المساواة والفقير، ونقص الفرص المتاحة داخل المجتمع ومن ناحية أخرى يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف سلاح قوي في الحرب بين الجنسين، فالعنف الأسري

يعد دائماً أحد الوسائل الأساسية لغرض سيطرة الرجل على المرأة داخل الأسرة، فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالضعف في التحكم في عمله أو في التعامل مع زملائه أو أية عناصر أخرى في البيئة الخارجية، فإنه عندما يعود للمنزل يمارس القوة على أفراد أسرته إذ أنه يحاول تحويل الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته.

كما يذهب أنصار تلك النظرية إلى أن عدم المساواة في المعاملة بين الأبناء داخل الأسرة الواحدة، وشعور الطفل بالظلم والاضطهاد والقوة في معاملته يزيد من ميل الطفل إلى أن يسلك سلوكاً عنيفاً.

ويرى بعض الباحثين في ضوء هذه النظرية أن العنف الأسري هو استجابة لضغوط بنائية وإحباطات تنتج عن الحرمان لكن الإحباط الناتج عن الحرمان المادي أشد قسوة، لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي للزوجة من جانب الزوج الذي يفقد الموارد المادية التي تحقق مسؤولياته تجاه أفراد أسرته، فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة أعباء الأسرة وسد احتياجاتها بسبب انخفاض مستوى تعليمه ومكانته المهنية ودخله، أو لأنه ذو مكانة اجتماعية منخفضة عن زوجته فإن الضغوط والإحباطات قد تدفعه إلى استخدام العنف مع أفراد أسرته وخاصة مع وجود معايير تسمح بأن تكون الزوجة هدفاً مشروعاً يصب عليها غضبه وينفس عن إحباطاته.

ويقول (Zastrow، 1997) المذكور في فهمي (2012) إن المشكلة الكبرى في هذه النظرية هي أنها توضح لماذا يؤدي الإحباط إلى العنف ضد بعض الناس وفي بعض المواقف، إلا أنها تعجز عن توضيح لماذا لا يؤدي الإحباط إلى العنف ضد البعض الآخر من الناس وفي مواقف أخرى؟ هذا بالإضافة إلى أن الكثير من مظاهر العنف لا ترتبط بالإحباط، فالقاتل المحترف مثلاً لا يكون في حالة إحباط عندما يرتكب جريمته (فهمي، 2012).

(3) نظرية الضغط أوالمشقة:

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه: "أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في بعض العمليات النفسية التي قد تدفع الشخص إلى السلوك العدواني وتؤكد النظرية وجود نوعين من الضغوط:

النوع الأول: ويتمثل في دورة أحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العدواني.

أما النوع الثاني: فهو يتم بالضغوط البيئية المتمثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث والطقس، والضغوط الأخرى كاختراق الحدود الفردية والاعتداء على الحيز المكاني، والشخصية، والازدحام السكاني حيث تؤدي هذه المؤثرات البيئية إلى زيادة العدوان والعنف من خلال ما تحدثه من آثار نفسية أو سلوكية ويتوقف ذلك على عدة مؤثرات حددها S. Maller فيما يلي:

(أ) مستوى استثارة الشخص الواقع تحت تأثير الضغوط البيئية قد تعجل باحتمال ظهور العدوان لديه.

(ب) حالة التشبع بالمثيرات التي تؤدي إلى عجز الشخص عن تحليل المعلومات الواردة إليه من الخارج والتكيف معها.

(ج) الإحباط الناتج عن هذه الضغوط وعدم القدرة على ضبط السلوك قد يدفع إلى العدوان.

(د) مدى شعور الفرد بعدم الارتياح والقلق قد يدفع إلى العدوان.

(هـ) إن اجتماع المؤثرات السابقة قد يؤدي إلى عدوان بدرجة أكثر شدة.

(4) نظرية الاتجاه البنائي الوظيفي:

ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره يمثل كلاً مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة لخدمة أهداف الكل، فالمجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم

في تحقيق تكامله، إلا أن هذا التكامل لا يتم بصورة مثالية، فمن المتوقع حدوث بعض الانحرافات ني التي تحول دون أداء وظائفه على النحو الكامل.

وينظر الاتجاه الوظيفي للعنف على أساس أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، وإما أن يكون نتاجاً للامعيارية وفقدان التوجه والضبط الاجتماعي الصحيح.

ومن رواد هذا الاتجاه (تالكون بارمونز وروبرت ميرتون) حيث وضع روبرت ميرتون مدى ارتباط العنف بعدم تحقيق الأهداف الثقافية من خلال الوسائل التي يقرها المجتمع.

كما أن وحدة التحليل التي يهتم بها هذا الاتجاه في حالة العنف الأسري فهي الوحدات الصغرى (Micro Analysis) كالأسرة الفردية والانساق الاجتماعية الصغيرة نسبياً، كما يركز على العنف المتبادل بين الزوجين وبينهما وبين الأبناء أو بين الأبناء البالغين وكبار السن.

فالعنف يعتبر نتاجاً لظروف اجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل وحالات البطالة وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

كما يرى هذا الاتجاه أن تقليص حدة العنف يكمن في زيادة التكامل الاجتماعي من خلال زيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء.

(5) نظرية الضبط الاجتماعي:

تعد هذه النظرية من النظريات السوسولوجية التي انبثقت عن الاتجاه الوظيفي في تفسير سلوك العنف، وتتنظر هذه النظرية إلى العنف على اعتبار أنه استجابة للبناء الاجتماعي، ويرى أنصار هذه النظرية أنه للحد من العنف الأسري يجب زيادة التكامل الاجتماعي Social Integration

حيث تتقلص حدة العنف لزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النغمية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء.

وترى هذه النظرية أن سلوك العنف الأسري لا يعنى مجرد تسمية بشخص اعتدى على آخر، سواء كان المجني عليه أخاه او زوجته أو أباه أو ابنه بل أن الأمر يتوقف على الخبرات الاجتماعية والنفسية التي مر بها هذا الشخص، فالفرد الذي يخرج عن القاعدة الاجتماعية (بممارسة العنف) قد يقبض عليه (فهمي، 2012).

وحدد (ناي Nye) أحد أنصار نظرية الهبط الاجتماعي ثلاثة أنماط من الضبط يمكنها ضبط سلوك العنف الأسري، هي:

1. الضبط المباشر.

2. الضبط غير المباشر.

3. الضبط الذاتي.

ويشير الضبط المباشر إلى أن الضوابط التي توضع أمام الفرد: مثل القوانين الرسمية التي تحرم أنواعاً معينة من السلوك العنيف في صور العقاب كما في حالة العقاب على الضرب والجرح والقتل، والسرقه بالإكراه، والاعتصاب وهتك العرض، والحريق العمد وغيرها.

أما الضبط غير مباشر فيركز أساساً على الارتباط العاطفي بالوالدين.

أما الضبط الذاتي فيشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد والذي يعمل على توجيه سلوكه فعندما تندمج القواعد الأخلاقية والقوانين في نفس الفرد تصبح جزءاً منه وبذلك يطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعي، ولكن لأن القانون هو الشيء الصحيح الذي يجب أن يتمسك به (فهمي، 2012).

(6) نظرية الثقافة الفرعية:

يذهب انصار هذه النظرية إلى أن العنف يختلف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وهذه الثقافة الفرعية لها اتجاهات إيجابية نحو العنف، حيث لا ينظر أعضائها إلى العنف باعتباره تصرف غير أخلاقي بل ولا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم، كما يفضل الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية أسلوب الخشونة في المعاملة، كما يشجعون السلوك العدواني بين الذكور.

وتنتقل الثقافة الفرعية من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية، وفي هذه الثقافة الفرعية تتضح في مرحلة الطفولة وخلال مرحلة البلوغ. كما يرى أن العنف يعد سلوكاً متعلماً ومقبولاً اجتماعياً في إطار الثقافة الفرعية للعنف، حيث لا ينظر إلى استخدام العنف على أنه سلوك غير مشروع وبالتالي لا يشعر مستخدمو العنف بالذنب تجاه عدوانهم، فقد يصبح العنف جزءاً من أسلوب حياتهم ووصلة لحل مشكلاتهم الاجتماعية ويطلق مصطلح Machisma على الشخص الذي يستجيب بعنف وعدوانية نحو أية نظرة أو هفوة بسيطة يعتبرها إهانة له، فيتعدى على الآخرين، وقد يضرب الأزواج زوجاتهم أو يقتلونهن لأقل هفوة تحدث في وقت غير مناسب. فمثلاً شعور الزوج بالمهانة بسبب ضحكة من زوجته قد تجعله يضربها أو يقتلها.

وإذا كانت الثقافة الفرعية للعنف تعد ثقافة منحرفة من وجهة نظر المجتمع، إلا أن هذه الثقافة ليست كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها، فهم ينظرون إلى أفعالهم بأنها عادية، وأنها تتفق والقواعد العمول بها داخل ثقافتهم الفرعية، ولذا فنحن هنا أمام ثقافتين متعارضتين تنتظر كل منهما للأخرى على أنها ثقافة منحرفة الأمر الذي يؤكد أهمية النظر إلى الثقافة الفرعية للعنف من الخارج ومن الداخل فهي من الخارج تضيف مظلة الطبقة الوسطى التي ترفض ظهور السلوكيات المنحرفة بين أعضائها، ولا تعبر عن نفعها بشكل صريح وغالباً ما تتخرط في حياتها

مع إضفاء قيمة عالية على الحياة الإنسانية، ولا تعاقب أطفالها على نحو عنيف وذلك على عكس الطبقة الدنيا التي يفترض أن تسود فيها الثقافة الفرعية للعنف، فاستخدام العنف في هذه الطبقة يعتبر شيئاً مفضلاً ومثوباً كما أن الابتعاد عن العنف يعتبر سلوكاً مستهجناً. أما من الداخل فإن الثقافة الفرعية للعنف لا تنشأ من فراغ، بل من الظروف التي تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة، وهي ظروف تخلق وسطاً مهيباً لنشأة هذه الثقافة ومن هذه الظروف التفكك الأسري، وغياب الأب، وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب الأمر الذي يؤدي إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة (فهيمي، 2012).

(7) نظرية مصادر القوة:

تفترض هذه النظرية أن كافة النظم الاجتماعية (بما فيها الأسرة) تعتمد إلى حد ما على القوة أو التهديد بالقوة، وكلما ازداد تحكم الشخص في موارده سواء كانت اجتماعية أو شخصية أو اقتصادية كلما ازدادت قوته، ويرى وليم جودز (Willem Goods) أنه كلما ازدادت مزاود الشخص كلما قل استخدامه للقوة بشكل صريح، لذلك فإن الزوج الذي يريد أن يكون الشخص المهيمن في الأسرة ولكنه غير متعلم جيداً أو يشغل وظيفة متواضعة وذو دخل قليل ويفتقر إلى المهارات الشخصية، قد يلجأ إلى استخدام العنف للحفاظ على هيمنته داخل الأسرة فالعنف يعد المصدر النهائي بمعنى أنه يستخدم العنف عندما يدرك الفرد أن مصادره الأخرى غير كافية، أو أنها فشلت في الحصول على الاستجابة المرغوبة، وبذلك يمكن النظر إلى العنف على أنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على الزوجات.

(8) الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminism الطبيعة البيولوجية:

يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي على أن النساء أول جاعة مضطهدة ومقهوره، وأن هذا القهر منتشر في كل المجتمعات، والتخلص من هذا القهر لا يتم إلا من خلال التغييرات

الاجتماعية مثل إلغاء المجتمع الطبقي، وتذهب كاترين ماك كينوت Mackinnon إلى أنه في المجتمعات الغربية يعد تحكم الرجل في السلوك الجنسي للمرأة، وسيطرته عليه هو جوهر سيطرة الذكور وتحكمهم. ويركز الاتجاه النسوي الراديكالي على العنف ضد المرأة، وعلى مقولة الحتمية البيولوجية ضد مناقشة الجريمة، وتذهب سوزان برون ميلر Brownmiller عند حديثها عن الاغتصاب إلى أنه بحكم الواقع التشريحي لبنية الأعضاء التناسلية، فإن الذكر هو المفترس، وأن الأنثى هي الفريسة. وتذهب برون بلر إلى أن عدم المساواة القائمة على أساس النوع يعد نتيجة للبنية التشريحية والبيولوجية للرجال والنساء، فمن الناحية البيولوجية فإن الرجل مزود بأداة لإغتصاب المرأة، والنساء بحكم طبيعتهن غير قادرات على الانتقام من الرجل، وهكذا فإن هذه الحقائق البيولوجية هي سبب خضوع النساء وارتكاب الرجل للجريمة. وهكذا فإن عنف الذكر هو انعكاس لعالمية سيطرة الذكر، وثنائية مكانة المرأة. وباختصار ينظر أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي إلى البناء الأمامي للواقع الاجتماعي على أنه نظام شامل لسيطرة الرجل، وهذا النمط من السيطرة الذي شيده الرجال، ويسمح لهم بالتحكم في أجساد النساء وبذلك تسقط النساء في المصيدة ويصبحن إما مجبرات أو مرغبات على ممارسة الجنس تبعاً لرغبة الرجل (عطية، 2001).

(9) الاتجاه النسوي الاشتراكي Socialist Feminism الذكور والطبقة في المجتمعات الرأسمالية:

ينظر الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى كل من علاقات الطبقة والنوع على أنها علاقات متداخلة، وأن كلا منهما نتاج للآخر داخل المجتمع، ويعد كتاب ميسير شميدت Messerschmidt نموذجاً للاتجاه النسوي الاشتراكي في تفسير الجريمة، وتذهب إلى أن الولايات المتحدة مجتمع رأسمالي يقوم على نظام سلطة الأب، وصاغ التفاعل بين نظام سلطة الأب والرأسمالية أنماطاً من الجرائم

الخطيرة، حيث خلق التفاعل بينهما جماعة ضعيفة من النساء مسلوبة القوة، وطبقات عاملة ودنيا، وجماعة من الرجال الأقوياء والمديرين والطبقات الرأسمالية (عطية، 2001؛ فهمي، 2012).

مواجهة العنف الأسري:

العنف من المنظور الاجتماعي سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، بهدف استقلال أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقه ذات قوة غير متكافئة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أضرار معنوية ونفسية كبيرة ومؤثرة.

والعنف سلوك يصنف من الناحية النفسية انه سلوك قصر ، وأنه صورة من صور القصور الذهني حيال التصرف في موقف معين، أو قد يكون وسيلة من وسائل العقوبة والتأديب.

والعنف دليل على أن النفس غير مستقرة، فهو إنعكاس للقلق وعدم الصبر وعدم الإلتزان ايضاً، والعنف الأسرى هو عنف يمارس داخل الأسرة الواحدة ، وبين أفرادها، سواء كان من الوالدين تجاه أبنائهم، أو الزوج للزوجة أو العكس أو بين الأخوة أو الأخوات فى الأسرة الواحدة (فهمي، 2012).

الباب الثالث منهجية الدراسة

3-1 منطقة الدراسة:

للحصول على معلومات دقيقة حول المنطقة استعانت الباحثة بتقرير محلية سرف عمرة (2017) والذي أوضح ما يلي:

3-1-1 الموقع: تقع في الجزء الغربي لولاية شمال دارفور وتحدها من الشرق محلية ككبابية ومن الجنوب مدينة زالنجي ومن الغرب مدينة الجينية ومن الشمال الطينة. كما تربطها طرق رئيسية وهي طرق الجينية ككبابية الفاشر وزالنجي الطينة.

3-1-2 الطقس: طقس هذه المنطقة حار جاف صيفاً ودافئ ممطر شتاءً.

3-1-3 الرياح: الرياح في هذه المنطقة شمالية شرقية جافة في فصل الصيف وجنوبية غربية رطبة في فصل الشتاء مشبعة جوية الشيء الذي يسبب تكوين سحب رعدية مسببة الأمطار خاصة في شهر (مايو - يونيو - يوليو - أغسطس - نوفمبر) كما أن معظم الأمطار تهطل في شهر اغسطس.

3-1-4 السكان: يبلغ عدد السكان في هذه المنطقة حوالي 309 (ثلاثمائة وتسعة ألف نسمة) ذات قبائل متعددة أهمها (الفور - العرب - الزغاوة - القمر - التاما - بني حسين - جوامعة - هبانية - تنجر) بالإضافة إلى قبائل أخرى.

3-1-5 تضاريس المنطقة:

هذه المنطقة تقع في السافنا الفقيرة ومعظم أراضيها أراضي رملية تنمو فيها نباتات شوكية تنقض أوراقها في فصل الصيف وتخضر في فصل الخريف. كما توجد أودية طينية ذات تربة طينية وظمي متجدد الخصوبة بسبب فيضان أودية موسمية. هذه الأراضي صالحة لزراعة العديد من المحاصيل.

3-1-6 المحاصيل:

أولاً: المحاصيل المطرية

مثل: الدخن - الذرة - الفول السوداني - كركدي - سمسم - لوبيا - لوبيا عدسية - لوبيا حلو - بطيخ - تبش - بامية

ثانياً: المحاصيل المروية

مثل البصل - الفول المصري - بطاطس - بامبي - بطيخ - طماطم - بامية بالإضافة إلى الثوم والبصل.

3-1-7 الغابات: معظم غابات هذه المنطقة ذات اوراق موسمية مثل الكتر - الهشاب - اللالوب والنبق والسيال والهراز - بالإضافة إلى نباتات أخرى.

3-1-8 المنتجات الغابية: من اهم المنتجات الغابية: الخشب والصمغ العربي والقضيم بالإضافة إلى المنتجات الغابية الأخرى مثل النبق واللالوب.. الخ

3-1-9 المنتجات البستانية: تتميز هذه المنطقة بأودية موسمية وتكثر بهذه الأودية بساتين وجناين بها العديد من الأشجار المثمرة مثل المانجو والجوافة والليمون والقريب فروت والموز والرمان.

3-1-10 نشاط السكان: معظم سكان المنطقة يحترفون حرفة الزراعة المطرية والمروية والرعي والصناعة خاصة الصناعات اليدوية والتجارة وذلك لوقوع المنطقة في موقع متميز تربطها بذلك الطرق المذكورة آنفاً.

3-1-11 الأودية: من اهم الأودية في هذه المنطقة وادي باري التي تمر جنوب المدينة كما يعتبر الفاصل الجغرافي السياسي الذي يفصل ولاية شمال دارفور عن ولاية وسط دارفور بإضافة إلى الروافد الأخرى مثل وادي همبول ووادي دانكو شرق المدينة وادي كينق غرب المدينة.

3-1-12 صادرات المنطقة: من أهم صادرات المنطقة الماشة بأنواعها وذلك لوجود أكبر سوق

للماشية بالمنطقة، بالإضافة إلى المحاصيل الأخر كالبصل والثوم والفول المصري والبطاطس

والبامبي والعدسية.

3-2 منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر أحد أهم مناهج البحث العلمي وأكثرها

شيوعا في البحث العلمي.

3-3 مجتمع الدراسة:

يمثل المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث ان يعمم عليها النتائج ذات

العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة من الإناث في مدينة سرف عمرة

من عمر 15 وحتى 45 اللاتي ترددن على وحدة حماية الأسرة والطفل هذا من حيث

البعد الجغرافي أما حيث البعد الزمني قد تمت الدراسة الميدانية خلال الفترة من

2019/6/7-5/22م

3-4 عينة البحث:

تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية من مجتمع الدراسة وهي العينة التي يتم

اختيارها بطريقة يكون فيها لكل فرد في المجتمع فرصة متساوية لكي يتم اختياره في

العينة ، ويشترط فيها ان يكون جميع افراد المجتمع معروفين ومحددين ، كما يجب ان

يكون هناك تجانس بين افراد المجتمع أي ان الخصائص التي يتصف بها افراد

المجتمع غير متباينة. وشملت العينة 100 من الإناث تم اختيارهن بطريقة مقصودة

عشوائية بسيطة من خلال إطار العينة.

3-5 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، ولقد صممت بالاطلاع علي الادب التربوي المتعلق بتصميم الاستبانات. وتمت مراجعة الاستبانة بالحذف والإضافة بعد عرضها على لجنة من المحكمين ومن ثم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتأكد من مصداقيتها.

وقسمت الاستبانة الي قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن اسئلة عن المعلومات الأولية العامة والشخصية لأفراد مجتمع الدراسة حيث يحتوي هذا اسئلة حول النوع - العمر - المؤهل الأكاديمي طبيعة العمل. عمر المعنف ومستواه التعليمي.

القسم الثاني: يحتوي أربعة محاور حول أنواع العنف، المراحل السنية التي تم التعرض فيها للعنف، تكرار العنف، الأسباب والدوافع التي قادت للعنف الأسري، حدوث العنف والتصرف أثناء التعرض للعنف، تعرض أشخاص آخرين في الأسرة للعنف، التدابير اللازمة في حالة التعرض للعنف، أسباب عدم الإبلاغ عن العنف، تأثير العنف على حياة المعنفات، استقرار العنف على استقرار الأسرة.

تحكيم الاستبانة-

لقد تم عرض الاستبانة على خبراء متخصصين للتأكد من استيفائها للشروط والمعايير الأكاديمية والمهنية الملائمة لفحص انسجام الاسئلة مع نظام إدخال المعلومات وتم تعديلها حسب الملاحظات التي ابداهها المتخصصون وكذلك وضع صياغتها اللغوية وعلي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها

الآخر

تصميم استمارة الإستبانة :-

تم بشكل مبدئي وكان يحتوي على الاسئلة التي تدور حول محاور البحث للتأكد من تحقيقها للغرض الذي اعدت من اجله وقد راينا في الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الاجابة عليها.

اختبار الاستبانة :

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (20) من الإناث في منطقة الدراسة تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية خارج عينة الدراسة.

مجموعة النقاش:

قامت الباحثة بعمل مجموعتي نقاش مع مجموعتين صغيرتين من الرجال (ما بين 20-45 سنة في المنطقة وذلك لجمع معلومات نوعية عن مشكلة العنف ضد المرأة في منطقة الدراسة من خلال رأي مجتمع الرجال. تكونت إحداهما من 7 أفراد وتكونت الأخرى من 8 أفراد. قامت الباحثة بالتحدث بصورة ودية إلى المجموعتين في مناخ مريح بالنسبة للمبحوثات حتى يتحدثوا بحرية. قامت الباحثة بتحليل البيانات معنوياً بالنتائج في مناقشة وتفسير النتائج.

3-6 التحليل والأساليب الإحصائية

استخدم برنامج SPSS لاختبار فرضيات البحث والأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للخروج بنتائج توضح خصائص وملامح مجتمع الدراسة وتوزيعه، ومن هذه الأساليب:

الوسط الحسابي:

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات الاستبانة. حيث تم إعطاء الوزن 5 لخيار موافق بشدة، والوزن 4 لموافق، والوزن 3 محايد، والوزن 2 لا أوافق، والوزن 1 لا

أوافق والوزن 0 لا أوافق على الإطلاق.

استخدام اختبار مربع كاي:

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة وذلك لتحديد العلاقة بين

متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ≥ 0.5 .

3-7 المشاكل التي واجهت الباحثة أثناء الدراسة

واجهت الباحثة بعض المشاكل وكان أهمها:

- عدم تجاوب بعض النساء عند اختيارهن لعينة الدراسة في بداية الأمر
- التكاليف المادية العالية للتنقل بين منطقة الدراسة في شمال دارفور محلية سرف عمرة ومقر الجامعة في ولاية الخرطوم

الباب الرابع تحليل النتائج والمناقشة والتفسير

تمهيد:

في هذا الفصل، تقوم الباحثة بعرض نتائج تحليل البيانات الكمية (الاستبيان) في شكل جداول تكرر ونسب مئوية. كذلك تستعرض نتائج اختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة. ومن ثم تقوم بمناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء الدراسات السابقة ومستعينة بما حصلت عليه من معلومات من خلال مجموعات النقاش.

1-4 الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للمعنفه

جدول رقم (1-1-4) توزيع المبحوثات حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
8.0	8	من 15-20 سنة
18.0	18	21-25 سنة
21.0	21	26-30 سنة
31.0	31	31-35 سنة
22.0	22	أكثر من 35 سنة
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

يوضح الجدول اعلاه أن معظم المبحوثات (78%) قد بلغت اعمارهن ما بين 15-35 سنة. وتبين هذه النتائج ان معظم المعنفات هن في سن الشباب وقد يعزى ذلك لأن الأسباب الاجتماعية والثقافية هي الباعث الأساسي للعنف ضد المرأة في مجتمع الدراسة حيث تعتبر المرأة رمزاً لشرف الأسرة وتكون كل تصرفاتها وأفعالها مقيدة ومراقبة في تلك السن المبكرة كما تقع على عاتقها العديد من المسؤوليات والواجبات التي تجعلها عرضة للمساءلة والمحاسبة من قبل الأسرة خاصة بعد الزواج.

جدول رقم (4-1-2) توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
40.0	40	متزوجة
28.0	28	مطلقة
20.0	20	مهجورة
12.0	12	عازبة
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

كما كانت معظمهن (88%) من المتزوجات أو من سبق لهن الزواج (28% مطلقات، 20% مهجورات). حيث أن معظم الأسر في منطقة الدراسة تقوم بتزويج الفتيات في أعمار صغيرة لأسباب اقتصادية، وذلك بالتخلص من العبء المادي لرعاية الفتيات الصغيرات، وأخرى اجتماعية سبقت الإشارة إليها، حيث تعتبر المرأة رمزاً لشرف الأسرة وتكون كل تصرفاتها وأفعالها مقيدة ومراقبة خاصة في سن الشباب المبكر فيفضل رب الأسرة تزويج الفتاة صغيرة لتوفير الوضع الاجتماعي الأمثل فتكون تحت كفالة ورعاية الزوج. ويمكن الإشارة هنا إلى ان الفتيات في عمر مبكر يفضلن الزواج للحصول على الاستقلالية والحصول على بيت تكون الفتاة هي السيدة فيه وتجد حريتها في التصرف. كما يلاحظ ارتفاع نسبة المطلقات والمهجورات مما يشير إلى ضعف الترابط الأسري للأسر المبحوثة، حيث تصطدم الفتاة بواقع جديد لم تكن مهينة له في هذه السن الصغيرة مع معارف حياتية محدودة.

جدول رقم (4-1-3) توزيع المبحوثات حسب عدد الأبناء

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
19.0	19	لا يوجد
32.0	32	1-3 أفراد
30.0	30	4-6 أفراد
13.0	13	6-8 أفراد
6.0	6	أكثر من 8 أفراد
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

من الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع عدد الأبناء حيث تراوح عدد أبناء المعنفات في هذه الدراسة ما بين فرد واحد إلى أكثر من 8 أفراد وكانت النسبة الأكبر (43%) لمن أنجب ما بين 4-8 أفراد. حيث يعتبر الأبناء رأسمال اقتصادي واجتماعي في المناطق الريفية على وجه الخصوص مما يحمل المرأة العديد من الأعباء في أعمال المنزل ورعاية الأبناء.

جدول رقم (4-1-4) توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
21.0	21	أمي
10.0	10	خلوة
30.0	30	أساس
25.0	25	ثانوي
12.0	12	جامعي
2.0	2	فوق الجامعي
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

وأبرزت نتائج الدراسة كذلك توسط المستوى التعليمي للمبحوثات حيث تلقت 55% منهن تعليماً متوسطاً (أساس/ثانوي). وتؤكد هذه النتائج صعوبة حصول المرأة في منطقة الدراسة على التعليم اللائق. مما انعكس على طبيعة عملها.

جدول رقم (4-1-5) توزيع المبحوثات حسب طبيعة العمل

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
11.0	11	طالبة
41.0	41	لا تعمل
18.0	18	موظفة
30.0	30	عمل خاص
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

بينت النتائج أن 48% من المبحوثات يعملن خارج المنزل خاصة في الأعمال الخاصة فقد كان معظمهن من العاملات في المهن الهامشية في سوق المدينة مثل بيع الخضروات والمحاصيل، وبيع الشاي والقهوة، كما كان بعضهن من العاملات في الزراعة المطرية في حيازات صغيرة للاكتفاء الذاتي. خاصة وأن معظم الأسر تكتفي بتعليم البنات حتى المرحلة الثانوية كحد أقصى حيث ترى تلك الأسر أنه لا توجد فائدة في حصول الفتاة على التعليم العالي ما دامت ستتزوج وتنتقل إلى بيت آخر ولن تعود بأي فائدة على أسرتها في هذه الحالة. إلا أن ظروف الحرب ونزوح الكثيرين إلى المدينة جعلت العديد من أرباب الأسر لا يجدون فرص عمل ملائمة، من وجهة نظرهم، فاكتفى بعضهم بعائد عمل النساء في مهن هامشية في السوق، ولجأ البعض إلى النزوح إلى المدن الكبرى أو السفر إلى الخارج.

2-4 العنف الأسري

جدول رقم (1-2-4) توزيع المبحوثات حسب تكرار العنف

النسبة المئوية	التكرار	تكرار العنف
56.0	56	1-5مرات
32.0	32	6-10مرات في الشهر
12.0	12	أكثر من 10مرات في الشهر
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

تظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن ما يزيد على نصف المبحوثات (56%) قد ذكرن أنهن يتعرضن للعنف ما بين 1-5 مرات في الشهر، 32% ذكرن 6-10 مرات، بينما ذكر 12% أنهن يتعرضن للعنف أكثر من 10 مرات شهرياً. ويشير أحمد (2010) إلى أن معدل حدوث حالات العنف في السودان شبيه بما وجد في الدراسات الأخرى في العالم. إن تكرار حدوث حالات العنف على نفس المعتدى عليها يعود إلى وجودها على الدوام بالقرب من المعتدي.

جدول رقم (4-2-2) توزيع المبحوثات حسب المراحل السنية التي تم التعرض فيها للعنف

النسبة المئوية	التكرار	تكرار العنف
7.0	7	أقل من 18 سنة
45.0	45	18-25 سنة
35.0	35	26-33 سنة
11.0	11	34-41 سنة
2.0	2	أكبر من 41 سنة
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

يبين الجدول رقم 4-2-2 أن 45% من المبحوثات قد تعرضن للعنف في سن 18-25 عاماً، تلتها الفئة السنية 26-33 عاماً بنسبة 35%، 11% من المبحوثات في الفئة السنية 34-41 سنة، أما من هن في سن أقل من 18 سنة فقد بلغت نسبتهن 7% بينما بلغت نسبة من بلغت أعمارهن أكبر من 41 عاماً عند التعرض للعنف 2%. تبين هذه النتائج أن الإناث في عمر الشباب المبكر هن أكثر عرضة للعنف من غيرهن من الإناث، وربما يعزز ذلك أن الأسباب الاجتماعية والثقافية هي الباعث الأساسي للعنف ضد المرأة في مجتمع الدراسة حيث تعتبر المرأة رمزاً لشرف الأسرة وتكون كل تصرفاتها وأفعالها مقيدة ومراقبة من قبل الأفراد الذكور في الأسرة.

جدول رقم (4-2-3) توزيع المبحوثات حسب أشكال العنف الأسري

المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
4.60	355	92	9	2	2	التجاهل والإهمال
4.54	335	108	6	2	3	الخصام
4.53	320	116	15	0	2	الضغط والإكراه
4.47	350	72	9	14	2	الحرمان من النفقة
4.43	310	112	15	2	4	التهديد
4.17	240	136	27	10	4	السخرية
4.15	235	156	9	0	11	الإهانة
4.15	225	156	15	16	3	التحقير
4.03	275	96	9	10	13	الهجر
3.93	230	120	3	34	6	الشتم والسب
3.84	260	88	0	20	16	العنف الجسدي
3.52	195	96	6	40	15	منع مزاوله العمل أو التعليم
3.15	35	4	276	0	0	الزواج القسري
3.13	290	152	3	4	1	النقد المستمر
2.95	120	84	9	60	22	الحبس
2.77	140	40	0	70	27	الطرد من البيت
1.81	10	16	15	102	38	الحرمان من الميراث

المصدر: المسح الميداني، 2019م

من الجدول رقم 3-2-4 ومن خلال متوسط استجابات المبحوثات على عبارات قياس أشكال العنف الأسري يتضح لنا أنها تراوحت بين (1.81-4.60) درجة، حيث كان التجاهل والإهمال، الخصام، الضغط والإكراه، الحرمان من النفقة، التهديد هي الأشكال المنتشرة للعنف بدرجة عالية جداً حسب رأي المبحوثات. حيث بلغت قيمة متوسطات هذه الاستجابات (4.60، 4.54، 4.53، 4.47 و4.43) على التوالي.

يليهما وبدرجة كبيرة السخرية، الإهانة، التحقير، الهجر، الشتم، السب، العنف الجسدي، منع مزاوله العمل أو التعلم من وجهة نظر المبحوثات حيث بلغت قيمة متوسطات هذه العبارات

(4.17، 4.15، 4.15، 4.03، 3.93، 4.83 و 3.52) على التوالي. أما الزواج القسري، النقد المستمر، الحبس أو الطرد من المنزل فقد كانت بدرجة متوسطة حيث بلغت قيمة متوسطات الاستجابة على هذه العبارات (3.15، 3.13، 2.95، 2.77) على التوالي. أما الحرمان من الميراث فقد شكل درجة ضعيفة (1.81). وعليه يتضح لنا أن المرأة في منطقة الدراسة تتعرض لأشكال مختلفة من العنف. حيث تراوحت تلك الأشكال ما بين العنف النفسي (مثل السخرية، الإهانة، التحقير، الهجر، الشتم، السب، الخ) والعنف الجسدي، وكذلك الاقتصادي (مثل منع مزاوله العمل أو التعلم) والاجتماعي (كالزواج القسري). ويتفق ذلك مع ما أورده أحمد (2010) أنه بالمقارنة مع الدراسات الغربية، فإن استخدام العنف الشديد بواسطة السلاح الناري نادراً ما يستخدم في السودان. أن ممارسي العنف هنا يفضلون استخدام وسائل لا تسبب أذىً جسيماً. إن الاستخدام الواسع لوسائل الأذى المعنوي مثل الزجر والانتهاز يعود إلى أنها مقبولة ثقافياً في المجتمع السوداني بصفة عامة. حيث النمط النموذجي للعنف عندنا يكون مزيجاً من الانتهاز والتهديد والإيذاء.

جدول رقم (4-2-4) توزيع المبحوثات حسب الأسباب والدوافع التي قادت للعنف الأسري

الدرجة	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
كبيرة جداً	4.77	425	48	0.0	2	2	أسباب اجتماعية (أفكار وموروثات اجتماعية تؤيد العنف)
كبيرة	4.12	125	108	3	58	18	أسباب اقتصادية (عاطل عن العمل، الفقر، الديون، الضغوطات في مكان العمل)
كبيرة	3.73	185	140	6	32	10	أسباب متعلقة بمفاهيم خاطئة للدين (مفهوم العمل، الطاعة، مفهوم القوامة للرجل)
متوسطة	2.08	15	44	0.0	126	23	أسباب نفسية (مرض نفسي أو عقلي)
ضعيفة جداً	1.69	15	44	27	84	35	هل هذه الأسباب السابقة في اعتقادك هي أسباب لممارسة العنف ضد المرأة

المصدر: المسح الميداني، 2019م

من خلال متوسط استجابات المبحوثات الموضحة على الجدول رقم 4-2-4 حول الأسباب والدوافع التي قادت للعنف الأسري يتضح لنا أنها تراوحت بين (1.69-4.77) درجة، حيث كانت الأسباب الاجتماعية هي الأبرز بدرجة كبيرة جداً (4.77)، تلتها الأسباب الاقتصادية ثم المتعلقة بمفاهيم خاطئة للدين بدرجة كبيرة (4.12 و 3.73) على التوالي. أما الأسباب النفسية فقد كانت بدرجة متوسط حيث بلغ متوسط الاستجابة 2.08، وكانت استجابة المبحوثات حول ما إذا كانت الأسباب السابقة كافية لتبرير العنف ضد المرأة ضعيفة جداً (1.69). وتؤكد هذه النتائج ما سبقت إشارة إليه من أن الإناث في سن الشباب هن الأكثر عرضة للعنف نتيجة الأسباب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية حيث تعتبر المرأة في مستوى اجتماعي أقل من الرجل وتابعة له اقتصادياً وعليها طاعته والنزول على إرادته حتى في شئونها الخاصة كما عليها الحفاظ على سمعة وشرف الأسرة الذين يمثل سلوكها الشخصي رمزاً لهما ويتم استخدام العنف

لفرض كل ذلك. حيث تؤيد المجتمعات المحلية العنف ضد المرأة تحت ذريعة الحفاظ على بعض المظاهر الاجتماعية، او طاعة ولي الأمر (أبو أسعد ودردير، 2015).

جدول رقم (4-2-5) توزيع المبحوثات حسب الموجودين أثناء حدوث العنف

الدرجة	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	وضع حدوث العنف
كبيرة	3.43	295	136	3	6	3	لوحدها
كبيرة	3.07	95	140	9	40	23	امام أفراد العائلة
متوسطة	2.98	65	156	9	46	22	امام أطفال
ضعيفة	2.22	25	72	15	76	34	امام الغرباء

المصدر: المسح الميداني، 2019م

يبين الجدول أعلاه ومن خلال متوسط استجابات المبحوثات حول الموجودين أثناء حدوث العنف أنها تراوحت بين (2.22-3.43) درجة، حيث بينت حدوث العنف عندما يكون المعتدي والمعتدى عليها لواحدهما أو أمام أفراد العائلة بدرجة كبيرة (3.43، و3.07) على التوالي. وبلغ متوسط الاستجابة لعبارة أمام الأطفال درجة متوسطة (2.98) بينما كانت الاستجابة للعبارة أمام الغرباء ضعيفة (2.22). وتبين هذه النتائج أن ممارسة العنف تتم في معظم الأحيان دون وجود طرف ثالث ويتفق ذلك مع ما أورده أحمد (2010) لأن هذه الممارسات عادة داخل الجدران حيث لا سبيل لطلب نجدة من طرف ثالث، ولأن الضحايا لا يبدون أي مقاومة خوفاً من زيادة جرعة العنف. بينما قد تحدث أيضاً في وجود أفراد العائلة والأطفال مما يؤكد ما تم التطرق إليه من قبل من أن العنف ضد المرأة في مجتمع الدراسة هو امر غير مستهجن وقد يحدث في وجود الآخرين.

جدول رقم (4-2-6) كيفية التصرف أثناء التعرض للعنف

الدرجة	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
كبيرة جداً	4.20	100	60	6	82	22	الخروج من المنزل
كبيرة جداً	4.09	295	76	15	12	11	السكوت- البكاء
كبيرة	3.99	195	152	27	22	3	محاولة الحصول على مساعدة
متوسطة	3.23	160	112	6	54	11	تبادلين العنف بالعنف، الدفاع عن النفس
متوسطة	2.99	180	40	9	38	32	المبادرة بطلب الطلاق

المصدر: المسح الميداني، 2019م

يبين الجدول رقم 4-2-6 ومن خلال متوسط الإجابات حول كيفية التصرف أثناء العنف أنها تراوحت بين 4.20-2.99 درجة. وكانت الاسجابة بدرجة كبيرة جداً للخروج من المنزل والسكوت-البكاء (4.20 و 4.09) على التوالي. وكانت استجابة المبحوثات على العبارة محاولة الحصول على مساعدة كبيرة (3.99)، بينما كانت الاستجابة متوسطة لكل من العبارتين تبادلين العنف بالعنف/الدفاع عن النفس و المبادرة بطلب الطلاق (2.23 و 2.99) على التوالي. ويتفق ذلك مع ما سبق إيراده في نتائج هذه الدراسة وما ذكره احمد (2010) من أن هذه الممارسات عادة داخل الجدران حيث يكون الخروج من المنزل أو اللجوء للسكوت والبكاء هما الخياران الأولان وأن الضحايا لا يبدون أي مقاومة خوفاً من زيادة جرعة العنف.

جدول رقم (4-2-7) تعرض أشخاص آخرين في محيط الأسرة للعنف المشابه من قبل مرتكب

العنف نفسه

الإخوة	الأبناء	
20	30	دائماً
2	33	أحياناً
78	37	لا يتعرض للعنف

المصدر: المسح الميداني، 2019م

النتائج المبينة في الجدول أعلاه تبين ان الأبناء هم اكثر عرضة للعنف من الإخوة، فقد ذكرت 30% من المبحوثات أن الأبناء يتعرضون للعنف دائماً، مقابل 20% للإخوة. وتشير هذه النتائج إلى ان العنف لا يصيب فقط المرأة بل أيضاً الأطفال، حيث يتم ضربهم وتعنيفهم لأنفه الأسباب تحت ذريعة التربية وتقويم الأخطاء. وتشير الدراسات السابقة إلى أن الاهتمام بدراسة الإساءة إلى الطفل قد كان له الفضل في إلقاء الضوء على العنف الذي يقع على المرأة. كما تتعدد أشكال العنف الواقع لتشمل بخلاف الضرب والإيذاء الجسدي لكي يشمل أنواع أخرى من المعاملة بقسوة مثل الإهمال، وقد اتسعت أيضاً دراسات إيذاء الطفل والمرأة من عام 1970 إلى بداية 1980 لكي يشتمل على الأسباب والآثار والنتائج المترتبة على الإيذاء الجنسي (فهمي، 2012).

جدول رقم (4-2-8) توزيع المبحوثات حسب التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف

الدرجة	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
كبيرة	3.84	160	160	39	20	5	طلب الحماية من الأهل
ضعيفة	2.47	45	56	3	134	9	طلب الفحص وتقرير طبي
ضعيفة	2.16	50	16	9	120	23	اللجوء للقضاء
ضعيفة	1.69	10	4	6	108	41	طلب اللجوء لإحدى المراكز المتخصصة للعنف الأسري

المصدر: المسح الميداني، 2019م

تبين النتائج الموضحة في الجدول اعلاه التدابير المبعة في حالة التعرض للعنف، زقد ترواحت متوسطات اجبات المبحوثات بين 1.69-3.84 درجة. حيث بلغ متوسط استجابات المبحوثات على عبارة طلب الأهل درجة كبيرة (3.84)، بينما حصلت عبارات طلب الفحص وتقرير طبي، اللجوء للقضاء وطلب اللجوء لإحدى المراكز المتخصصة للعنف الأسري على استجابات ضعيفة (2.47، 2.16، و1.69) على التوالي.

وتشير هذه النتائج إلى الدور الكبير الذي يلعبه البعد الاجتماعي في ظاهرة العنف ضد المرأة حيث أن الأسباب الاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها هي الأبرز في التسبب في العنف كما تلجأ الضحية إلى المحيط الاجتماعي (الأهل) لطلب الحماية والحفاظ على السمعة بدلاً من اللجوء إلى المراكز المتخصصة للعنف الأسري أو الجهات القانونية حتى لا تكون عرضة للإقصاء حتى من أسرتها في حالة طلب الحماية القانونية،

جدول رقم (4-2-9) توزيع المبحوثات حسب التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف سبب

عدم اللجوء إلى آلية تدابير في حالة التعرض للعنف

الدرجة	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
كبيرة جداً	4.48	370	56	9	8	5	الحفاظ على السمعة
كبيرة	4.07	315	48	15	18	11	الخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم
كبيرة	3.67	160	240	24	0	0.0	رفض الأهل وعدم دعمهم
متوسطة	2.91	80	100	18	80	13	الخوف من مرتكب العنف
متوسطة	2.86	90	100	21	50	25	الخوف من الوحدة والطلاق
متوسطة	2.72	50	96	21	92	13	تقبل العنف كونه أمر طبيعي

المصدر: المسح الميداني، 2019م

تبين النتائج في الجدول رقم 4-2-9 أن متوسط درجات استجابة المبحوثات على العبارات حول التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف سبب عدم اللجوء إلى آلية تدابير في حالة التعرض للعنف تراوحت بين 2.72-4.48. وكانت أبرز الإجابات هي الحفاظ على السمعة حيث سجلت استجابة كبيرة جداً (4.48) تلتها عبارات الخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم، ورفض الأهل وعدم دعمهم بدرجة استجابة كبيرة (4.07 و 3.67) على التوالي. بينما كانت الاستجابة متوسطة للعبارات الخوف من مرتكب العنف، الخوف من الوحدة والطلاق وتقبل العنف كونه أمر طبيعي وبلغت 2.91، 2.86، و 2.72 على التوالي.

وتؤكد هذه النتائج ما سبقت الإشارة إليه من استهجان المجتمع المحلي في منطقة الدراسة تدخل السلطات القانونية او الحكومية في ما يعتبرونه شأن أسري خاص.

جدول رقم (4-2-10) توزيع المبحوثات حسب تأثير العنف على حياتهن:

الدرجة	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
كبيرة	3.86	225	112	6	36	7	أثر على حياتي الاجتماعية
كبيرة	3.62	185	120	6	40	11	أثر على سلوكي وسلوك الأبناء الأخلاقي
متوسطة	2.81	120	60	6	72	23	أثر على صحتي الجسدية والنفسية

المصدر: المسح الميداني، 2019م

الجدول أعلاه يوضح تأثير العنف على حياة المبحوثات، حيث بينت النتائج أن متوسط إجابات المبحوثات على أثر العنف على حياتهن الاجتماعية كان كبيراً (3.86) تلاه تأثير العنف على سلوكهن وسلوك أبنائهن بدرجة كبيرة أيضاً (3.62) بينما كانت الاستجابة على التأثير على الصحة الجسدية والنفسية متوسطة (2.81). وتبين هذه النتائج أن الأثر الاجتماعي هو الأبرز بين آثار العنف على النساء في هذه الدراسة، حيث يؤدي تكرار تعرض المرأة للعنف إلى الطلاق، الهجر، أو الانفصال. ويشمل ذلك ما ذكرته المبحوثات أنه أثر على سلوكهن وسلوك أبنائهن، حيث أصبح العنف سمة لحياة المعنفات وأبنائهن فيهرب بعض الأبناء إلى الشارع وحياة التشرد مما يؤثر على تعليمهم. بينما ذكرت بعضهن أنه قد أثر على الصحة الجسدية ويشمل ذلك الأذى المباشر الذي تتعرض له المعنفة من الكسور والرضوض والجروح التي قد تتعرض لها. كما أن بعضهن يعانين من الأمراض الجسدية مثل أمراض السكري والضغط الناتجة عن الأثر النفسي للعنف، وتعاني بعضهن من الأمراض النفسية وتم تحويلهن إلى مرافق الصحة النفسية بالفاشر والخرطوم.

جدول رقم (4-2-11) توزيع المبحوثات حسب أثر العنف الأسري السلبي على استقرار

الأسرة

التكرار	
145	لا أوافق بشدة
180	لأوافق
3	محايد
40	أوافق
5	أوافق بشدة
3.73	المتوسط
درجة كبيرة	الدرجة

المصدر: المسح الميداني، 2019م

يبين الجدول أعلاه أن الأثر السالب للعنف الأسري على استقرار الأسرة كان بمستوى كبير (3.73).

وتوضح هذه النتائج أن تأثير العنف على استقرار الأسرة هو أمر واضح. حيث بينت النتائج السابقة تأثير العنف من حالات الطلاق والهجر والانفصال، كما انه يؤدي إلى جعل العنف لغة للتعامل داخل الأسرة فيفتقد البيت الأمان والدفء فيهرب الأبناء إلى حياة التشرذم.

3-4 الخصائص الشخصية والاجتماعية لمرتكب العنف

جدول رقم (1-3-4) توزيع المبحوثات حسب صلة القرابة الشخصية لمرتكب العنف

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
81.0	81	زوج
12.0	12	أخ
6.0	6	أحد الأقارب
1.0	1	الزوج والأخ
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

فيما يتعلق بصلة القرابة بمرتكب العنف، فقد بين الجدول أعلاه أن مرتكب العنف لدى معظم المبحوثات (81%) هو الزوج. حيث يقوم الزوج بممارسة العنف ضد الزوجة بمبدأ المحاسبة على التصير وإجبارها على طاعته والقيام بخدمته. وتتفق هذه النتائج مع ما أورد أحمد (2010) والذي ذكر مرتكب العنف الموجه ضد المرأة يكون في الغالب بواسطة هو الزوج، خصوصاً في المصادر والدراسات الغربية. أما بالنسبة للسودان والشرق الاوسط، فيمكن أن يكون مصدر العنف أيضاً هو الأب أو الأم أو الأخ الأكبر (وربما الأصغر) وأحياناً الأقرباء من الدرجة الأولى من غير هؤلاء. وترى الباحثة أن العنف قد أصبح نمطاً لتسوية المشكلات والعلاقات الاجتماعية، وحيث أن المرأة تعتبر الحلقة الأضعف في دائرة العنف هذه، فإنها تتألم نصيباً وافرأ منه، أحياناً بغرض السيطرة وفرض الهيبة الذكورية فقط. كما أنه يتم تزويج الفتيات في أعمار صغيرة قبل أن يحصلن على المعرفة والوعي الكافيين للمشاركة في مؤسسة الزوجة والقيام بتربية الأطفال.

جدول رقم (4-3-2) توزيع المبحوثات حسب الفئات السنية لمرتكب العنف

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
3.0	3	من 15-25
17.0	17	26-35
43.0	43	36-45
27.0	27	45-55
10.0	10	أكبر من 55
2.0	2	أكثر من فئة عمرية
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

يبين الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من مرتكبي العنف في هذه الدراسة (43%) قد تراوحت اعمارهم ما بين 36-45 سنة. وبالرجوع إلى النتائج التي سبق عرضها في الجدول رقم 4-1 يتبين أن مرتكبي العنف هم بصورة عامة أكبر من المعنفات. ويتفق ذلك مع الإطار النظري الذي أشار إلى أن صراع القيم بين الأجيال، ومحاولة إثبات الذات الناتج عن ضعف في الامكانيات الأدبية والثقافية، هي من مسببات العنف الأسري الرئيسية حيث يحاول مرتكب العنف فرض مكانته في المجتمع عن طريق العنف (فهمي، 2012).

جدول رقم (4-3-2) توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي لمرتكب العنف

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
19.0	19	أمي
27.0	27	خلوة
15.0	15	أساس
23.0	23	ثانوي
16.0	16	جامعي
100	100	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

تبين النتائج حول المستوى التعليمي لمرتكبي العنف أن نسبة من حصلوا على تعليم متدن (خلوة-أمي) كانت النسبة الأكبر (46%)، فيما بلغت نسبة من تلقوا تعليماً متوسطاً (أساس-ثانوي) (38%)، بينما كانت نسبة من حصلوا على التعليم العالي (الجامعي) (16%). وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في الإطار النظري والتي بينت أن حالة القهر التي تتعرض لها المجتمعات، ونقص الوعي الثقافي بحقوق الإنسان، وانخفاض المستوى التعليمي هي من مسببات العنف الأسري الرئيسية (فهمي، 2012).

4-4 تحليل مربع كاي

جدول رقم (1-4-4) يوضح العلاقة بين تكرار العنف والخصائص الشخصية (العمر)

المجموع	تكرار العنف						العمر	
	أكثر من 10 مرات في الشهر		6-10 مرات في الشهر		1-5 مرات			
	%	ت	%	ت	%	ت		
100.0%	8	12.5%	1	12.5%	1	75.0%	6	من 15-20 سنة
100.0%	18	11.1%	2	33.3%	6	55.6%	10	21-25 سنة
100.0%	21	19.0%	4	28.6%	6	52.4%	11	26-30 سنة
100.0%	31	6.5%	2	29.0%	9	64.5%	20	31-35 سنة
100.0%	22	13.6%	3	45.5%	10	40.9%	9	أكثر من 35 سنة
100.0%	100	12.0%	12	32.0%	32	56.0%	56	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.652 sig: No

من الجدول رقم (1-4-4) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة معنوية ما بين متغير العمر وتكرار العنف.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين الخصائص الاجتماعية وتكرار العنف ضد المرأة.

جدول رقم (4-4-2) يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية

(الحالة الاجتماعية)

المجموع		تكرار العنف						الحالة الاجتماعية
		أكثر من 10 مرات في الشهر		6-10مرات في الشهر		1-5مرات		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100.0%	40	2.5%	1	30.0%	12	67.5%	27	متزوجة
100.0%	28	17.9%	5	28.6%	8	53.6%	15	مطلقة
100.0%	20	15.0%	3	30.0%	6	55.0%	11	مهجورة
100.0%	12	25.0%	3	50.0%	6	25.0%	3	عازبة
100.0%	100	12.0%	12	32.0%	32	56.0%	56	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.121 sig: No

من الجدول رقم (4-4-2) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين متغير الحالة الاجتماعية وتكرار العنف.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وتكرار العنف ضد المرأة.

جدول رقم (3-4-4) يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية

(المستوى التعليمي)

المجموع	أكثر من 10 مرات في الشهر		6-10 مرات في الشهر		1-5 مرات		المستوى التعليمي	
	ت	%	ت	%	ت	%		
100.0%	21	9.5%	2	33.3%	7	57.1%	12	أمي
100.0%	10	30.0%	3	30.0%	3	40.0%	4	خلوة
100.0%	30	6.7%	2	40.0%	12	53.3%	16	أساس
100.0%	25	16.0%	4	28.0%	7	56.0%	14	ثانوي
100.0%	12	8.3%	1	25.0%	3	66.7%	8	جامعي
100.0%	2	0.0%	0	0.0%	0	100.0%	2	فوق الجامعي
100.0%	100	12.0%	12	32.0%	32	56.0%	56	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.703 sig: No

من الجدول رقم (3-4-4) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة

معنوية ما بين متغير الحالة الاجتماعية وتكرار العنف.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين الخصائص الاجتماعية

والاقتصادية وتكرار العنف ضد المرأة.

جدول رقم (4-4-4) يوضح المقارنة بين تكرار العنف وعلاقتها بالخصائص الشخصية

الاقتصادية (طبيعة العمل)

المجموع		تكرار العنف						
		أكثر من 10 مرات في الشهر		6-10مرات في الشهر		1-5مرات		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100.0%	11	18.2%	2	18.2%	2	63.6%	7	طالبة
100.0%	41	17.1%	7	34.1%	14	48.8%	20	عاطلة
100.0%	18	11.1%	2	38.9%	7	50.0%	9	موظفة
100.0%	30	3.3%	1	30.0%	9	66.7%	20	عمل خاص
100.0%	100	12.0%	12	32.0%	32	56.0%	56	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.498 sig: No

من الجدول رقم (4-4-4) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين متغير الحالة الاجتماعية وتكرار العنف.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وتكرار العنف ضد المرأة.

وتبين هذه النتائج أن جميع الإناث في منطقة الدراسة معرضات للعنف بناء على نوعهن الاجتماعي فقط دون أن يغير واقع التعليم العالي أو الوضع الاقتصادي الأفضل من هذه الحقيقة. وتشير الدراسات السابقة إلى أن المرأة هي الأكثر تعرضاً للعنف في الأسرة، لأنها هي الأضعف حيث أن الأطر الثقافية الجامدة تتحيز ضدها، وتتيح للرجل تفوقاً ورفعاً في المكانة، وفي امتلاك القوة والسيطرة داخل الأسرة (فهيم، 2012).

جدول رقم (4-4-5) يوضح المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف الجسدي

المجموع		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لأوافق		لا أوافق بشدة		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100.0%	16	6.3%	1	6.3%	1	56.3%	9	31.3%	5	0.0%	0	لا أوافق بشدة
100.0%	10	0.0%	0	0.0%	0	40.0%	4	20.0%	2	40.0%	4	لا أوافق
100.0%	22	27.3%	6	9.1%	2	40.9%	9	9.1%	2	13.6%	3	أوافق
100.0%	52	5.8%	3	13.5%	7	38.5%	20	17.3%	9	25.0%	13	أوافق بشدة
100.0%	100	10.0%	10	10.0%	10	42.0%	42	18.0%	18	20.0%	20	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.050 sig: Yes

من الجدول رقم (4-4-5) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة عكسية ذات دلالة

معنوية ما بين متغير العنف الجسدي والاستقرار الأسري.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه توجد علاقة بين نوع العنف والاستقرار الأسري.

يقصد باستقرار الأسرة هنا نجاحها وسلامتها من الاضطراب وينبني ذلك إلى حد بعيد على

العلاقة الزوجية، مما يجعلها في منأى عن التعرض للتهديد بالفشل وما ينتج عنه من طلاق.

فالاستقرار يتضمن التمسك بالعلاقة الزوجية، لأن كلا الطرفين يشعر بالتوافق والرضا والسعادة.

أما العلاقة غير المستقرة فهي العلاقة التي يشعر فيها الطرفان بأنهما غير متوافقين وغير

راضين عن علاقتهما.

جدول رقم (4-4-6) يوضح المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف الاقتصادي

المجموع		يوجد استقرار أسري										العنف الاقتصادي
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لأوافق		لا أوافق بشدة		
100.0%	10	0.0%	0	0.0%	0	50.0%	5	40.0%	4	10.0%	1	لأوافق
100.0%	24	16.7%	4	8.3%	2	37.5%	9	20.8%	5	16.7%	4	محايد
100.0%	34	11.8%	4	11.8%	4	32.4%	11	17.6%	6	26.5%	9	أوافق
100.0%	68	11.8%	8	8.8%	6	36.8%	25	22.1%	15	20.6%	14	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.578

sig: No

من الجدول رقم (4-4-6) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة

معنوية ما بين متغير العنف الاقتصادي والاستقرار الأسري.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين نوع العنف والاستقرار

الأسري.

جدول رقم (4-4-7) يوضح المقارنة بين الاستقرار الأسري والعنف النفسي

المجموع		يوجد استقرار أسري										العنف النفسي
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لأوافق		لا أوافق بشدة		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100.0%	11	0.0%	0	9.1%	1	36.4%	4	45.5%	5	9.1%	1	محايد
100.0%	49	10.2%	5	8.2%	4	40.8%	20	20.4%	10	20.4%	10	أوافق
100.0%	8	37.5%	3	12.5%	1	12.5%	1	0.0%	0	37.5%	3	أوافق بشدة
100.0%	68	11.8%	8	8.8%	6	36.8%	25	22.1%	15	20.6%	14	المجموع

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.084

sig: No

من الجدول رقم (4-4-7) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة

معنوية ما بين متغير العنف النفسي والاستقرار الأسري.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين نوع العنف والاستقرار

الأسري.

جدول رقم (4-4-8) يوضح المقارنة بين تكرار العنف ودرجة القرابة لمرتكب العنف

درجة القرابة	1-5مرات		6-10مرات في الشهر		أكثر من 10 مرات في الشهر		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	
زوج	49	87.5%	23	71.9%	9	75.0%	81
أخ	5	8.9%	6	18.8%	1	8.3%	12
أحد الأقارب	2	3.6%	2	6.3%	2	16.7%	6
الزوج والأخ	0	0.0%	1	3.1%	0	0.0%	1
المجموع	56	100.0%	32	100.0%	12	100.0%	100

المصدر: المسح الميداني، 2019م

chi-square=.284

sig: No

من الجدول رقم (4-4-8) أوضحت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة

معنوية ما بين متغير تكرار العنف ودرجة القرابة لمرتكب العنف.

هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية التي تقول أنه لا توجد علاقة بين تكرار العنف ودرجة القرابة

لمرتكب العنف.

الباب الخامس النتائج والخلاصة والتوصيات

1-5 النتائج

توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها:

- 81% الزوج هو مرتكب العنف الأبرز تلاه الأخ.
- 43% من مرتكبي العنف ما بين 36-45 سنة
- 78% من المعنفات بلغت أعمارهن ما بين 15-35 سنة
- 55% المعنفات ذوات تعليم متوسط، و46% من مرتكبي العنف ذوي مستوى تعليمي

متدني

- ذكرت المبحوثات بدرجة كبيرة (4.77) أن الأفكار والموروثات الاجتماعية تؤيد العنف ضد المرأة هي العامل الأساسي وراء العنف الواقع عليها
- 45% من المعنفات بلغت أعمارهن ما بين 18-25 عاماً
- تلجأ النساء إلى الخروج من المنزل بدرجة كبيرة (4.20) لطلب الحماية خوفاً من فقد دعم الأهل والحفاظ على السمعة بدلاً من اللجوء إلى المراكز المتخصصة للعنف الأسري أو الجهات القانونية.
- ذكرت المبحوثات بدرجة كبيرة (3.86) ان للعنف تأثير سلبي واضح على حياة المعنفات و يمتد ليشمل الأبناء.
- أوردت المبحوثات بدرجات كبيرة أن العنف المعنوي هو أكثر أنواع العنف انتشاراً بينما تلاه المادي (الحرمان من النفقة) ثم العنف الجسدي

5-2 الخلاصة :

هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على واقع قضية العنف الاسري ضده المرأة في ولاية شمال دارفور محلية سرف عمرة. تم اختيار عينة عشوائية من 100 من الإناث في مدينة سرف عمرة من عمر 15 وحتى 45 عاماً من المترددات على وحدة حماية الأسرة والطفل خلال الفترة من 2019/6/7-5/22م. تم جمع المعلومات بواسطة الاستبيان وتم تحليله بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). أظهرت النتائج توسط المستوى التعليمي لضحايا العنف ومرتكبيه على حد سواء. النسبة الأكبر من المبحوثات ربات منزل. الزوج هو مرتكب العنف لدى معظم المبحوثات. تراوحت اعمار النسبة الأكبر من مرتكبي العنف ما بين 36-45 سنة. تراوحت أشكال العنف ما بين العنف الجسدي والاقتصادي والنفسي حيث كان أبرز تلك الأشكال هو العنف النفسي. تعرضت النسبة الأكبر للعنف في سن 18-25 عاماً، وتعرض الغالبية للعنف عدة مرات في الشهر. معظم المبحوثات ذكرن أن الأسباب الاجتماعية هي العامل الأساسي وراء العنف ضد المرأة. ذكرت معظمهن أنه لا يكون هناك أحد غير المعنف والمعنف عند وقوع العنف. معظم المبحوثات يقابلن العنف إما بالسكوت او البكاء ويلجئن للأسرة لتلقي الدعم والحماية. أثر العنف على حياة المبحوثات الاجتماعية وأدى العنف إلى عدم استقرار الأسرة. بينت نتائج اختبار مربع كاي عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين تكرار العنف ومتغيرات العمر، الحالة الاجتماعية وتكرار العنف، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ودرجة القرابة لمرتكب العنف. كما بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين الاستقرار الأسري ومتغيري العنف الاقتصادي والنفسي، بينما أظهرت وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين متغير العنف الجسدي والاستقرار الأسري.

2-5 التوصيات:

- على المنظمات النسوية والحقوقية نشر الوعي حول النتائج السالبة للعنف ضد المرأة على الأسرة والأبناء وعلى المرأة نفسها جسدياً ونفسياً من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الراديو، التلفزيون، الملصقات والبوسترات، المطبقات، الخ) وعمل الورش والندوات حول هذا الموضوع في منطقة الدراسة. ومن المهم إشراك الزعماء الاجتماعيين والقادة والعلماء الدينيين في هذا المجال لتأثيرهم الكبير على المجتمعات المحلية.
- على وزارة الضمان الاجتماعي، وزارة العدل، والمنظمات النسوية والحقوقية توعية النساء بحقوقهن والتدابير التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تكرار العنف الواقع عليهن وذلك بالتعاون مع الزعماء المحليين والجهات العدلية المحلية (شرطة حماية الأسرة والطفل).
- تقديم الدعم النفسي والطبي للنساء المعنفات في منطقة الدراسة من خلال مراكز متخصصة وزيارات منزلية.
- على الجهات العدلية (شرطة حماية الأسرة والطفل) القيام بالرقابة اللازمة فيما يخص العنف الأسري ووضع التشريعات الرادعة.
- على وزارتي التعليم الفيدرالية والولائية الاهتمام بحصول الإناث في منطقة الدراسة على التعليم اللائق من خلال ضمان مجانية التعليم وإلزاميته في مراحل التعليم العام، وتشجيع التعليم العالي للفتيات عن طريق إنشاء الكليات المتخصصة في مناطق قريبة وبتكاليف معقولة، وتقديم المنح للمتفوقات.
- على الجهات المختصة تشجيع البنوك والمؤسسات المتخصصة في التمويل الأصغر من خلال تسهيل الإجراءات ووضع السياسات الملائمة لتقديم الدعم المادي والفني للنساء لتمكين المرأة اقتصادياً، حيث أنها العائل الأساسي للكثير من الأسر في منطقة الدراسة.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية (ترتيب حسب الحروف الابجدية ا، ب، ت.. الخ)

المراجع

1. إبراهيم، منى علي (2012). رؤية جديدة في الإرشاد الأسري. الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر.
2. أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف ودردير، صالح عبد العزيز (2015). الاستشارات الأسرية. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. بلميهوب، كلثوم (2010) الاستقرار الزوجي - دراسة في سيكولوجية الزواج. المكتبة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. جليبي، علي عبد الرزاق (2005). المشكلات الاجتماعية، العنف والجريمة المنظمة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. الخولي، سناء (1986). الأسرة والحياة العائلية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. مصر.
6. دوباش ودوباش في: فهمي، محمد سيد (2015). العنف الأسري. الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
7. زاسترو (1997) في: فهمي، محمد سيد (2015). العنف الأسري. الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
8. السمري، عدلي (2001). العنف في الأسرة. دار المعرفة، الإسكندرية، مصر.
9. عبد الرحمان ، عيسوي (1995). سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
10. عبد الرحمن، علي إسماعيل (2003). العنف الأسري - الأسباب والعلاج. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.
11. عثمان، سعيد محمد (2019). العنف الأسري والبنیان الاجتماعي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
12. عفيفي، عبد الخالق (2011). بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

13. عويضة، كامل محمد محمد (1996). علم النفس الاجتماعي. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
14. الغرايبة، فيصل (2012). العمل الاجتماعي مع الأسرة والطفولة. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. فهمي، محمد سيد (2015). العنف الأسري. الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
16. كوردوفا ونيل جاكوبسون (2000). الكدر الزوجي. ترجمة هدى جعفر جسين. في: ديفيد ه بارول (محرر). مرجع اكلينيكي في الاضطرابات النفسية، ترجمة وإشراف ومراجعة صفوت فرج. القاهرة.
17. ناي Nye في: فهمي، محمد سيد (2015). العنف الأسري. الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
18. وليم جودز (Willem Goods) في: فهمي، محمد سيد (2015). العنف الأسري. الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.

البحوث الجامعية:

19. الشهري، أحمد (2006). الخصائص النفسية والاجتماعية والعضوية للأطفال المتعرضين للإيذاء، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
20. حجازي، غادة عودة (2007). فاعلية برنامج إرشادي لخفض الآثار النفسية للإساءة الواقعة على الطفل الفلسطيني. رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية.

المجلات العلمية:

1. أحمد، عوض محمد (2010). العنف الأسري في السودان: أنماطه وأسبابه. احترام، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد الثاني عشر.

2. الجوهر، إدريس (2005). المشكلات المترتبة على التفكك الأسري وتأثيرها على الاداء الاجتماعي للأسر، ودور خدمة الفرد في مواجهتها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد التاسع عشر.
3. حامد، صباح الحاج محمد و بن طالب، إبراهيم عبدالله زيد (2014). دور المرشد الطلابي في التعامل مع مشكلات العنف الأسري لطلاب المرحلة الثانوية بالرياض. عمادة البحث العلمي مجلة العلوم الانسانية، المجلد 15(3): 69-88.
4. عبد المنعم، توفيق (2003). العلاقة بين إساءة معاملة الطفل وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية. مجلة الطفولة العربية، الجمعية الكويتية للطفولة العربية، العدد ٢٥.
5. محمود، آمال (2003). مركزية الذات ودرجة الضبط الحالة المزاجية لدي الأطفال المساء معاملتهم. مجلة الطفولة العربية، العدد 25 الكويت.

ثانياً: الأوراق العلمية والتقارير:

6. سوزان برون ميلر Brownmiller في: عطية، السيد عبد الحميد (2001). العوامل المؤدية لجرائم المرأة. المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
7. عطية، السيد عبد الحميد (2001). العوامل المؤدية لجرائم المرأة. المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
8. ماك كينوت Mackinnon في: عطية، السيد عبد الحميد (2001). العوامل المؤدية لجرائم المرأة. المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
9. المجذوب، احمد وآخرون (2003). ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.
10. نارد - مركز التغذية والتنمية الريفية (2006). العنف الأسري ضد المرأة الأسباب و المعالجات. دراسة مقدمة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث نداء للمشاركة بورقات عمل حول (العنف ضد المرأة) السودان — الخرطوم.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Fick, Anton. (2000). The pastoral counseling of families in which child abuse occurs. A narrative family therapeutic perspective. Ph.D. Dissertation. University of Pretoria, South Africa.
2. Fredric, Ferdinand (2006). Intensive family based services program. Preventing and improving mechanism in children abused and neglected through PCTT, self-management skills, and intensive child play counseling, EdD, NoVa, Southwestern University.
3. Glenn, Lambie (2005). Child abuse and neglect: a practical guide for professional school counselors, Professional School Counseling, 8(3).

أولاً: الخصائص الشخصية للمعنف

1. العمر:
- من 15-20 سنة
- 21-25 سنة
- 26-30 سنة
- 31-35 سنة
- أكثر من 35 سنة
2. الحالة الاجتماعية: متروجة
- مطلقة
- مهجورة
- عازبة
3. عدد الأبناء:
- لا يوجد
- 1-3 أفراد
- 4-6 أفراد
- 6-8 أفراد
- أكثر من 8 أفراد
4. المستوى التعليمي: أمي
- خلوة
- أساس
- ثانوي
- جامعي
- فوق الجامعي
5. طبيعة العمل:
- طالبة
- لا تعمل
- موظفة
- عمل خاص

ثانياً: الخصائص الشخصية لمرتكب العنف

6. صلة القرابة: زوج
 أخ
 أحد الأقارب
 الزوج والأخ
 7. الفئات السنية: من 15-25
 26-35
 36-45
 45-55
 أكبر من 55
 أكثر من فئة عمرية
 8. المستوى التعليمي: أمي
 خلوة
 أساس
 ثانوي
 جامعي

ثالثاً: أسئلة حول العنف

9. ما هي أشكال العنف التي تعرضت لها:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
					العنف الجسدي
					الزواج القسري
					منع مزاولة العمل أو التعليم
					الحرمان من الميراث
					الحرمان من النفقة
					الإهانة
					التحقير
					الخصام
					الضغط والإكراه
					النقد المستمر
					الطرد من البيت
					الهجر

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
					الحبس
					التهديد
					التجاهل والإهمال
					الشتم والسب
					السخرية

10. المراحل السنوية التي تم التعرض فيها للعنف: أقل من 18 سنة
 18-25 سنة
 26-33 سنة
 34-41 سنة
 أكبر من 41 سنة
11. ما عدد تكرار تعرضك للعنف في الشهر: 1-5 مرات
 6-10 مرات
 أكثر من 10 مرات

12. الأسباب والدوافع التي قادت للعنف الأسري

العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1) أسباب نفسية (مرض نفسي أو عقلي)					
2) أسباب اجتماعية (أفكار وموروثات اجتماعية تؤيد العنف)					
3) أسباب اقتصادية (عاطل عن العمل، الفقر، الديون، الضغوطات في مكان العمل)					
4) أسباب متعلقة بمفاهيم خاطئة للدين (مفهوم العمل، الطاعة، مفهوم القوامة للرجل)					
5) هل هذه الأسباب السابقة في اعتقادك هي أسباب لممارسة العنف ضد المرأة					

13. حدوث العنف والتصرف أثناء التعرض للعنف

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					لا أحد نكون لوجدنا
					أطفال
					أفراد العائلة
					الغرباء

14. كيفية التصرف أثناء التعرض للعنف

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
					السكوت- البكاء
					تبادلين العنف بالعنف، الدفاع عن النفس
					الخروج من المنزل
					المبادرة بطلب الطلاق
					محاولة الحصول على مساعدة

15. تعرض أشخاص آخرين في محيط الأسرة للعنف المشابه من قبل مرتكب العنف نفسه

الإخوة	الأبناء	
		دائماً
		أحياناً
		لا يتعرض للعنف

16. التدابير المتبعة في حالة التعرض للعنف

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
					طلب الفحص وتقرير طبي
					طلب اللجوء لإحدى المراكز المتخصصة للعنف الأسري
					طلب الحماية من الأهل
					اللجوء للقضاء

17. في حالة عدم اتخاذ أي من التدابير المذكورة، اذكر سبب عدم إبلاغك عن تعرضك للعنف:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
					الخوف من مرتكب العنف
					الحفاظ على السمعة
					الخوف من الوحدة والطلاق
					الخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم
					رفض الأهل وعدم دعمهم
					تقبل العنف كونه أمر طبيعي

18. تأثير العنف على حياتك

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
					أثر على صحتي الجسدية والنفسية
					أثر على حياتي الاجتماعية
					أثر على سلوكي وسلوك الأبناء الأخلاقي

19. هل أثر العنف سلباً على استقرار الأسرة:

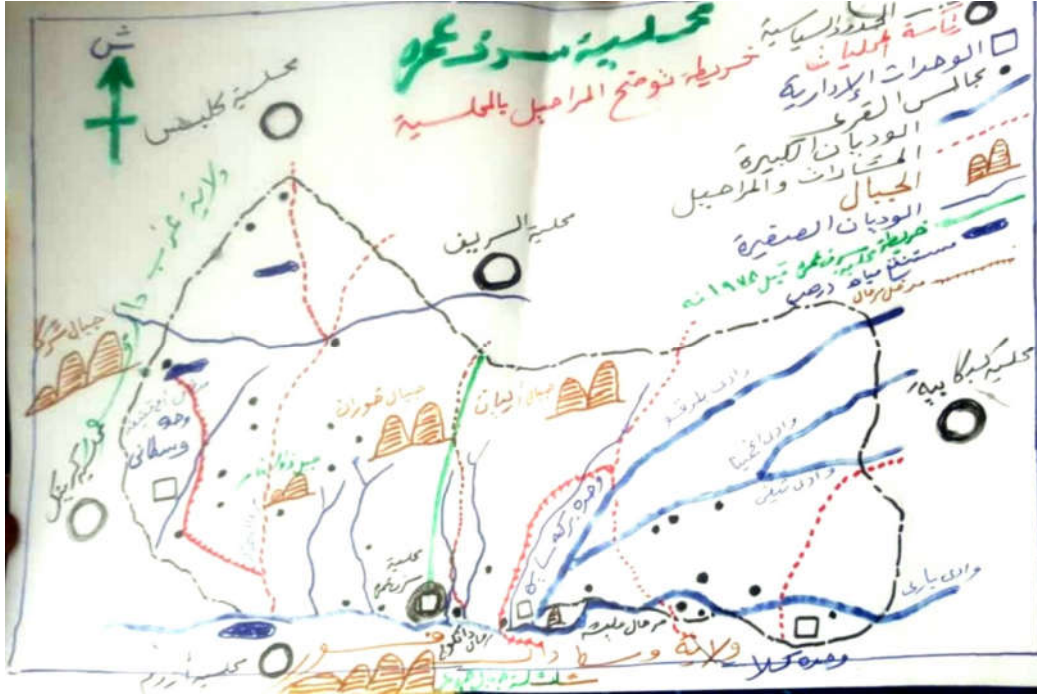
لا أوافق بشدة

لأوافق

محايد

أوافق

أوافق بشدة



خريطة توضح محلية سرف عمرة